

العنوان:	الباء الزائدة في الأسلوب العربي : دراسة نحوية
المصدر:	مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة
الناشر:	جامعة الأزهر - كلية اللغة العربية بالمنصورة
المؤلف الرئيسي:	القشطاوي، رمضان خميس عباس
المجلد/العدد:	ع28, ج4
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2009
الصفحات:	160 - 21
رقم MD:	622974
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	AraBase
مواضيع:	اللغة العربية ، الحذف و الإضافة ، النحو ، النحاة ، المدارس النحوية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/622974

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

القشطاوي، رمضان خميس عباس. (2009). الباء الزائدة في الأسلوب العربي: دراسة نحوية. مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، ع28، ج4، 21 - 160. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/622974>

إسلوب MLA

القشطاوي، رمضان خميس عباس. "الباء الزائدة في الأسلوب العربي: دراسة نحوية." مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة ع28، ج4 (2009): 21 - 160. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/622974>

الباء الزائدة في الأسلوب العربي

دراسة نحوية

الدكتور

رمضان خميس عباس القسطاوي

أستاذ اللغويات المساعد بجامعة الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

اللهم لك الحمد، علمت من جهالة، وهديت من ضلالة، ووفقت للتي هي أقوم، ويسرت ما كان عسيراً، اللهم لا نحصى ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك، اللهم صل على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلي آله، وصحبه، وسلم تسليماً كثيراً.
ويعد..

فإن قضية زيادة الحروف في اللغة العربية والقرآن الكريم، قضية قديمة متجددة، كثر فيها الخلاف ما بين مؤيد ومعارض، ولم تقل فيها كلمة الفصل، على الرغم من كثرة الخلاف وطول الأمد.

ومهما يك من شيء، فإن الزيادة سنة من سنن العرب في كلامها، شعراً أو نثراً، والإخلال بها، وتركها عند الحاجة إليها، تنفر منه الطباع السليمة، والأذواق الرفيعة، كما تنفر من الشعر الموزون المقفى، عند الإخلال فيه بالوزن والقافية.

وقد أردت أن أدلى بدلوي في جانب من جوانب هذه القضية؛ فكان هذا البحث (الياء الزائدة في الأسلوب العربي - دراسة نحوية).

هذا وقد استوى القصد من هذا البحث بأن أدركته على ثلاثة مباحث، تسبقها مقدمة، وتعقبها خاتمة، وأخيراً تأتي الفهارس العامة للبحث، وذلك كما يلي:

أولاً- المقدمة، وفيها سبب الكتابة في هذا الموضوع، وخطة البحث بالتفصيل.

ثانياً- المبحث الأول وفيه مطلبان.

المطلب الأول: معنى الزيادة وفائدتها.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للمصطلح.

ثالثاً- المبحث الثاني، وهو بعنوان زيادة الباء في العمدة وأشباهاها.

وفيه خمسة مطالب كما يلي:

المطلب الأول: زيادة الباء في الفاعل.

المطلب الثاني: زيادة الباء في نائب الفاعل.

المطلب الثالث: زيادة الباء في المبتدأ.

المطلب الرابع: زيادة الباء في خبر المبتدأ.

المطلب الخامس: زيادة الباء في أخبار النواسخ وما يعمل عملها.

رابعاً- المبحث الثالث- وهو بعنوان زيادة الباء في الفضلات وأشباهاها.

وفيه ستة مطالب كما يلي:

المطلب الأول: زيادة الباء في المفعول.

المطلب الثاني: زيادة الباء في (النفس) و (العين) في باب التوكيد.

المطلب الثالث: زيادة الباء في الحال المنفية.

المطلب الرابع: زيادة الباء في المجرور.

المطلب الخامس: زيادة الباء عوضاً.

المطلب السادس: زيادة الباء في (مثل).

خامساً- الخاتمة، وفيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

سادساً- الفهارس العامة للبحث.

هذا وما كان من فضل، فمن الله عز وجل، وإن كان من سهو أو نقص، فمن نفسي
والشيطان، والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به قراء العربية
ومحبيها؛ إنه ولي ذلك والقادر عليه.

كتبه الفقير إلى عفو ربه

رمضان خميس عباس القسطاوي

المبحث الأول

المطلب الأول- معنى الزيادة وفائدتها

ذكر سيبويه أن الغرض من زيادة الحروف إنما هو التوكيد، يعني توكيد المعنى الثابت وتقويته، فهي لم تفد معنى جديداً، وإنما أكدت المعنى الثابت قبل دخولها، فإذا حذفت لم يتغير المعنى.

يقول سيبويه¹: (وأما قوله عز وجل²: (فَبِمَا نَقُضِهِم مِّثَاقَهُمْ) فإنما جاء؛ لأنه ليس ل (ما) معنى سوى ما كان قبل أن تجيء، إلا التوكيد...).

وقال عن الباء الزائدة³: (.. الباء دخلت على شيء، لو لم تدخل عليه؛ لم يُجَلَّ بالمعنى، ولم يحتج إليها.. فلم تغير الباء معنى، وجرى هذا مجراه قبل أن تدخل الباء ..).

وقد تبع المبرد سيبويه في هذا فقال عن أقسام (ما)⁴: (والموضع الآخر هي فيه زائدة مؤكدة لا يخل طرحها بالمعنى كقوله تعالى⁵: (فَبِمَا رَحْمَةٍ) وكذلك: (فَبِمَا نَقُضِهِم مِّثَاقَهُمْ).

هذا وقد ذكر ابن يعيش⁶ أن معنى زيادة الحروف: أن يكون دخولها كخروجها من غير إحداث معنى.

¹ الكتاب 180/1-181.

² سورة النساء من الآية 155 وسورة المائدة من الآية: 113.

³ الكتاب 67/1-68 بتصرف.

⁴ المقتضب 186/1.

⁵ سورة آل عمران 159.

⁶ شرح المفصل 128/8.

ثم ذكر أن بعض النحويين أنكر وقوع هذه الحروف زوائد لغير معنى؛ لأن ذلك يكون كالعيب، والتنزيل منزّه عن مثل ذلك.

وقد رد ذلك ابن يعيش بقوله¹: (وليس يخلو إنكارهم لذلك من أنهم لم يجدوه في اللغة، أو لما ذكره من المعنى، فإن كان الأول؛ فقد جاء منه في التنزيل والشعر مالا يحصى... وإن كان الثاني؛ فليس كما ظنوا؛ لأن قولنا زائد، ليس المراد أنه قد دخل لغير معنى البتة، بل يزيد لضرب من التأكيد، والتأكيد معنى صحيح..).

وظاهر الكلام أن لابن يعيش في سر التسمية بالزيادة قولين:

أولهما-

أن دخول هذه الحروف كخروجها من غير إحداث معنى.

ثانيهما-

أنه ليس تحتها معنى سوى التأكيد وعندني أنهما قول واحد، وليس هناك اضطراب في رأي ابن يعيش، لأن حاصل كلامه أنها لم تفد معنى جديداً على أصل الكلام، بل أكدت المعنى الثابت وقوته، فكأنما لم تفد معنى جديداً على أصل الكلام.

¹ السابق 128/8-129 بتصرف.

وقد أكد لدي هذا الفهم قول الرضى¹: (إنما سميت زائدة؛ لأنه لا يتغير بها أصل المعنى؛ بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته، فكأنما لم تفد شيئاً، لما لم تغاير فائدتها العارضة، الفائدة الحاصلة قبلها).

وهذا وقد ذكر الرضى فائدتين معنوية ولفظية للحرف الزائد فقال²: (فائدة الحرف الزائد في كلام العرب، إما معنوية، وإما لفظية، فالمعنوية، تأكيد المعنى كما .. في (من) الاستغرافية، والباء في خبر (ما)، و(ليس) .. وأما الفائدة اللفظية، فهي تزيين اللفظ، وكون زيادتها أفصح، أو كون الكلمة أو الكلام بسببها، تهيئاً لاستقامة وزن الشعر، أو لحسن السجع، أو غير ذلك من الفوائد اللفظية، ولا يجوز خلوها من الفوائد اللفظية والمعنوية معاً، وإلا لعدت عبثاً، ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء، ولا سيما كلام الباري تعالى وأنبيائه، وأئتمته، عليهم السلام. وقد تجتمع الفائدتان في حرف، وقد تنفرد إحداها عن الأخرى).

هذا وحرف الجر الزائد ليس له ما يتعلق به على الصحيح؛ لأن معنى التعلق هو الارتباط المعنوي، والأصل أن أفعالاً قصرت عن الوصول إلى الأسماء؛ فأعينت على ذلك بحروف الجر، وحروف الجر الزائد إنما دخل الكلام توكيداً وتقوية له، ولم يدخل للربط³.

¹ شرح الكافية 4/462.

² السابق 4/462-463 بتصرف.

³ يراجع المغني 2/109.

المطلب الثاني- التطور التاريخي للمصطلح

لعل أول من قال بالزيادة: الخليل وسيبويه، وأطلقا عليها لغواً وزيادة، قال سيبويه¹: (وسالت الخليل - رحمه الله- عن قول العرب: ولاسيما زيد، فزعم أنه مثل قولك: ولا مثل زيد، و (ما لغو).)

وقال في موضع آخر²: (وتقول: (لا من يأتك تُعطه، ولا من يعطك تأته)، من قبل أن (لا) ليست كإذ وأشباهاها؛ وذلك لأنها لغو بمنزلة (ما) في قوله عز وجل: (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ هُنَّ).

وقال³: (وتقول: ظننت به، جعلته موضع ظنك، كما قلت: نزلت به، ونزلت عليه، ولو كانت الباء زائدة، بمنزلتها في قوله عز وجل (كَفَى بِاللَّهِ) لم يجز السكت عليها).

وجاء الفراء ت 207 هـ فاستعمل مصطلح (الصلة) مكان اللغو والزيادة، يقول⁴: (وقوله: (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ هُنَّ) العرب تجعل (ما) صلة في المعرفة والنكرة واحداً، قال الله: (فَبِمَا نَقُضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ) والمعنى: فبنقضهم، و(عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ)⁵ المعنى: عن قليل والله أعلم وربما جعلوه اسماً وهي في مذهب الصلة؛ فيجوز فيما بعدها الرفع على أنه صلة،

¹ الكتاب 286/2

² السابق 76/3

³ الكتاب 41/1

⁴ .. القرآن 244-245 بتصرف.

⁵ سورة المؤمنون من الآية: 40

والخفض على إتباع الصلة لما قبلها.. فهذا مع النكرات، فإذا كانت الصلة معرفة؛ آثروا الرفع،

من ذلك: (فِيمَا نَقَضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ) ..."

ومضى الكوفيون¹ من بعده يستعلمون هذا المصطلح (الصلة)، ثم ظهر في كتبهم مصطلح

آخر هو (الحشو)؛ فأصبح بين أيدينا مصطلحات: اللغو والزيادة عند البصريين، والصلة

والحشو عند الكوفيين²، ومضى النحاة بعد ذلك، منهم من يستعمل مصطلحاً واحداً من

بين هذه المصطلحات، ومنهم من يجمع بين أكثر من مصطلح.

فالأخفش ت215هـ، استعمل مصطلح الزيادة وحده، يقول³:

"وقال⁴: (مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ) لأن (ما) زائدة في الكلام".

وقال⁵: " وقال⁶: (وَلَا تُلْفُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ) يقول: إلى الهلكة والباء الزائدة، نحو

زيادتها في قوله⁷: (تَنْبُتُ بِالذُّهْنِ) وإنما هي: تنبت الدهن".

وقال في موضع آخر⁸: "وقال¹: (وَمَا لَنَا أَلَّا نُفَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) ف (أن) ههنا زائدة، كما

زيت بعد (فلما)، (ولما)، و (لو)، فهي تزداد في هذا المعنى كثيراً..".

¹ يراجع شرح المفصل لابن يعيش 24/8.

² يراجع شرح المفسر 128/8.

³ معاني القرآن 53/1.

⁴ سورة البقرة من الآية: 26.

⁵ معاني القرآن 161/1-162.

⁶ معاني القرآن من الآية: 195.

⁷ سورة المؤمنون من الآية: 20.

⁸ معاني القرآن 180/1

وقال:² "وقال³: (وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ) معناه: ومن يرد إلحاداً، وزاد الباء، كما تزداد في قوله-
(تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ)".

ثم جاء المبرد ت 285 هـ، والنحاس ت 338 هـ وابن جني ت 392 هـ، فاستعملوا
مصطلح الزيادة وحده، على نحو ما فعل الأخفش.

يقول المبرد⁴: "ومنها (لا) وموضعها من الكلام النفي.. ويفرد لهذا باب يستقصى فيه-إن
شاء الله- ولوقوعها زائدة في مثل قوله⁵: (لَمَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يُقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ) أي
: ليعلم.. "

وقال في موضع آخر⁶: "ومن الحروف ما يستجمع فيه معان فمن ذلك .. (ما).. ولها
موضعان تقع فيهما، وليست باسم، إنما هي فيهما حرف، فأحدهما: النفي، نحو قولك: ما
زيد في الدار، وما يقوم زيد والموضع الآخر هي فيه زائدة مؤكدة، لا يخل طرحها بالمعنى،
كقول الله عز وجل: (فَبِمَا رَحْمَةٍ) وكذلك: (فَبِمَا نَقُضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ).

وقال في موضع آخر⁷: " .. الباء إنما تزداد في غير الواجب توكيداً.

¹سورة البقرة من الآية:246.

²معاني القرآن 414/2.

³سورة الحج من الآية:5

⁴المقتضب 185/1-186 بتصرف.

⁵سورة الحديد من الآية:29.

⁶المقتضب 186/1 بتصرف.

⁷السابق 421/4.

تقول: ما زيد بقائم، وليس زيد بمنطلق.. "

ويقول أبو جعفر النحاس¹: "و (وَكَفَى بِاللَّهِ) الباء زائدة، زيدت؛ لأن المعنى: اكنفوا بالله.. ".
ويقول ابن جني²: "واعلم أن هذه الباء قد زيدت في أماكن، ومعنى قولى (زيدت) أنها إنما
جىء بها توكيداً للكلام".

وقال في الخصائص³: "وقد كثرت زيادة (ما) توكيداً.. وقال جل وعز: (وَلَا تُلْفُتُوا بِأَيْدِيكُمْ
إِلَى التَّهْلُكَةِ) فالباء زائدة".

وقال في كتاب الشعر⁴: "يجوز أن تكون الباء زيادة..".

ثم جاء الهروى ت 415 هـ، فاستعمل مصطلحات الزيادة واللغو، والصلة، وزاد مصطلحاً
جديداً هو (حرف توكيد)، يقول⁵: تكون (أن) زائدة للتوكيد..".

وقال عن أقسام (ما)⁶: ".. وتكون صلة، كقولك: متى ما تأتني آتك..".

وقال في موضع آخر⁷: "ويسمى بعض النحويين (ما) الصلة زائدة، ولغواً، وبعضهم يسميها
توكيداً للكلام ولا يسميها صلة ولا زائدة؛ لئلا يظن ظان أنها دخلت لغير معنى (لتية..)".

¹ إعراب القرآن 460/1.

² سر صناعة الإعراب 126/1.

³ 187/2 بتصرف.

⁴ 441/2

⁵ الأزهية ص 68.

⁶ السابق ص 78.

⁷ السابق ص 79.

وأقول: هذا من الهروى خلط بين التسمية وسر الزيادة؛ فإن التوكيد هو علة الزيادة، وليس أسماً لها.

ثم رأينا بعد ذلك من يستعمل مصطلح الزيادة لا غير على نحو ما يلقانا عند الجرجاني¹ ت 471هـ، وابن فضال المجاشعي² ت 479هـ، وابن الشجري³ ت 542هـ، وابن يعيش⁴ ت 646هـ/ ابن عصفور⁵ ت 669هـ، وابن مالك⁶ ت 671هـ، والرضي⁷ ت 686هـ. ورأينا من يستعمل مصطلح الزيادة والصلة على نحو ما يلقانا عند الرماني⁸ ت 384هـ، والزحشري⁹ ت 538هـ، وابن الحاجب¹⁰ ت 646هـ.

ثم مضت المصنفات النحوية تستعمل المصطلحات الأربع: الزيادة، واللغو، والصلة، والحشو على سبيل المراوحة بينها، وإن كان الزائد والصلة أكثر شيوعاً. وإنما سميت هذه الحروف زائدة؛ لأنها قد نزاد في الكلام، يقول الرضي¹: " وإنما سميت هذه الحروف زوائد؛ لأنها قد تقع زائدة، لا لأنها لا تقع إلا زائدة، بل وقوعها غير زائدة أكثر".

¹ المقتصد في شرح الإيضاح 826/2.

² شرح عيون الإعراب ص 114

³ أمالي ابن الشجري 93/1، 130، 328، 383، 222/2.

⁴ شرح المفصل 23/8، 138.

⁵ شرح الجمل الكبير 493/1.

⁶ شرح التسهيل 382/1، 153/3.

⁷ شرح الكافية 220/2، 288/4.

⁸ معاني الحروف ص 55، 84.

⁹ المفصل بشرح المفصل 24/8، 128.

¹⁰ شرح المقدمة الكافية ص 991، ص 947، ص 948 والإيضاح في شرح المفصل 220/2، 660.

فاستعمال هذه الحروف زوائد، هو بعض استعمالاتها، وليس كل استعمالاتها.
 وإنما سماها الكوفيون صلة؛ لكونها يتوصل بها إلى تصحيح وزن، أو سجع، أو تأكيد، أو
 إزالة لبس نحو قوله تعالى: (لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ) لو لم تزد (لا)؛ لاجتماع لامان².
 يقول الرضى³: "وسميت أيضاً حروف الصلة؛ لأنها يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة، أو إلى
 إقامة وزن، أو سجع، أو غير ذلك".

¹ شرح الكافية 463/4.

² النجم الثاقب 1178/2.

³ شرح الكافية 463/4.

المبحث الثاني

زيادة الباء في العمد وأشباهاها

المطلب الأول: زيادة الباء في الفاعل

زيادة الباء في الفاعل على ثلاثة أضرب:

أ- لازمة.

ب- جائزة في الاختيار.

ج- واردة في الاضطرار¹.

أولاً-

اللازمة، وهي تكون في فاعل (أفعل) في التعجب على مذهب جمهور البصريين² نحو قوله تعالى³: (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ)، وقولك أحسن يزيد، فالأصل في نحو هذا: (أَحْسَنَ زَيْدٌ) بمعنى صار ذا حسن، فالفعل منقول من (أفعل) التي للتصوير، فغيرت صيغة الخبر إلى الطلب؛ وزيدت الباء في الفاعل زيادة لازمة.

سر زيادة الباء هنا

¹ يراجع في هذا الجنى الداني ص 48 ومعنى اللبيب 207/1.

² يراجع شرح التسهيل لابن مالك 33/3 وشرح الكافية للرضي 234/4 والارتشاف 43/3 والجنى الداني ص 48 ومعنى اللبيب 207/1

والتصريح 88/2 وما فات الإنصاف من مسائل الخلاف ص 356.

³ سورة مريم من الآية: 38.

إنما زيدت الباء في فاعل (أفعل به) في التعجب زيادة لازمة؛ إصلاحاً للفظ؛ لئلا يلزم بحسب الصورة رفع الأمر الظاهر¹؛ إذ يقبح إسناد لفظ صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر؛ لأن صيغة الأمر لا ترفعه؛ فزيدت الباء في الفاعل؛ ليصير على صورة المفعول به المجرور بالباء في نحو: امرر بزيد؛ ومن هنا التزم زيادتها؛ صوتاً للفظ عن الاستقباح، بخلاف زيادتها في نحو قوله تعالى²: (كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا) فيجوز تركها؛ لعدم الاستقباح³.

ويرى ابن يعيش أن سر زيادة الباء هنا هو قصد الدلالة على التعجب؛ حيث يقول⁴: "ولزمت الباء هنا؛ لتؤذن بمعنى التعجب بمخالفة سائر الأخبار".

وقال في موضع آخر⁵: "فإن قيل: فما وجه استعمال التعجب على لفظ الأمر، وإدخال الباء معه؟ قيل: أرادوا بذلك التوسع في العبارة، والمبالغة في المعنى، أما التوسع، فظاهر، لأن تأدية المعنى بلفظين أوسع من قصره على لفظ واحد.

وأما دخول الباء؛ فلما ذكرناه من إرادة الدلالة على التعجب، إذ لو أريد الأمر؛ لكان كسائر الأفعال، ويتعدى بما يتعدى تلك الأفعال، فكنت تقول في (أحسن بزيد): أحسن إلى زيد؛ لأنك تقول: أحسنت إلى زيد، ولا تقول: أحسنت بزيد".

¹ حاشية الأمير على المغني 99/1.

² سورة الرعد آية: (43).

³ التشريح 88/2.

⁴ شرح المفصل 148/7.

⁵ السابق والصفحة نفسها.

فابن يعيش يرى أن سر زيادة الباء هنا هو قصد الدلالة على التعجب، ونقل الكلام من الطلب إلى الخبر.

هذا وإذا قيل: إن (أفعل) لفظه ومعناه الأمر، وفيه ضمير مستتر على الفاعلية، والباء داخلة على المفعول به¹؛ ففي حقيقة الباء ومعناها خلاف بين النحاة؛ حيث يرى أبو حيان²، والمرادى³، والسيوطي⁴ أن الباء حينئذ زائدة.

ونقل المرادى⁵ عن قوم لم يسمهم أنها حينئذ للتعدي وليست بزائدة، وهذا ما رجحه الشيخ خالد⁶ ورجح الأمير في حاشيته على المغني⁷ أن تكون الباء زائدة، ومعناها الإلصاق، وأن يكون النحاة قد أطلقوا التعدي في مقابل الزيادة.

وقال الصبان⁸: " .. الهمزة على قول الفراء ومن وافقه للنقل، كهى في (ما أفعل) والباء زائدة، وكذا قال الدماميني: الهمزة على هذا القول للتعدي والباء زائدة ثم قال: ويحتمل أن تكون الهمزة عليه للصيرورة، والباء للتعدي لا زائدة، وأصل (أكرم يزيد): أكرم زيداً، أي: صار ذا

¹ هذا مذهب الفراء والزجاج وابن كيسان، واستحسنه الزمخشري وابن خروف. يرجع : شرح التسهيل لابن مالك 33/3 وشرح الكافية للرضي

235/4 والارتشاف 35/3 والتصريح 88/2 وما فات الإنصاف من مسائل الخلاف ص 356.

² الارتشاف 35/3

³ الجني الداني ص 48-49.

⁴ الممع 38/3.

⁵ اللجنة الداني ص 47.

⁶ التصريح 88/2.

⁷ 99/1.

⁸ حاشية الصبان 19/3 بتصرف.

كرم، ثم غُيِّرَ الماضي بالأمر، وجيء بالباء المعدية التي تصير الفاعل مفعولاً، وقيل: أكرم بزيد؛ فصار المعنى اجعل زيداً صائراً ذا كرم.. وصریح كلام الدماميني أن المراد بالتعدية: التعدية الخاصة، التي تعاقب فيها الباء الهمزة. ومقتضى قول المغني: (فالباء معدية مثلها في أمر بزيد) أن المراد بالتعدية: التعدية العامة وأن الباء للإلصاق".

والذي يبدو لي أن الباء عند من قال إنها داخلة على المفعول زائدة لازمة؛ إذ لا وجه للقول بأصالتها، وأن معناها الإلصاق، وليس التعدية، فمعنى (أحسن بزيد): أحسن يا حسن بزيد، أي: الزمه، ودم به، والتصق به، فكأنك ألصقت الحسن بزيد، وهذا أبلغ في الدلالة على التعجب من القول بأنها للتعدية.

هذا ويرى المالقي أن معنى الباء في نحو قوله تعالى: (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) التعجب، سواء كانت داخلة على الفاعل أو المفعول، ولا يصح أن تكون زائدة قال¹: "ولا يصح أن تكون هذه الباء زائدة؛ لئلا يفسد معناها، ويخرج الكلام عن التعجب، وإن كان ما بعدها في موضع فاعل عند قوم، وفي موضع مفعول عند آخرين".

وما ذهب إليه المالقي لا دليل عليه، وما قاله من أن كون الباء زائدة يخرج الكلام عن التعجب، مخالف للواقع؛ لأن دخولها إيدان بإرادة التعجب، يقول ابن يعيش²: "وأما دخول الباء؛ فلما ذكرناه من إرادة الدلالة على التعجب، إذ لو أريد الأمر؛ لكان كسائر الأفعال،

¹ وصف المباني ص 145.

² شرح المفصل 148/7.

ويتعدى بما يتعدى تلك الأفعال، فكنت تقول في : أحسن بزيد: أحسن إلى زيد؛ لأنك تقول: أحسنت إلى زيد، ولا تقول أحسنت بزيد".

وبدل على زيادة الباء هنا: أن الفعل للغائب لفظاً ومعنى، وليس للمخاطب؛ فلا وجه لأصالة الباء.

يقول الباقر في جواهر القرآن¹: "وأما الدلالة على زيادتها في قولهم: أكرم به، وقوله: (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) فهي أن الفعل لا يخلو من أن يكون للمخاطب أو الغائب، فلو كان للمخاطب؛ لثني فيه الفاعل تثنيته للمخاطب، وجمع بجمعه، وأنت لتأنيته، فلما أفرد في جميع الأحوال، ولم يعتبر به الخطاب؛ علم أنه ليس للمخاطب، وإذا لم يكن له؛ ثبت أنه للغائب.

ويدل على ذلك أيضاً: أن المعنى إنما هو على الإخبار عن الغائب، ألا ترى أن قولهم: أكرم به، يراد به أنه قد كرم، وإنما دخلت الهمزة على حدّ ما دخلت في قولهم: أجرب الرجل، وأقطف، وأعرب، وألأم، وأعسر، وأيسر، إذا صار صاحب هذه الأشياء، وكذلك (أكرم) معناه: صار ذا كرم، و: (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) صاروا ذوى بصر وسمع.. فإن قلت: كيف جاء على لفظ الأمر؟ قيل: كما جاء (قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا)² والمعنى: فمدّ له الرحمن مداً..".

فإن بما تقدم صحة زيادة الباء عند من يقول إنها داخلة على الفاعل، وعند من يقول إنها داخلة على المفعول، وإنما تظهر ثمرة الخلاف في مدخولها لو أضطر شاعر إلى حذف الباء مع

¹ 670/2 بتصرف.

² سورة مريم الآية: 75.

غير (أن) وصلتها، حيث يلزمه على قول سيويوه وجمهور البصريين أن يرفع، ويلزمه على قول
الفراء ومن وافقه أن ينصب¹.

هذا وقد كان مقتضى كون الباء زائدة لزوماً في نحو قوله تعالى: (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) ألا
تحذف، إلا أن النحاة جَوَّزُوا حذفها بشرط أن يكون مصحوبها (أن) المصدرية مع صلتها؛
لاطراد حذف الجار معها².

ومن شواهد ذلك قول العباس بن مرداس³:

وقال نبيُّ المسلمين تقدموا وأحِبُّ إلينا أن تكون المقدما

وقول أوس بن حجر⁴:

تردد فيها ضوءها وشعاعها فأحسن وأزين لامرئ أن تسر بلا

¹ يراجع رح التسهيل 35/3 وحاشية الصبان 19/3.

² شرح الأشموني 265/2-266.

³ البيت من الطويل وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ص 102 والدرر 234/5 والمقاصد النحوية 656/3 وحاشية ابن حمدون على شرح المكدوي
على الألفية 405/1 ولبعض الأنصار في شرح المكدوي على الألفية 401/1، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك 35/3
والانتشاف 34/3 والجنى الداني ص 49 وشرح الأشموني 265/2 والتصريح 89/2 والجمع 38/3 وحاشية الأمير على المغني 99/1
ويروى: أمير المؤمنين، وأمير المسلمين.

⁴ البيت من الطويل وهو لأوس بن حجر في ديوانه ص 84 وقبله

كأن قرون الشمس عند ارتفاعها وقد صادفت قرناً من النجم أعزلاً

وشرح ديوان زهير ص 201 وكتاب الشعر أو شرح الأبيات المشككة الإعراب 438/2 ولسان العرب 235/6 (عزل) وبلا نسبة في المقرب
77/1 والانتشاف 35/3 والدر المصون 507/4 والجمع 38/3 والدرر 236/5.

يصف الدر بأنك إذا نظرت إليها وجدتها صافية براقه، كأن شعاع الشمس وقع عليها، وقوله تردد فيها، يعني: في الدر، يراجع لسان العرب
235/6 (عزل) ويروى: (إن تسر بلا) أي: إن تسرل بها، وعليها، فلا شاهد لما نحن بصدده.

ومن كلام سيدنا علي بن أبي طالب، حين مرَّ بسيدنا عمار بن ياسر صريعاً: "أعزز عليَّ أبا القَيْظان أن أراك صريعاً مُجَدَّلاً"¹.

أي: بأن تكون، بأن تسربلا، بأن أراك، فحذف الباء.

وأما حذف الباء مع (أَنَّ) المصدرية وصلتها، فقد أثبتته أبو حيان²،

والمرادى³، والأشْمُوني⁴، والسيوطي⁵ ومنعه الشيخ خالد، واحتج بعدم السماع، قال⁶: "ويجوز

حذف الباء إذا كان المتعجب منه (أَنَّ) المصدرية وصلتها ... دون (أَنَّ) المشددة وصلتها؛

لعدم السماع، فهذا حكم اختصت به (أَنَّ) عن (أَنَّ)".

والذي يبدو لي أن حذف الباء مع (أَنَّ) المشددة وصلتها، لم يأت في سماع يحتج به، فمن

أثبتته احتج له بقول أحد المولدين، وهو الشريف الرضي⁷:

أهون عليَّ إذا امتلأت من الكرى أي أبيتُ بليلة الملسوع

والشريف الرضي ممن لا يحتج بشعرهم، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن هذا البيت

فيه دليل على تغيير بعض النحاة للشاهد، من أجل الاحتجاج به؛ إذ الرواية في الديوان:

¹ الأثر في الارتشاف 38/3 والجنى الداني ص49.

² الارتشاف 34/3.

³ الجنى الداني ص49.

⁴ شرح الأشْمُوني 265/2.

⁵ الممع 37/3.

⁶ التصريح 89/2 بتصرف.

⁷ البيت من الكامل، وهو للشريف الرضي في ديوانه 497/1 والارتشاف 34/3 وحاشية الشيخ بس1/184 والدرر 87/4 وبلا نسبة في معنى

اللييب 464/2 وشرح الأشْمُوني 218/3 والممع 38/3.

أُتِيَتْ رِيَّانَ الْجَفُونَ مِنَ الْكُرَى وَأُيْتُ مِنْكَ بَلِيلَةَ الْمَلْسُوعِ

وعليها؛ فلا شاهد فيه¹.

هذا وقد نسب أبو حيان² والمرادى³ إلى ابن الخباز عدم جواز حذف الباء في التعجب مع (أَنْ) و(أَنَّ) المصدرتين.

وما ذهب إليه ابن الخباز من عدم جواز حذف الباء مع (أَنْ) المصدرية لا يساعد عليه؛ إذ قد ورد السماع بحذفها مع (أَنْ) المصدرية وصلتها؛ فلا سبيل إلى إنكاره. نعم يصح ما قاله مع (أَنَّ) المشددة وصلتها؛ لعدم وروه في سماع يحتج به.

ثانياً- الجائزة في الاختيار:

زيادة الباء جوازاً في الاختيار، إنما تكون في فاعل (كفى)⁴ التي بمعنى (حسب) وقد وقع ذلك كثيراً في القرآن الكريم، حيث جاء ذلك في ثلاثة وعشرين موضعاً؛ وهي:

1- قوله تعالى⁵: (فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا).

2- 3- قوله سبحانه⁶: (وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا)

¹ يستشهد بهذه الرواية على نصب المضارع في (وأبيت) بعد الواو التي بمعنى (مع) وسوغ هذا مجيئه بعد الاستفهام يراجع: شرح الأشموني 218/3.

² الارتشاف 34/3.

³ الجني الداني ص 49.

⁴ في (كفى) قولان:

أحدهما: - أُنْمَا اسم فعل.

الثاني: - وهو الصحيح أُنْمَا فعل، والكلام هنا مبني عليه. يراجع الكشاف 466/1 والدر المصون 313/2.

⁵ سورة النساء الآية: 6.

⁶ سورة النساء الآية: 46.

- 4- قوله عز وجل¹: (فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ بِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ صَدَّ عَنْهُ وَكَفَىٰ بِجَهَنَّمَ سَعِيرًا)
- 5- قوله سبحانه²: (ذَلِكِ الْفَضْلُ مِنَ اللَّهِ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ عَلِيمًا)
- 6- قوله عز من قائل³: (وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا)
- 7- قوله عز وجل⁴: (فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا)
- 8- قوله سبحانه⁵: (وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا)
- 9- قوله سبحانه⁶: (أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلَائِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا)
- 10- قوله عز وجل⁷: (لَهُ وَلَدٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا)
- 11- قوله سبحانه⁸: (فَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ)
- 12- قوله عز وجل⁹: (قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ)
- 13- قوله عز وجل¹⁰: (اقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا)
- 14- قوله سبحانه¹: (وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ بِذُنُوبِ عِبَادِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا)

¹ سورة النساء الآية: 55.

² سورة النساء الآية: 70.

³ سورة النساء من الآية: 79.

⁴ سورة النساء من الآية: 81.

⁵ سورة النساء الآية: 132.

⁶ سورة النساء من الآية: 166.

⁷ سورة النساء من الآية: 171.

⁸ سورة يونس من الآية: 29.

⁹ سورة الرعد من الآية: 43.

¹⁰ سورة الإسراء الآية: 14.

- 15- قوله عز وجل²: (إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ وَكِيلًا)
- 16- قوله عز من قائل³: (قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ)
- 17- قوله سبحانه⁴: (وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ حَرْدَلٍ آتَيْنَا بِهَا وَكَفَىٰ بِنَا حَاسِبِينَ)
- 18- قوله عز من قائل⁵: (وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا)
- 19- قوله عز وجل⁶: (قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ شَهِيدًا يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ)
- 20- قوله عز وجل⁷: (وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا)
- 21- قوله سبحانه⁸: (وَيُحْشِنُونَهُ وَلَا يُحْشِنُونَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ حَسِيبًا)
- 22- قوله عز وجل⁹: (وَدَعِ أَذَاهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا)
- 23- قوله سبحانه¹⁰: (هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا)

فالباء وما عملت فيه في موضع رفع على الفاعلية، على حد قولك: ما جاء من أحد¹.

¹ سورة الإسراء من الآية: 17.

² سورة الإسراء من الآية: 65.

³ سورة الإسراء من الآية: 96.

⁴ سورة الأنبياء من الآية: 47.

⁵ سورة الفرقان من الآية: 31.

⁶ سورة العنكبوت من الآية: 52.

⁷ سورة الأحزاب الآية: 3.

⁸ سورة الأحزاب من الآية: 39.

⁹ سورة الأحزاب من الآية: 48.

¹⁰ سورة الفتح الآية: 28.

يقول سيبويه²: "إنما هي كفى الله، ولكنك لما أدخلت الباء؛ عملت".

ويقول الفراء³: "وكل ما في القرآن من قوله (وكفى بربك) و(وكفى بالله)، و(كفى بنفسك)، لو ألقيت الباء، كان الحرف مرفوعاً".

وبدل على صحة ذلك قوله سبحانه⁴: (وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ) لما حذف الباء، رفع على الفاعلية.

هذا وقد زيدت الباء في ضمير الغائب بعد (كفى) في ثلاثة مواضع من القرآن الكريم، وهي:

الأول: قوله عز وجل⁵: (انظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ وَكَفَى بِهِ إِثْمًا مُّبِينًا)

الثاني: قوله عز وجل⁶: (وَكَفَى بِرَبِّكَ بِذُنُوبِ عِبَادِهِ خَبِيرًا)

الثالث: قوله سبحانه⁷: (كَفَى بِهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَهُوَ الْعَفُورُ الرَّحِيمُ)

وقد اختلف النحاة في مدخولها على قولين⁸:

الأول: أنها زائدة في الفاعل، والهاء مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه فاعل، والتقدير: كفى هو

أي: الله. وقدره العكبري¹: (كفى الله خبيراً بذنوبهم)

¹ يراجع المقتصد في شرح الايضاح 826/2، وشرح المفصل لابن يعيش 138/8، والجنى الداني ص 49.

² الكتاب 92/1.

³ معاني القرآن 119/2.

⁴ سورة الأحزاب من الآية: 25.

⁵ سورة النساء من الآية: 50.

⁶ سورة الفرقان من الآية: 58.

⁷ سورة الأحقاف من الآية: 8.

⁸ يراجع البيان في غريب إعراب القرآن ص 547، والتبيان في إعراب القرآن 988/2، وإعراب القرآن وبيانه 39/2، 370/5.

الثاني: أن الباء زائدة في المفعول، فالهاء في موضع نصب، والفاعل ضمير مستتر مفسر بنكرة بعده.

والذي أراه أنها مزيدة في الفاعل، ليجري الكلام على سنن واحد في القرآن الكريم. فإن قلت: لم جاز دخول الباء على الضمير هنا؟

قلت: أجاب عن ذلك الفراء بقوله²: "وإنما يجوز دخول الباء في المرفوع إذا كان يمدح به صاحبه؛ ألا ترى أنك تقول: كفاك به، ونهاك به، وأكرم به رجلاً، وبئس به رجلاً، ونعم به رجلاً".

ثم إن له نظيراً في التعجب، نحو قوله سبحانه³: (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ)

هذا وقد جاءت الباء زائدة بعد (يكفى) في آية واحدة من القرآن الكريم، وهو قوله سبحانه⁴: (أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ)

وقد اختلف النحاة في مدخولها على قولين:⁵

الأول: أنها زائدة في الفاعل، والمفعول محذوف أي: أو لم يكفك ربك.

الثاني: أن تكون مزيدة في المفعول، والمصدر المؤول (أنه على كل شيء شهيد) هو الفاعل، أي: أو لم يكف ربك شهادته.

¹ التبيان في إعراب القرآن/2/988.

² معاني القرآن 119/2.

³ سورة مريم من الآية: 38.

⁴ سورة فصلت من الآية: 53.

⁵ يراجع الدر المصون 71/6 ، 72.

والذي يبدو لي أنها مزيدة في الفاعل؛ لأن المعنى يستقيم عليه، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ليجري الكلام على سنن واحد في القرآن الكريم.

وزيادة الباء هنا قياسية، يقول الرضى¹: "وتزاد قياساً.. في المرفوع في كل ما هو فاعل ل (كفى) وتصرفاته".

وإنما زيدت الباء هنا بقياس؛ لأن ما ورد من ذلك بلغ حداً في الكثرة، يجوز القياس عليه².

سر زيادة الباء في فاعل (كفى).

إنما حسّن زيادة الباء في فاعل (كفى): كون معنى الكلام الأمر، فمعنى (كفى بالله): اكنفوا بالله.

يقول الزجاج³ في تفسير قوله تعالى: (وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِاللَّهِ نَصِيرًا) "أي: الله ناصركم عليهم، ومعنى الباء التوكيد، المعنى: وكفى الله ولياً، وكفى الله نصيراً، إلا أن الباء دخلت في الفاعل؛ لأن معنى الكلام الأمر، المعنى: اكنفوا بالله". وتابعه في هذا أبو جعفر النحاس والعكبري. يقول النحاس⁴: "الباء زائدة، زيدت؛ لأن المعنى: "اكنفوا بالله". ويقول العكبري⁵: "والباء زائدة، دخلت، لتدل على معنى الأمر؛ إذ التقدير: اكنف بالله".

¹ شرح الكفاية 288/4 بتصرف.

² شرح الجمل لابن عصفور 493/1.

³ معاني القرآن وإعراجه 57/2.

⁴ إعراب القرآن 460/1.

⁵ التبيان في إعراب القرآن 322/1.

وقد استحسّن ذلك ابن هشام فقال¹: " وقال الزجاج: دخلت لتضمن (كفي) معني:

(اكتف)، وهو من الحسن بمكان"

ثم صحح ابن هشام قول الزجاج، واستدل له بقولهم: " اتقى الله امرؤ فعل خيراً، يثب عليه"

فالجزم في (يثب) دليل على أن الماضي (اتقى) في معنى الأمر، فهو مجزوم في جواب الطلب،

قال²: "ويصححه قولهم: "اتقى الله امرؤ فعل خيراً، يثب عليه" أي: ليتق، وليفعل؛ بدليل

جزم (يثب)".

ثم خلص ابن هشام إلى وجوب قول الزجاج فقال³: "ويوجه قولهم: (كفى بهند) بترك

التاء.. فإن عورض بقولك: (أحسن بهند)، فالتاء لا تلحق صيغ الأمر، وإن كان معناها

الخير".

وذكر ابن الشجري⁴ وجهاً آخر، حسن زيادة الباء هنا، وهو أنها دخلت لتأكيد الاتصال،

بيان ذلك: أن الاسم في نحو قولك (كفى الله) يتصل بالفعل قبله اتصاله الفاعلية، فإذا

أدخلت الباء وقلت: (كفى بالله) اتصل به اتصال الإضافة واتصال الفاعلية، وفعّلوا ذلك؛

إيداناً بأن الكفاية من الله - عز وجل - ليست كالكفاية من غيره، في عظم منزلتها، فضوعف

¹ المغني 1، 207.

² السابق والصفحة نفسها.

³ السابق والصفحة نفسها بتصرف.

⁴ أمالي ابن الشجري 310/1.

لفظها؛ لتضاعف معناها، لكنك إذا قلت: كفى يزيد عالماً، فلا يجوز حمله على تأكيد

الاتصال، بل لا يحمل إلا على معنى: اكتف به.

ويقول السمين الحلبي¹: "إنما دخلت الباء في (كفى بالله)؛ لأنه كان يتصل اتصال الفاعل،

وبدخول الباء، اتصل اتصال المضاف، واتصال الفاعل؛ لأن الكفاية منه تعالى، ليست

كالكفاية من غيره، فضوعف لفظها؛ لمضاعفة معناها".

ومما حسن جرّ الفاعل بالباء الزائدة لفظاً هنا: أن له نظيراً في جرّه بمن الزائدة نحو قوله

تعالى²: (مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ) وقوله عز وجل³: (مَا

جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ).

وجرّه لفظاً كذلك باللام الزائدة نحو قوله الله سبحانه⁴: (هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ) أي:

هيهات ما توعدون، أي: بُعد⁵.

ثم إنّ لفاعل عهداً بالجر من غير حرف، وذلك بإضافة المصدر نحو قوله عز وجل⁶: (وَلَوْلَا

دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ) أي: ولولا أن يدفع الله الناس⁷.

¹ الدر المصون 314/2.

² سورة الأنبياء الآية(2).

³ سورة المائدة الآية(19).

⁴ سورة المؤمنون الآية(36).

⁵ الدر المصون 184-183/5.

⁶ سورة البقرة من الآية: (251).

⁷ إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس 328-327/1 والتبيان في إعراب القرآن 200/1

أو بإضافة اسم المصدر، نحو قوله صلى الله عليه وسلم¹ "من قبله الرجل امرأته الوضوء" — فالرجل فاعل مجرور لفظاً مرفوع محلاً.

الغرض من زيادة الباء في فاعلة (كفى):

الغرض من زيادة الباء في فاعل (كفى) هو التأكيد، يقول سيبويه²: "وإن قلت: مررت برجل حسبك به من رجل، رفعت.. وزعم الخليل — رحمه الله — أن (به) ههنا بمنزلة هو، ولكن هذه الباء دخلت ههنا توكيداً، كما قال: كفى الشيب والإسلام".

وقال في موضع آخر³: "وقد تكون (باء الإضافة) بمنزلتها في التوكيد، وذلك قولك: ما زيد بمنطلق، ولست بذاهب، أراد أن يكون مؤكداً، حيث نفى الانطلاق والذهاب، وكذلك: كفى بالشيب".

ويقول الزجاج⁴ في تفسير قوله تعالى: (وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا): "أي الله ناصركم عليهم، ومعنى الباء: التوكيد..".

ويقول في تفسير قوله تعالى: (وَالْمَلَائِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا): معناه: وكفى الله شهيداً، والباء دخلت مؤكدة..⁵

¹ رواه مالك من حديث سيدنا عبد الله بن مسعود في كتاب الطهارة، باب: من قبله الرجل امرأته 65/1 رقم 65.

² الكتاب 26/2 بتصرف.

³ السابق 225/4 بتصرف.

⁴ معاني القرآن وإعرابه 57/2.

⁵ السابق 134/2.

ويرى ابن منظور¹: أن الغرض من زيادة الباء هنا هو المبالغة في المدح، والدلالة على قصد سبيله، كما قالوا: أظرف بعبد الله، وأنبل بعبد الرحمن؛ فأدخلوا الباء على صاحب الظرف والنبيل؛ للمبالغة في المدح، وكذلك قولهم ناهيك بأخينا وحسبك بصديقنا.

شرط زيادة الباء في فاعل (كفى):

يشترط لزيادة الباء في هذا الموضع شرطان:

أولهما: - أن تكون (كفى) بمعنى (حسب)، فإن كانت بمعنى (وقى)، أو (أجزأ)، أو (أغنى)، فلا يجوز زيادة الباء معها²، ومن ذلك قول أبي نصر الميكالي³:

قليل منك يكفيني، ولكن قليلك لا يقال له قليل

ففاعل (يكفيني) ضمير مستتر تقديره (هو)، وهي بمعنى (يجزيني) أو (يغنيني)، وهي متعدية لمفعول واحد (ياء المتكلم)، ولم تُزد الباء في فاعلها.

هذا وقد وقع في شعر المتنبي زيادة الباء في فاعل (كفى) المتعدية لمفعول واحد، ومعناها: (أجزأ أو أغنى) ونحوه، وذلك قوله⁴:

كفى ثعلباً فخرأً بأنك منهم ودهر لأن أمسيت من أهله أهل

¹ اللسان 308/1 (با).

² يراجع الجني الداني ص 49 ومغني اللبيب 208/1.

³ البيت من الوافر، وهو لأبي النصر أحمد بن علي الميكالي في معاهد التنصيص 259/3، ولم يرتضي هذه النسبة البغدادي في شرح أبيات المغني

343/2.

⁴ البيت من الطويل، وهو للمتنبي في ديوانه 307/3 وأمالي ابن الشجري 309/1. (ثعل) رهن الممدوح وهم قوم من (طبر). (ثعل) و(ثعل): من أسماء

الثعلب. يراجع أمالي ابن الشجري 309/1 ولسان العرب (ثعل) 674/1.

حيث زيدت الباء في فاعل (كفى) الذي هو المصدر المؤول من (أَنْ) وما بعدها (بأنك منهم). قال ابن هشام¹: "ولم أر من انتقد عليه ذلك؛ فهذا إما لسهو عن شرط الزيادة، أو لجعلهم هذه الزيادة من قبيل الضرورة .. أو لتقدير الفاعل غير مجرور بالباء".

وإن لم نجعل فاعل (كفى) هنا مجروراً بالباء الزائدة؛ ففاعلها (فخر)، وتكون الباء متعلقة به، لا زائدة، وتجر (الدهر) بالعطف على مجرور الباء، وترفع (أهل) على تقدير مبتدأ قبلها، فيكون التقدير: كفى تعالاً فخر بكونك منهم، وبدهر هو أهل لأن أمسييت من أهله².

الشرط الثاني-وهو مفهوم من الأول- أن تكون غير متعدية، فإن كانت متعدية لواحد نحو: كفاني قرض، ويكفيني درهم، فلا يجوز زيادة الباء في فاعلها.

وكذلك إذا كانت متعدية إلى مفعولين، فلا تزداد الباء في فاعلها³، ومن ذلك في التنزيل قوله تعالى⁴: (وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ) وقوله سبحانه⁵: (إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ) وقوله عز من قائل⁶: (فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ).

ومنه قول العرب: يا إياك قد كفيتك، وفيه حذف المفعول الثاني اختصاراً⁷.

¹ مغني اللبيب 209/1 بتصرف.

² يراجع أمالي ابن الشجري 313/1.

³ يراجع وصغ المباني ص 148.

⁴ سورة الأحزاب من الآية: 25.

⁵ سورة الحجر من الآية: 95.

⁶ سورة البقرة من الآية: 137.

⁷ المقرب 176/1 ووصف المباني ص 148.

والسبب في عدم جواز زيادة الباء هنا هو أن معنى (كفى) (وقى) ونحوه، وليس (حسب)،
 فزيادة الباء تفسد المعنى، ومن هنا منع النحويون زيادتها.

هذا وكون الباء فيما سبق زائدة في فاعل (كفى) هو قول سيوييه وجمهور النحويين¹، وأجاز
 ذلك ابن السراج²، وانفرد يقول آخر، وهو أن يكون فاعل (كفى) ضميراً يعود على المصدر
 المفهوم من (كفى) كأنه قال: كفى هو، أي: الاكتفاء بالله، وعليه فليست الباء زائدة في
 الفاعل، ويكون الجار والمجرور في موضع نصب؛ لأنه مفعول به في المعنى.

وهذا مردود بأن الباء على هذا ليس لها في اللفظ ما تتعلق به إلا الضمير، والمصدر لا يعمل
 مضمراً³.

فإن قال قائل: لم لا تجعل الباء متعلقة بـ (كفى)؟ قلت: لأنه يؤدي إلى خلاف المقصود،
 يقول الشيخ محمد الأمير⁴: "إن قلت: لم لا يجعل متعلقاً بـ (كفى)؟ قلت: لأن المقصود
 الحكم على الاكتفاء بالله بأن كافٍ، لا على مطلق الاكتفاء بأنه كافٍ بالله، فليتأمل".

وقال ابن جني⁵: "وهذا يضعف عندي؛ لأن الباء على هذا متعلقة بمصدر محذوف، وهو
 الاكتفاء، ومحال حذف الموصول وتبقيته صلته".

¹ يراجع الكتاب 38/1، 92، 62/2، 255/4، والارتشاف 429/2.

² الأصول 101/1، 413 ويراجع الارتشاف 429/2 والجنى الداني ص 49، والمغني 207/1.

³ الجنى الداني ص 50.

⁴ حاشية الأمير على المغني 99/1.

⁵ سر صناعة الإعراب 134/1.

وقال السمين الحلبي¹: "في فاعلها قولان.. والثاني أنه مضمرة، والتقدير: كفى الاكتفاء،
و(بالله) على هذا في موضع نصب، لأنه مفعول به في المعنى، وهذا رأى ابن السراج، وُرِدَّ
هذا بأن إعمال المصدر المحذوف لا يجوز عند البصريين إلا ضرورة".

هذا وحذف الباء من فاعل (كفى) قليل، وإذا حذفها رفعت²، ومن ذلك قول سحيم عبد
بني الحسحاس³:

عَمِيرَةٌ ودُعْ إن تجهزت غاديا كفى الشيبُ والإسلامُ للمرء ناهيا

لما حذف الباء، رفع فقال: (الشيبُ)، وهذا الحذف غير مستقبح، بخلافه في نحو قوله تعالى:
(أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ).

يقول سيويه⁴: "وكذلك: (كفى الشيبُ) لو ألقى الباء؛ استقام الكلام".

ويقول الأشموني¹: "زيدت الباء في الفاعل؛ ليصير على صورة المفعول به ك (امرر يزيد)،
ولذلك التزمت، بخلافها في نحو "وكفى بالله شهيداً" فيجوز تركها".

¹ الدر المصون 313/2 بتصرف.

² يراجع الكتاب 92/1 وأسرار العربية ص 139-140 والإنصاف 167/1 وشرح المفصل 138/8 والمعنى 208/1.

³ البيت من الطويل، وهو لسحيم عبد بني الحسحاس في ديوانه ص 16 والكتاب 225/4 والإنصاف 168/1 ومعنى اللبيب 208/1 ولسان
العرب 701/7 (كفى) = والتصريح ص 88 والمقاصد النحوية 665/3 وخزانة الأدب 267/1، 102/2، 103 وبلا نسبة في
: الكتاب 26/2 وكتاب الشعر 437/2 وأسرار العربية ص 140 وشرح المفصل 115/2، 84/7، 148، 93/8، 24، 138
وشرح عمدة الحفاظ ص 425 وشرح الكافية الشافية 482/2 ولسان العرب 726/8 (نحى) وأوضح المسالك 228/3 وشرح
الأشموني 265/2 و(عميرة) تصغير عمرة، وهي امرأة كان قد شغف بها، وكانت من أشرف بني تميم. ويروى (غازيا) بدل غاديا.
و(سمية) بدل (عميرة) يراجع اللسان 726/8 (نحى).

⁴ الكتاب 225/4.

هذا وقد زاد الأنباري² شاهدين لحذف الباء ورفع الفاعل، أولهما قول رجل من الأزد³:

لَمَّا تَعَيَّا بِالْقُلُوصِ وَرَحَلَهَا كَفَى اللَّهُ كَعْبًا مَا تَعَيَّا بِهِ كَعْبُ

وأقول: هذا سهو منه؛ لأنه (كفى) هنا بمعنى (وقى)، وهي إذ ذاك، لا تزداد الباء في فاعلها أصلاً، فالبيت لا شاهد لما نحن بصدده، وإنما يساق شاهداً على مجيء (كفى) بمعنى (وقى)؛ فلا تزداد الباء في فاعلها.

ومن هنا فقد علق الشيخ محمد محي الدين على هذا البيت بقوله⁴: "ومحل الاستشهاد به قوله "كفى الله كعباً" فإن المؤلف قد زعم أن (كفى) في هذه العبارة هي التي يقترن فاعلها بالباء الزائدة غالباً، وقد يجيء فاعلها غير مقترن بالباء كما في هذا البيت، وهو انتقال نظر من المؤلف، وبيان ذلك: أن (كفى) على ثلاثة أضرب:

الأول: أن يكون بمعنى (حسب).. وهي التي يغلب اقتران فاعلها بالباء الزائدة ..

الثاني: أن تكون بمعنى (وقى)... ولا يقترن فاعلها بالباء.

والثالث: أن تكون بمعنى أجزأ وأغنى.. ولا يقترن فاعلها بالباء.. وأنت إذا تأملت أدنى

تأمل؛ تبين لك أن (كفى) في البيت الذي استشهاد به المؤلف من الضرب الثاني الذي تكون

¹ شرح الأشموني 264/2-265.

² الإنصاف 167/1، 169.

³ البيت من البسيط، لم أفق على قائله، وهو من شواهد الإنصاف 167/1 وأغيا عليه الأمر، وتعبابه، إذا أثقله وأعجزه، والقولوس: الناقعة-يراجع

اللسان 473/7 (قلص).

⁴ الانتصاف من الإنصاف 167/1-168 بتصرف.

فيه بمعنى (وقى)، وتتعدى إلى مفعولين وهذه - كما قلنا لك - لا يقترن فاعلها بالباء الزائدة،
لا في الغالب ولا في القليل، وسبحان الذي تنزه عن السهو والغفلة".

والشاهد الثاني الذي ذكره الأنباري لحذف الباء من فاعل (كفى) قول الشاعر¹:

أعان عليّ الدهر إذ حلَّ بركُهُ كفى الدهرُ لو وُكِّلتُهُ بي كافياً

والشاهد في محله؛ حيث إن (كفى) هنا بمعنى (حسب)، والباء محذوفة من فاعلها (المهتر)،
ولذلك رفع.

ثالثاً: زيادة الباء ضرورة في الفاعل:

زيدت الباء ضرورة في الفاعل، وذلك حاصل في أبيات محفوظة، لا يقاس عليها².

ومن ذلك قول امرئ القيس³:

ألا هل أتاها والحوادثُ جمةً بأن أمراً القيس بن تملك بيقرأ

¹ البيت من الطويل، لم أقف على قائله، وهو من شواهد الإنصاف 169/1 و(أعان عليّ الدهر): كان معه على وأصل (البرك): الإبل الكثيرة، أو
الباركة، يراجع اللسان 399/1 (برك).

² يراجع المقتصد في شرح الإيضاح 826/2 وشرح المفصل 24/8 وشرح الجمل الكبير لابن عصفور 493/1 ووصف المباني ص 149 والجنى
الداي ص 50-51 ومعنى اللبيب 210/1-211.

³ البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص 392 والخصائص 285/1 وشمط اللآلي 40/1 وشرح المفصل 23، 24/8 واللسان
470/1 (بقر) و 118/5 (شظى) وخزانة الأدب 524/9، 525، 527.

وبلا نسبة في المقتصد في شرح الإيضاح 826/2 والانصاف 171/1 وشرح التسهيل لابن مالك 153/3 وشرح الكافية للرضي 289/4 والجنى
الداي ص 50.

و(تملك) هي أم امرئ القيس، بنت عمرو بن معدى كرب، و(بيقر) أي: ترك البادية ونزل الحضر، وخص به بعضهم العراق يراجع اللسان
470/1 (بقي).

وفي البيت شاهد آخر وهو أن (الحوادث جمة) اعتراض بين الفعل والفاعل. يراجع الخصائص 285/1.

فالباء زائدة في المصدر المنسبك (أن واسمها وخبرها) الذي هو في موضع رفع على أنه فاعل (أتاها)، وهذه الزيادة واردة في الاضطرار، فهي من القليل الشاذ، الذي لا يقاس عليه¹.
ومن ذلك قول قيس بن زهير العبسي²:

الم يأتيك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بنى زياد

فالباء الزائدة في الفاعل (بما)، والمراد: ما لاقت³.

وقد ذكر ابن عصفور⁴ وجهاً حسنَ زيادة الباء هنا، وهو أن النفي في المعنى يتوجه إلى الفاعل (ما لاقت)، وذلك نحو قوله تعالى: ⁵ (أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَنْ يَعْصِي

¹ يراجع المقتصد 826/2 وشرح المفصل 24/8 والجنى الداني ص50.

² البيت من الوافر، وهو لقيس بن زهير في النوادر ص 203 وشرح أبيات سيبويه 322/1 ولسان العرب 71/1 (أنى) وشرح شواهد المغني للسيوطي 329/1 والدرر 162/1 وخزانة الأدب 359/8، 361، 362.

بولا نسبة في الكتاب 315/3، 316 والخصائص 282/1، 286، والمحتسب 67/1، 197 وسر صناعة الإعراب 80/1، 176/2
والإنصاف 30/1 وأسرار العربية ص 108 وشرح المفصل لابن يعيش 24/8 وشرح الجمل الكبير 493/1 والمقرب 50/1، 203
وشرح التسهيل لابن مالك 153/3 ورفض المباني ص149 والارتشاف 431/2 والجنى الداني ص 50 والمغني 210/1 ولسان
العرب 118/5 (شظي).

واللبون من الشاء والابل: ذات اللبن وبنو زياد: الكلمة وهم (الربيع، وعمارة، وقيسن وأنس، وبنو زياد بن سفيان العبسي) وأمههم فاطمة الخرشب-
والمراد: لبون الربيع بن زياد. وكانت أم الربيع بن زياد على راحلتها، فأخذ قيس بن زهير بزمامها، وذهب بها مرتحناً لها بدرع كان قيس
بن زهير قد أعارها الربيع، فمظلة بما يراجع شرح شواهد المغني للسيوطي 329/1.

ويروى (أهل أتاك)، و (ألم يبلغك) ، و(ألم يأتك) على ظاهر الجزم.

والشاهد عند سيبويه وابن جني: إسكان الياء في (يأتيك) في حال الجزم، حملاً للمعتل على الصحيح، وهي لغة لبعض العرب.

³ يراجع المقرب 203/1 وشرح الجمل الكبير 493/1 والارتشاف 431/2

⁴ شرح الجمل الكبير 493/1.

⁵ سورة الأحقاف الآية:33.

بِحَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى) فزيدت الباء في (بقادر)؛ لما كان النفي في المعنى متوجهاً عليه، لأن معنى الكلام: أو ليس الله بقادر.

على أن البيت يحتمل غير ذلك، يقول محمد بن السيرافي¹: "وفاعل (يأتيك) يجوز أن يكون مضمراً في (يأتيك) يدل عليه قوله: (والأنباء تنمى)؛ فكأنه قال: ألم يأتيك النبأ والأنباء تنمى. وقوله: (والأنباء تنمى)، جملة هي اعتراض بين قوله: (يأتيك) وبين قوله: (بما لاقت) وتقديره: ألم يأتيك الخبر بما لاقت لبون بني زياد.

وهذا البيت أول الأبيات، فليس يقدر أن الضمير الذي فيه يعود إلى مذكور والباء وما بعدها في موضع نصب بـ (يأتيك). ويجوز أن يكون (لبون) فاعل (يأتيك) كأنه قال: ألم يأتيك لبون بني زياد، يريد ألم يأتيك خبر لبون بني زياد وما صنع بها، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، ويكون في (لاقت) ضمير يعود إلى اللبون، ويكون (لبون) في نية التقديم، كأنه قال: ألم أتيتك خبر لبون بن زياد بما لاقت".

وقال ابن يعيش²: "ويجوز أن يكون الفاعل في النية، والمراد: ألا هل أتاها الأنباء، فعلى هذا تكون الباء مزيدة مع المفعول".

وزاد السيوطي³ وجهاً آخر، وهو أن (يأتي) و (تنمى) تنازعا في (ما)؛ فأعمل الثاني، وأضمر في الأول؛ فلا اعتراض ولا زيادة، وعلى هذا فجملة (والأنباء تنمى) ليست معترضة.

¹ شرح أبيات سيبويه 323/1.

² شرح المفصل 24/8.

³ شرح شواهد المغني 330/1.

ومن شواهد زيادة الباء في الفاعل ضرورة أيضاً قول عمرو بن ملقط¹:

مَهْمَا لِي اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ أودى بنعلَى وَسِرُّ بِالْيَهْ

استشهد به المرادى² وابن هشام³ على زيادة الباء في فاعل (أودى): (بنعلَى) ضرورة والتقدير: أودى نعلَى.

وقد خرج ابن الحاجب البيت على غير هذا، حيث ضمن (أودى) معنى (ذهب)، وجعل الباء للتعديّة فقال⁴: " والباء في قوله (بنعلَى)، باء التعديّة، يعني: أذهبهما وأضلّهما عني".

قال ابن هشام⁵: " وقال ابن الحاجب.. الباء معدية كما تقول: (ذهب بنعلَى)، ولم يتعرض لشرح الفاعل، وعلام يعود إذا قدر ضميراً في (أودى)؟ ويصح أن يكون التقدير: أودى هو، أي: (مود)، اي: ذهب ذاهب، كما جاء في الحديث⁶: " لا يزينى الزاني حين يزينى وهو

¹ البيت من السريع، وهو لعمرو بن ملقط في النوادر ص 62 والأزهية ص 256 واملأني ابن الحاجب 657/2، 658 وشرح شواهد المغني

330/1 والمقاصد النحوية 458/2 والدرر 73/5 وخزانة الأدب 18/9، 19، 23 وبلا نسبة في الجنة الداني ص 51 ولسان

الغرب (مهه) والهمع 451/2 وخزانة الأدب 524/9.

ويعد الشاهد قوله:

إنك قد يكفيك بغى الفتى وزرأه أن تركزض العالبيه

بطعنة يجري لها عائد كالماء من غايمة الجابيه

² الجنى الداني ص 51.

³ المغني 211/1.

⁴ أمالي ابن الحاجب 659/2

⁵ المغني 211/1 بتصرف.

⁶ الحديث أخرجه البخاري، كتاب المظالم، باب النهى بغير إذن صاحبه ص 467 رقم 2476، وأخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب: نقصان

مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن" أي: ولا يشرب هو، أي: الشارب؛ إذ ليس المراد: ولا يشرب الزاني".

وذكر ابن منظور شاهداً آخر وهو قول هُوْبَر الحارثي¹:

ألا هل أتى التيم بن عبد مناةٍ على الشنء فيما بيننا ابن تميم

بمصرعنا النعمان يوم تألَّبَتْ علينا تميمٌ من شظيٍّ وصميم

تزوَّدَ منا بين أذنيه طعنةً دعته إلى هاي التراب عقيم

قال ابن منظور:² "قوله: بمصرعنا النعمان، في موضع الفاعل ب (أتى) في لبيت قبله، والباء زائدة، ومثله قول امرئ القيس:

ألا هل أتاها والحوادث جمّةً بأن امرأ القيس بن تملك بيقرا؟"

وإنما حمل النحاة زيادة الباء في الشواهد السابقة على الضرورة؛ لقلتها، ولأن بعضها يحتمل غير الزيادة³.

المطلب الثاني

زيادة الباء في نائب الفاعل

زيدت الباء في نائب الفاعل في قوله الله عز وجل⁴: (فَضْرَبَ بَيْنَهُمْ بِسُورٍ لَهُ بَابٌ).

¹ الأبيات من الطويل، لم أقف على قائلها وهي من شواهد اللسان 119/5 (شظي).

² اللسان 119/5.

³ شرح الجمل الكبير 493/1 والجنى داني ص 51.

⁴ سورة الحديد من الآية: 13.

قال مكي¹: "الباء زائدة، و (سور) في موضع رفع مفعول لم يسم فاعله".
 وقد اضطرب قول مكي بعد هذا فقال²: "والباء متعلقة بالمصدر أي: ضرباً بسور".
 وهذا تناقض؛ لأن الباء إذا كانت متعلقة بالمصدر، فهي غير زائدة.
 وقد عزى السمين³ هذا التناقض إلى بعض النساخ.
 هذا وإذا كانت الباء متعلقة بالمصدر، فنائب الفاعل هو الظرف، قال السمين⁴ "وعلى
 الجملة هو ضعيف".
 فالأولى حمل الآية على زيادة الباء⁵.
 وقرأ زيد بن علي⁶ -رضي الله عنهما- (فَضْرِبَ بَيْنَهُمْ) على البناء للفاعل، وعليه فالباء
 زائدة في المفعول.

المطلب الثالث

زيادة الباء في المبتدأ

زيدت الباء في المبتدأ، نحو قولهم: بحسبك أن تفعل الخير، المعنى حسبك فعل الخير، والمصدر
 المؤول في موضع الخبر، ومن ذلك قولهم: بحسبك درهم، المعنى: حسبك درهم.¹

¹ مشكل إعراب القرآن 718/2.

² السابق والصفحة نفسها.

³ الدر المصون 276/6.

⁴ السابق والصفحة نفسها.

⁵ يراجع التبيان 1208/2.

⁶ يراجع الكشاف 463/4 والدر المصون 276/6.

ومثل له سيبويه بقولهم: بحسبك قول السوء، قال²: "كأنك قلت: حسبك قولُ السوء".
 ومثل له الجرجاني بقولهم: بحسبك أن تفعل كذا، قال³: "لأن الأصل: حسبك أن تفعل كذا،
 فحسبك مرفوع بالابتداء، و(أن تفعل) خبره، كأنه كفايتك هذا، والباء زائدة".
 ومثل له ابن عصفور⁴ بقولهم: بحسبك زيد، وذكر المرادي⁵ أن الأجود أن يكون (زيد)
 مبتدأه، وبحسبك خبر مقدم، فتكون الباء مزيدة في الخبر، وليس في المبتدأ.
 ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم⁶: "بحسب ابن آدم أكالات يقمن صلبه".
 ومن الشواهد الشعرية قول عمرو بن حارثة⁷:

بحسبك في القوم أن يعلموا بأنك فيهم غنيٌّ مُضِرٌّ

أي: حسبك علمهم⁸:

¹ يراجع شرح المفصل 139/8، 22 وشرح الكفاية للرضي 288/4، وشرح الجمل الكبير 492/1.

² يراجع الكتاب 293/2.

³ المقتصد في شرح الايضاح 826/2.

⁴ شرح الجمل الكبير 492/1.

⁵ الجني الداني ص 53.

⁶ أخرجه الترمذي في كتاب الزهد، باب: ما جاء في كراهية كثرة الأكل ص390 ورقم 2380 من حديث المقدم بن معدى كرب بلفظ: "ما ملأ

آدمي وعاءً شراً من بطن، بحسب ابن آدم أكالات يقمن صلبه، فإن كان لا محالة؛ فثلث لطعامه، وثلث لشربه، وثلث لنفسه" وقال

حديث حسن صحيح وأخرجه ابن ماجه في كتاب الأطعمة، باب: الاقتصاد في الأكل وكراهية الشبع 48/4 رقم 3349 من

حديث المقدم ابن معدى كرب بلفظ: "حسب الأدمى لقيمات يقمن صلبه". وأخرجه الحاكم في كتاب الرقاق 331/3 من حديث

المقدم لبن معدى كرب بلفظ: "حسب ابن آدم ثلاث أكالات يقمن صلبه".

⁷ من المتقارب، وهو لعمرو بن حارثة في اللسان 308/1 (ب)، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب 130/1 والخصائص 187/2 وشرح المفصل

23/8، 139 ووصف المباني ص 147.

⁸ يراجع سر صناعة الإعراب 130/1 وشرح المفصل 23/8.

ومنه قوله الآخر:¹

بحسبك أن قد سُدتْ أَخْزَمَ كلِّها لكل أناسٍ سادةٍ ودعائِمُ

أي: حسبك سيادتك.

قال ابن جنى²: "ولا أعلم-الآن- مبتدأ زيدت فيه الباء غير هذه اللفظة". يقصد (بحسبك) ونحوه ابن يعيش، حيث يقول³: "ولا يعلم مبتدأ دخل عليه حرف الجر في الإيجاب غير هذا".

ونسج على منوالهما السمين الحلبي في الدر المصون.⁴

والحاصل ورود ذلك في غير (بحسبك)، حكى ابن هشام⁵ قولهم: خرجت فإذا بزید، التقدير: فإذا زيد بالباب، أو واقف ونحو ذلك. وقولهم: كيف بك إذا كان كذا، وزاد المرادى: كيف بنا. وقال⁶: "الأصل: كيف أنت، وكيف نحن".

هذا وقد زعم ابن هشام¹ أن سيبويه ذهب إلى القول بزيادة الباء في المبتدأ في قوله تعالى²: (بِأَيْكُمُ الْمَفْتُونُ)، والحاصل أن سيبويه لم يعرض لهذه الآية في الكتاب، وربما كان بين يدي

¹ من الطويل، لم أهد إلى قائله، وانظره غير منسوب في رصف المباني ص 147، 148.

² سر صناعة الأعراب 30/1.

³ شرح المفصل 23/8 وراجع 13/8.

⁴ الدر المصون 351/6.

⁵ المغني 215/1.

⁶ الجنى الداني ص 53.

ابن هشام نسخة من الكتاب، غير التي بين أيدينا الآن. وعندني أن الذي ذهب إلى هذا هو الأَخْفَش في معاني القرآن³، ونسبه السمين إلى قتادة وأبي عبيدة معمر بن المثنى، وقد ضعفه بأن الباء لا تزداد في المبتدأ إلا في (حسبك) فقط، قال⁴: " قوله: (بِأَيِّكُمْ الْمُفْتُونُ) فيه أربعة أوجه: أحدها: أن الباء مزيدة في المبتدأ والتقدير: (أَيُّكُمْ المَفْتُون) فزيدت كزيادتها في نحو: بحسبك زيد، وإلى هذا ذهب قتادة وأبو عبيدة معمر بن المثنى. إلا أنه ضعيف من حيث أن الباء لا تزداد في المبتدأ، إلا في حسبك فقط".

حكم زيادة الباء فيما سبق

عدَّ ابن فضال المجاشعي⁵ زيادة الباء في المبتدأ نادرة. وعدَّها ابن عصفور⁶ زيادة مقيسة. والذي أراه أنها زيادة غير مقيسة؛ لقلقة ما جاء منها، وأنه لا معنى لها سوى تزيين اللفظ وإقامة الوزن، ولذلك لم تقع في القرآن الكريم. هذا وقد زيدت الباء فيما أصله المبتدأ، وهو اسم (ليس) عند تأخره عن الخبر وذلك قوله تعالى¹: (لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ) في قراءة من قرأ: ليس البرُّ بأن تولوا.²

¹ المغني 215/1.

² سورة القلم من الآية:6.

³ 505/2.

⁴ الدر المصون 351/6.

⁵ شرح عيون الإعراب ص 206.

⁶ شرح الجمل الكبير 492/1.

فالخير (البر) وهو مقدم، و"بأن تولوا.." اسمها في تأويل المصدر، وهذا أولى من جعل المصدر المؤول خبر (ليس)؛ لأن المصدر المؤول أعرف من المحلى بالألف واللام؛ لأنه يشبه الضمير من حيث إنه لا يوصف ولا يوصف به، والأعرف ينبغي أن يجعل الاسم، وغير الأعراف الخير³.

ومنه أيضاً قول الوراق:⁴

أليس عجيباً بأن الفتى يصاب ببغض الذي في يديه

حيث زيدت الباء فيما أصله المبتدأ، وهو خير (ليس): (بأن الفتى ..) فهو في تأويل مصدر مرفوع المحل على أنه اسم (ليس) مؤخر.

هذا وقد عدَّ ابن هشام زيادة الباء فيما أصله المبتدأ فيما نحن بصدده زيادة غريبة، قال⁵: "من الغريب أنها زيدت فيما أصله المبتدأ، وهو اسم (ليس)، بشرط أن يتأخر إلى موضع الخبر".

وعدّها الشيخ خالد زيادة بكثرة، قال¹: "وتزاد الباء بكثرة في خير (ليس) غير الاستثنائية.. وكما تزداد الباء في خير (ليس)؛ تزداد في اسمها إذا تأخر إلى موضع الخبر".

¹ سورة البقرة من الآية: 177.

² قرأ الجمهور برفع (البر) وقرأ حمزة وحفص عن عاصم بنصبه، ووافقهما المطوعي، وقرأ أبي وعبد الله (بأن تولوا) مع نصب البر. يراجع الكافي في القراءات السبع ص 68 والكشاف 216/1، 215. والدر المصون 446/1 والاتحاف ص 199.

³ يراجع الدر المصون 446/1.

⁴ من المتقارب، وهو لمحمد الوراق في ديوانه ص 239، والبيان والتبيين 197/3، والتصريح 201/1 وشرح شواهد المغني للسيوطي 338/1.

⁵ المغني 215/1.

والذي يبدو لي أنه لا وجه لهذه الغرابة التي زعمها ابن هشام؛ إذ هي زيادة معهودة، فالباء تزداد في (أن) المصدرية كثيراً، وقد وقع ذلك في مواضع كثيرة من القرآن الكريم وكلام العرب، وما جاءت فيه الباء زائدة فيما أصله المبتدأ، كان مصدرًا منسبًا من أن المصدرية والفعل (بأن تولوا) و(بأن الفتى يصاب)، فلا وجه للغرابة، بل هو أقوى قياساً من زيادتها في المبتدأ؛ لما تقدم، من أن زيادتها فيه غير مقيسة.

المطلب الرابع

زيادة الباء في خبر المبتدأ

ذهب الأخفش² إلى زيادة الباء في خبر المبتدأ الموجب، وذلك حاصل في قوله تعالى³: (جَزَاءُ سَيِّئَةٍ مِّمَّثَلُهَا) والتقدير عنده: جزاء سيئة سيئة مثلها، كما قال تعالى⁴: (وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا).⁵

وقد استدل ابن يعيش لصحة مذهب الأخفش بقوله⁵: " ولا يبعد ذلك، لأن ما يدخل على المبتدأ قد يدخل على الخبر نحو: لام الابتداء في قول بعضهم إن زيداً وجهه لحسن، وقد جاء في الشعر:¹

¹ التصريح 201/1 بتصرف.

² معاني القرآن 2/343.

³ سورة يونس من الآية: 27.

⁴ سورة الشورى من الآية: 40.

⁵ شرح المفصل 23/8..

أم الحليس لعجوز شهرية

ولست أوافق ابن يعيش فيما قاله؛ لأن دخول لام الابتداء على المبتدأ متفق عليه²، أما زيادة الباء فيه؛ فقد جاءت في ألفاظ قليلة على غير قياس- كما تقدم- فلا يجوز زيادة الباء في خبر المبتدأ، قياساً على زيادتها في المبتدأ، الذي زيدت فيه على غير قياس.

ثم إن دخول لام الابتداء على الخبر في قول الراجز:

أم الحليس لعجوز شهر به

لم يسلم من الاحتمال، حيث ذكر ابن هشام³ جواز كون اللام زائدة، وخرجه الشيخ خالد⁴ على أن اللام داخله على مبتدأ محذوف، والتقدير: لى عجوز، والجملة خبر (أم الحليس). وحمله السيوطي على الشذوذ قال⁵: "شد دخول اللام في غير خبر (إنَّ)، وذلك في مواضع: خبر المبتدأ كقوله:

أم الحليس لعجوز شهر به

¹ الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص 170، وشرح المفصل 130/3، 23/8، التصريح 174/1 وله أو لعنترة بن عروس في المقاصد النحوية

535/1، وشرح شواهد المغني 604/2، وخزانة الأدب 333/10، وبلا نسبة في شرح المفصل 57/7، وتخليص الشواهد ص

358، ووصف المباني ص 236، والجنى الداني ص 128، والجمع 448/1.

و (أم الحليس): الأتان كنيته به امرأة و(شهرية): عجوز الرقية.

² شرح المفصل 130/3.

³ المغني 448/1.

⁴ التصريح 174/1.

⁵ الجمع 448/1.

هذا وقد زعم ابن يعيش¹ أن الباء لم تزد في خبر المبتدأ الموجب إلا في موضع واحد، هو قوله تعالى: (جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَمْتَلِيهَا).

والحاصل أن الباء احتملت الزيادة في غير هذا الموضع ومن ذلك قول عبيدة بن ربيعة:²

فلا تَطْمَعُ أَيْتَ اللَّعْنِ فِيهَا وَمَنْعُكَهَا بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ

وقول الآخر:³

مَا أَنْتَ مِنْ بَيْتٍ يَلَدُ دُخُولَهُ وَظُلُّكَ لَوْ يُسْطَاعُ بِالْبَارِدِ السَّهْلِ

حيث زيدت الباء في خبر المبتدأ الموجب (بشيء) و (بالبارد).

وأقول هذه الشواهد التي استشهد بها لزيادة الباء في خبر المبتدأ الموجب تحمل غير الزيادة،

فقوله تعالى: (جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَمْتَلِيهَا) ذكر ابن جنى⁴ أن الآية تحمل مع الزيادة تأويلين آخرين،

هما:

¹ شرح المفصل 23/8.

² البيت من الوافر، وهو لعبيدة بن ربيعة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 211 ولرجل من تميم في تحليص الشواهد ص 89، وله أو لعبيدة بن

ربيعة في خزنة الأدب 267، 299/5 ولرجل من تميم أو لقحيف العجلي في المقاصد النحوية 302/1 وشرح شواهد المغني

338/1، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك 153/1، ووصف المباني ص 150، والمجنى الداني ص 55،

والارتشاف 116/2 و(أبيت اللعن) دعاء بالصلاح وحب الناس، حتى لا يوجد من يلعنه.

³ من الطويل، لم أقف على قائله، وهو بلا نسبه في أمالي القالي 319/2، ووصف المباني ص 150.

⁴ سر صناعة الإعراب 131/1-133.

الأول: أن تكون الباء مع ما بعدها هي الخبر، فكأنه قال: جزاء سيئة كائن بمثلها، كما تقول: إنما أنا بك، أي: إني كائن موجود بك، إذا صغرت نفسك له، وقولك: توكلني عليك، وإصغائي إليك، وتوجهي نحوك.

الثاني: أن تكون الباء في (بمثلها) متعلقة بنفس الجزاء، ويكون الجزاء مرتفعاً بالابتداء، وخبره محذوف، كأنه قال: "جزاء سيئة بمثلها كائن أو واقع". وقال المرادي¹: "والأولى أن يكون الجار والمجرور خبراً، والباء متعلقة بالاستقرار". وقال ابن هشام²: "والأولى تعليق (بمثلها) باستقرار محذوف هو الخبر". وأما قول الشاعر:

فلا تطمعُ أبيتَ اللعنَ فيها ومنعكها بشيءٍ يُستطاعُ

فقد خرج المألقي على أن الخبر محذوف، أقيم الجار والمجرور مقامه، كأنه قال: فمنعكها كائن، أو حادث، أو مستقر قال³: "وهو أجود من الزيادة؛ لكون الجار والمجرور، يقعان خبراً للمبتدأ قياساً".

ومثل هذا التخريج يتوجه إلى قول الآخر:

ما أنتَ من بيتٍ يلدُ دُخُوله وظلُّكَ لو يُسطعُ بالباردِ السهلِ

¹ الجني الداني ص 55.

² المغني 217/1.

³ رصف المباني ص 150.

خبر (ظلك) محذوف، أقيم الجار والمجرور (بالبارد) مقامه، والتقدير: ظلك كائن، أو مستقر، أو حادث.

حكم زيادة الباء في خبر المبتدأ الموجب

اختلفت كلمة النحويين في حكم زيادة الباء في خبر المبتدأ الموجب ، فذهب ابن بعيش إلى أنها قياس، وأنها أقوى قياساً من زيادة الباء في المبتدأ، قال¹: " وزيادة الباء في الخبر أقوى قياساً من زيادتها في المبتدأ نفسه؛ وذلك أن خبر المبتدأ يشبه الفاعل، من حيث كان مستقلاً بالمبتدأ، كما كان الفاعل مستقلاً بالفعل، والباء تزداد مع الفاعل.. وكذلك يجوز دخولها على الخبر".

وجعل الرضى زيادة الباء في خبر المبتدأ زيادة شاذة قال²: "وتزاد شاذاً في خبر المبتدأ الموجب، نحو: "جزاء سيئة يمثلها" عند الأخفش".
وذهب المالقي إلى أنها محمولة على الضرورة، قال³: "ومثل زيادتها في الفاعل للضرورة، زيادتها في خبر الابتداء".

وذهب المرادي إلى أنها نادرة قال⁴: "وندرت زيادتها في الخبر الموجب".

أما ابن هشام⁵، فيرى أنها متوقفة على السماع، والأولى حملها على غير الزيادة.

¹ شرح المفصل 23/8-24 بتصرف.

² شرح الكافية 288/4.

³ رصف المباني ص150.

⁴ الجنى الداني ص55.

⁵ المغني 1/216، 217.

والذي أراه أن ما جاءت فيه الباء محتملة الزيادة في خبر المبتدأ الموجب، قد صح حمله على غير الزيادة؛ وهو أولى من ارتكابها، وفي هذا مندوحة عن رميها بالشذوذ، أو الضرورة، أو الندرة، خصوصاً وأنها جاءت في القرآن الكريم.

هذا وتزاد الباء في خبر المبتدأ غير الموجب كقول الفرزدق:¹

يقول إذا اقلولي عليها وأقردتُ
ألا هل أخو عيش لذيد بدائم

حيث زاد الباء في خبر المبتدأ (بدائم) بعد (هل) ، لأن هل هنا للجحد².

قال الهروي³: "معناه: ما أخو عيش..".

وقال ابن منظور⁴: "وقال الكسائي: (هل) تأتي استفهاماً، وهو بابها، وتأتي جحداً مثل

قوله:

ألا هل أخو عيش لذيد بدائم

¹ من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ص 863، والأزهية ص 210، وشرح التسهيل 383/1، وتخليص الشواهد ص 286، والمغني 659/1، وشرح الأشموني 261/1، والمقاصد النحوية 149/2، 135، وشرح شواهد المغني 772/2، وخزانة الأدب 142/4، والدرر 126/2.

وبلا نسبة في الجني الداني ص 55، ولسان العرب (قرد) 299/7 و(هلل) 126/9، والمجمع 405/1، 505/2.

والبيت أنشده الفرزدق يهجو جريراً وكليلاً رهطه، ويرميهم بإتيان الأتّن.

و(اقلولي) : ارتفع و(أقردت): سكنت وذلت. يراجع اللسان (قرد) 299/7.

قال ابن منظور: "يذكر امرأة إذا علاها الفحل، أقردت، وسكنت، وطلبت منه أن يكون فعله دائماً متصلاً". اللسان (قرد) 299/7.

وقال الشيخ خالد: "معنى البيت: يقول: الكليبي إذا ارتفع على الأتان، وسكنت له: ألا ليت هذا العيش اللذيد بدائم" التصريح 202/1.

² يراجع شرح التسهيل 383/1، والارتشاف 115/2، والجني الداني ص 54، 55، والتصريح 202/1.

³ الأزهية ص 210.

⁴ اللسان 126/9(هلل).

معناه: ألا ما أخو عيش..".

هذا ويروى:

"ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم"

وبها استشهد أبو حيان¹، وابن هشام²، والأشعري³، والشيخ خالد⁴، والسيوطي⁵ على زيادة الباء في خبر (ليت).

وهذا عند أبي حيان⁶ غير مطرد، وعدّه ابن هشام⁷، والأشعري⁸، والشيخ خالد⁹ نادراً، وحمله السيوطي¹⁰ على القلة.

المطلب الخامس

زيادة الباء في أخبار النواسخ وما يعمل عملها

أولاً- زيادة الباء في خبر (ليس) و (ما)

¹ الارتشاف 116/2.

² أوضح المسالك 288/1.

³ شرح الأشعري 263/1.

⁴ التصريح 202/1.

⁵ الجمع 406/1.

⁶ الارتشاف 116/2، 117.

⁷ أوضح المسالك 286/1، 288.

⁸ شرح الأشعري 262/1، 263.

⁹ التصريح 202/1.

¹⁰ الجمع 405/1، 406.

- تتراد الباء قياساً في خبر (ليس) و (ما) النافية، نحو قولهم: ليس زيد بقائم، وما زيد بقائم¹.
 أما (ليس)، فقد زيدت الباء في خبرها في اثنين وعشرين موضعاً من القرآن الكريم، وهي²:
- 1- قوله تعالى³: (وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ).
 - 2- قوله سبحانه⁴: (قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ)
 - 3- قوله عز وجل⁵: (أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ)
 - 4- قوله عز من قائل⁶: (كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا)
 - 5- قوله جل وعز⁷: (ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ)
 - 6- قوله سبحانه⁸: (إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ)
 - 7- قوله عز وجل⁹: (ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتُمْ يَدَاكَ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ)
 - 8- قوله تعالى¹⁰: (أَوَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِي صُدُورِ الْعَالَمِينَ)

¹ يراجع شرح التسهيل لابن مالك 382/1، ووصف المباني ص148، والارتشاف 117/2، والجنى الداني ص 53، وأوضح المسالك 281/1.

² يراجع المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ص 830-831.

³ سورة آل عمران من الآية: 182.

⁴ سورة الأنعام من الآية: 30.

⁵ سورة الأنعام من الآية: 53.

⁶ سورة الأنعام من الآية: 122.

⁷ سورة الأنفال من الآية: 51.

⁸ سورة هود من الآية: 81.

⁹ سورة الحج من الآية: 10.

¹⁰ سورة العنكبوت من الآية: 10

9- قوله عز وجل¹: (أَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَىٰ

وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ)

10- قوله سبحانه²: (أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ)

11- قوله عز اسمه³: (أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ)

12- قوله تعالى⁴: (وَمَنْ لَا يُحِبِّ دَاعِيَ اللَّهِ فَلَيْسَ بِمُعْجِزٍ فِي الْأَرْضِ)

13- قوله عز وجل⁵: (وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ)

14- قوله عز وجل⁶: (وَلَيْسَ بِضَارِهِمْ شَيْئًا إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ)

15- قوله تعالى⁷: (أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ)

16- قوله تعالى⁸: (أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ)

و(ليس) في كل ما سبق، كانت مفردة، لم يتصل بها ضمير أما التي لحقها ضمير، فقد

جاءت في ستة مواضع من القرآن الكريم، وهي:

1- قوله تعالى¹: (وَلَسْتُمْ بِأَحْزَبِهِ إِلَّا أَنْ تُعْمِضُوا فِيهِ)

¹ سورة يس من الآية: 81.

² سورة الزمر من الآية: 36.

³ سورة الزمر من الآية: 37.

⁴ سورة الأحقاف من الآية: 32.

⁵ سورة الأحقاف من الآية: 34.

⁶ سورة المجادلة من الآية: 10.

⁷ سورة القيامة من الآية: 40.

⁸ سورة التين من الآية: 8.

2- قوله تعالى²: (فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ)

قال ابن يعيش³: "الباء الأولى متعلقة باسم الفاعل، والثانية التي تصحب (ليس)".

3- قوله عز وجل⁴: (قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ)

4- قوله سبحانه⁵: (وَأَشْهَدُهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَسْتُ بِرَبِّكُمْ)

5- قوله عز من قائل⁶: (وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ)

6- قوله عز وجل⁷: (لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ)

فالباء في كل ما سبق زائدة قياساً في خبر (ليس)⁸.

ومن الشواهد الشعرية قول عقبة أو عقبة الأسدي⁹:

¹ سورة البقرة من الآية: 267.

² سورة الأنعام من الآية: 89.

³ شرح المفصل 24/8.

⁴ سورة الأنعام من الآية: 66.

⁵ سورة الأعراف من الآية: 172.

⁶ سورة الحجر من الآية: 20.

⁷ سورة الغاشية من الآية: 22.

⁸ يراجع شرح التسهيل 382/1، والجنى الداني ص 53، وأضح المسالك 281/1.

⁹ من الوافر، وهو لعقبة أو عقبة الأسدي في الكتاب 67/1، وشرح أبيات سيبويه 303/1، وسر صناعة الإعراب 124/1، 261، وسمط

اللاي 148/1، 149، ولعمر بن أبي ربيعة في الأزمنة والأمكنة 317/2 وبلا نسبة في الكتاب 292/2، 344، 91/3،

والمقتضب 337/2، 112/4، 371، ووصف المباني ص 122، 148.

و(اسجح) ارفق وتلطف. قاله عقبة يخاطب معاوية وبعده:

فهبها أممة هلاكت ضاياها يزيدُ أميرها وأبو يزيد

معاوى إنا بشر فأسجح فلسنا بالجبال ولا الحديد

أي: فلسنا جبلاً¹.

ومنه قول أوس بن حجر²:

يا ابني لبيئى لستما بيدٍ إلا يداً ليست لها عَضُدُ

أي: لستما يداً.

ومنه أيضاً قول امرئ القيس³:

وليس بذي رمح فيطعني به وليس بذي سيفٍ وليس بنبالٍ

ومن ذلك قول عبيد بن الأبرص⁴:

أكلتم أرضنا فجردتموها فهل من قائمٍ أو من حصيدٍ

يراجع سمط الآلي 149/1.

¹ وصف الملباني ص 148.

² من الكامل: وهو لأوس بن حجر في شرح أبيات سيبويه 64/2، ولطرفة في شرح المفصل 90/2، وبلا نسبة في الكتاب 316/2، 317،
(و بنو لبيئ): قوم من بني أسد، وأمهم (لبيئ) من بني والبة بن الحارث بن ثعلبة بن دودان. يراجع شرح أبيات سيبويه 64/2-65.

³ من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص 33، والكتاب 383/2، وشرح أبيات سيبويه 155/2، وشرح المفصل 14/4، ولسان العرب
(نبل) 439/8 والمقاصد النحوية 540/4، وبلا نسبة في المغربي 218/1 وشرح الأشموني 454/3.

⁴ من الخفيف، وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص 105 والمقاصد النحوية 261/4 والدرر 47/3، وبلا نسبة في شرح الأشموني 78/3 والجمع
57/2.

والرسم ما بقي من آثار الديار: (الدفين): واد قريب من مكة وقيل: الداء المستتر الذي قهرته الطبيعة (اللوى): الموضع الذي يلتوى فيه الرمل أو
الوادي (ذروة): من بلاد غطفان، وذروة كل شيء أعلاه، يراجع اللسان 381/3 (دفن)، 505/3 (ذرا)، 144/4 (رسم)،

168/8 (لوى)، ويروى: "ليس حي على المنون بخال"

ويستشهد النحاة بـ (خال) على ترخيم (خالد) وهو ليس علماً في غير النداء للضرورة الشعرية، يراجع شرح الأشموني 78/3، والجمع 57/2.

ليس رسم على الدفين بيالي فلووى ذرورة فجنى أثال

أي: ليس رسم بالياً.

ومنه قول أبو أمية أوس الحنفي¹:

زعمتني شيخاً ولست بشيخ إنما الشيخ من يدب ديبا

أي: لست شيخاً.

أما (ما) فقد زادت الباء في خبرها في ثلاثة وثمانين موضعاً من القرآن الكريم، ومن ذلك²:

(أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْزِبْ عَنْهَا بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ)

(أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ)

قوله تعالى³: (وَمَا اللَّهُ بِعَافٍ لِمَا تَعْمَلُونَ)، وقوله عز وجل⁴: (وَمَا رَبُّكَ بِعَافٍ لِمَا

يَعْمَلُونَ)، وقوله عز اسمه⁵: (وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ) وقوله سبحانه⁶: (وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ

بِعَزِيزٍ) وقوله سبحانه⁷: (لَا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ) وقوله عز وجل¹: (وَمَا

هُم عَنْهَا بِعَائِبِينَ)

¹ من الحنفي، وهو لأبي أمية أوس الحنفي في: التصريح 248/1، والمقاصد النحوية 397/2، وشرح شواهد المعنى 922/2.

ويلا نسبة في تخلص الشواهد ص 428 والمغني 349/2، وشرح قطر الندى ص 196.

² دراسات لأسلوب القرآن الكريم 3/118-121.

³ سورة البقرة من الآية: 74.

⁴ سورة هود من الآية: 123، وسورة النمل من الآية: 93.

⁵ سورة فصلت من الآية: 46.

⁶ سورة إبراهيم الآية: 20، وسورة فاطر الآية: 17.

⁷ سورة الحجر من الآية: 48.

قال ابن يعيش²: " والمعنى: مخرجين وغائبين وليست متعلقة بشيء".

وقوله سبحانه³: (وَمَا هُوَ بِمُزْحَجِهِ مِنَ الْعَذَابِ)، وقوله عز وجل⁴: (وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الْمُؤْمِنِينَ)

أي: طارد المؤمنين.⁵

وقوله سبحانه⁶: (وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ)

ومنه قول الفرزدق⁷:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

ومنه قول أبي الأسود الدؤلي⁸:

وما كل ذي لب بمؤتيك نصحه وما كل مؤت نصحه بليب

حيث زيدت الباء في الموضوعين (بمؤتيك)، و(بليب)

¹ سورة الأنفطار من الآية: 16.

² شرح المفصل 24/8.

³ سورة البقرة من الآية: 96.

⁴ سورة الشعراء من الآية: 114.

⁵ شرح المفصل: 138/8.

⁶ سورة يوسف من الآية: 17.

⁷ من البسيط، وهو للفرزدق في الإنصاف 521/2، ولسان العرب 218/1 (أمس)، والتصريح 38/1، 142، والمقاصد النحوية 11/1، والدرر

274/1، وخزانة الأدب 32/1، وليس في ديوانه.

وبلا نسبة في شرح عمدة الحفاظ 99/1، والمقرب 60/1، ووصف المباني ص 75، 148، الجنى الداني ص 154، وتلخيص الشواهد ص 154،

وشرح الأشموني 139/1، 151، الهمع 277/1. وهو يدور شاهداً في كتب النحو على دخول الموصول الاسمي (ال) على الفعل

المضارع (الترضى) وهذا قليل. يراجع شرح الأشموني 139/1.

⁸ من الطويل، وهو لأبي الأسود الدؤلي في: ديوانه ص 45، وشرح أبيات سيبويه 286/2، ولأبي الأسود أو لمودود العنبري في شرح شواهد المغني

542/2، وبلا نسبة في الكتاب 441/4، والمغني 394/1، والهمع 54/3، والأشباه والنظائر 269/6، والدرر 226/5.

سر زيادة الباء في هذا الموضع:

تزداد الباء في خبر (ليس) و(ما) النافية، لرفع توهم الإثبات عند البصريين¹ بيان ذلك: أن السامع قد لا يسمع أول الكلام؛ فيتوهم أنه موجب، فإذا سمع الباء؛ ارتفع هذا التوهم، ولذلك فهي لا تدخل في الخبر الموجب- كما تقدم-.

أما الكوفيون² فيرون أن سر زيادة الباء هنا هو: تأكيد النفي، بيان ذلك: أنه إذا قال القائل: إن زيداً لقائم، فتريد أن ترد عليه بما يفيد زيادة التأكيد، فتأتي بنفي مؤكد بالباء؛ فتقول: ما زيد بقائم، فتكون الباء في النفي مقابلة للام الابتداء في الإثبات.

وقال ابن فضال المجاشعي³: "ويقال لم زيدت الباء في خبر(ما)؟ والجواب أن للعلماء في ذلك ثلاثة أقوال: أحدها: أن الخبر قد تباعد عن النفي؛ فربطوه بالباء، والثاني: أن الكلام قد يطول، ويُنسى أوله؛ فجاءوا بالباء؛ ليشعروا أن في صدر الكلام نفيًا. والثالث: أن هذا جاب من قال: إن زيداً لقائم، فتقول أنت: ما زيد بقائم، فتجعل الباء بإزاء اللام، و(ما) بإزاء (إن)، فإن قال: إنَّ زيداً قائم، قلت: ما زيد قائماً".

شرط زيادة الباء في خبر (ليس) و (ما):

يشترك لزيادة الباء في خبر (ليس) ألا تكون أداة استثناء وألا ينتقض النفي بـ (إلا)، حتى لا يصير الكلام موجباً، و (ما) تشاركها في هذا الشرط.

¹ الارتشاف/117/2، التصريح 201/1.

² السابق والصفحة نفسها وحاشية ابن حمدون على شرح المكدودي على الألفية 156/1.

³ شرح عيون الإعراب ص 114.

يقول ابن مالك¹: "زيادة الباء في الخبر المنفي بـ (ليس) قوله تعالى: (أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ) وفي الخبر المنفي بـ (ما) قوله تعالى: (وَمَا رُبُّكَ بَعَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ) وقلتُ: في الخبر المنفي، ولم أقل: في خبر (ليس)؛ ليعلم أن الموجب بعد (ليس) وغيرها لا تدخله الباء".

وقال أبو حيان²: "...فعن كان الخبر موجباً؛ لم تدخل نحو: ليس زيداً إلا قائماً، وما زيد إلا قائم".

وقال في موضع آخر³: "ولا تدخل الباء في خبر (ليس) في الاستثناء تقول: قام القوم ليس زيداً، ولا يجوز ليس بزيد".

وقد علل الشيخ خالد⁴ لذلك بأن مصحوب (ليس) الاستثنائية كمصحوب (إلا)، فكما لا تقول: ما زيد إلا بقائم، لا تقول: قاموا ليس بزيد".

ولو زيدت (كان) بين اسم (ما) وخبرها نحو: ما زيد كان بقائم؛ لم يجوز دخول الباء عند الفراء⁵، وإجازة البصريون والكسائي⁶.

وأجاز هشام⁷ دخولها على الخبر إذا كان ظرفاً نحو: ما عبد الله بحيث تحب.

¹ شرح التسهيل 283/1

² الارتشاف 113/2.

³ السابق 114/2.

⁴ التصريح 201/1.

⁵ الارتشاف 113/2.

⁶ الهمع 404/1.

⁷ الارتشاف 113/2.

وأجاز البصريون¹ دخولها على الظرف الذي يجوز أن يستعمل اسماً نحو:

ما هذا المكان بمكان شر.

وأجاز البصريون والكسائي² دخولها على (مثل)، فأجازوا: ما زيد بمثلك.

وأجاز الكسائي³ دخولها على الخبر إذا كان (كاف) التشبيه، حكى: ليس بكذلك، أي:

ليس كذلك.

وإذا قدمت الخبر أو معموله، فالفراء يمنع دخول الباء مع (ما)، ويجيزه مع (ليس). ونسب

أبو حيان⁴ إلى الفراء جواز دخولها فيهما.

والحاصل أن الفراء يمنع دخولها مع (ما)، ويجيزه مع (ليس) يقول⁵: وإذا قدمت الفعل قبل

الاسم، رفعت الفعل واسمه، فقلت: ما سامع هذا، وما قائم أخوك، وذلك أن الباء لم

تستعمل ههنا ولم تدخل، ألا ترى أنه قبيح أن تقول: ما بقائم أخوك؛ لأنها إنما تقع في المنفى

إذا سبق الاسم، فلما لم يمكن في (ما) ضمير الاسم، قبح دخول الباء، وحسن ذلك في

(ليس): أن تقول: ليس بقائم أخوك؛ لأن (ليس) فعل يقبل المضمركقولك: لست ولسنا؛

ولم يكن ذلك في (ما)".

¹ السابق والصفحة نفسها.

² الهمع 404/1.

³ الارتشاف 113/2، الهمع 404/1.

⁴ الارتشاف 117/2.

⁵ معاني القرآن 43/2.

ومما دخلت فيه الباء في الخبر المقدم مع (ما) قول الشاعر¹:

أما والله أن لو كنت حراً وما بالحر أنت ولا العتيق

هل زيادة الباء بعد (ما) مخصوص بلغة أهل الحجاز، أم يجوز دخولها في لغة بني تميم؟.

اختلفت كلمة النحاة في ذلك:

فذهب ابن السراج² والفرسي³ إلى أن دخول الباء الزائدة على الخبر بعد (ما) مخصوص بلغة

أهل الحجاز، والجمهور⁴ على الخلاف من ذلك، فهم لا يفرقون في زيادة الباء في الخبر بعد

(ما) سواء كانت حجازية أو تميمية.

وقد ردّ ابن مالك⁵ مذهب ابن السراج والفرسي بأربعة أوجه:

الأول: أن أشعار بني تميم تتضمن زيادة الباء في خبر (ما) كثيراً ومنه قول الفرزدق:⁶

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بَتَارِكِ حَقِّهِ وَلَا مُنْسِيٌّ مَعْنٌ وَلَا مُتَيْسِّرٌ

قال أبو حيان⁷: "وهو كثير جداً في نثرهم ونظمهم"

¹ من الوافر، لم أقف على قائله، وانظره غير منسوب في: معاني القرآن للقرآني، والمقرب 1/205، ووصف المباني ص116، والجنى الداني ص

222، والمعني 1/76، والتصريح 2/233، وشرح شواهد المعني 1/111، والمقاصد النحوية 4/409، والدرر 4/96، 219.

² الأصول 1/60، وراجع الارتشاف 2/117، الجنى الداني ص 54.

³ الايضاح 1/110، وراجع شرح التسهيل 1/383.

⁴ الكتاب 2/315-317، معاني القرآن 2/42، 3/139، الارتشاف 2/117، الجنى الداني ص54.

⁵ يراجع شرح التسهيل 1/383-385.

⁶ من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه 1/310، والكتاب 1/603، وشرح أبيات سيبويه 1/249 وشرح التسهيل 1/383، وبلا نسبة في الجمع

407/1.

⁷ الارتشاف 1/117.

الثاني: أن الباء إنما دخلت على الخبر بعد (ما)، لكونه منفيًا، لا لكونه خبراً منصوباً، وإذا ثبت كون المساغ لدخولها هو النفي، فلا فرق بين منفي منصوب المحل، ومنفي مرفوع المحل.
الثالث: أن الباء المذكورة، قد ثبت دخولها بعد بطلان العمل، وبعد (هل)، مثال الأول: قول المتنخل الهذلي يرثي أباه:¹

لعمرك ما إن أبو مالك بـواهٍ ولا بضـعيف قـواه

فزيدت الباء بعد (ما) التي بطل عملها؛ بسبب زيادة (إن) بعدها²، خلافاً للكوفيين.³
ومثال دخولها بعد (هل) قول الفرزدق السابق:

يقولُ إذا اقلرلي عليها وأقردتُ ألا هل أخو عيش لذيذٍ بدئم

وإنما دخلت على الخبر بعد (هل)؛ لتضمن (هل) معنى الجحد، فكأنما أشبهت حرف نفي، فلأن تدخل على (ما) التميمية؛ أحق وأولى؛ لأنك عندها تشبه (ما) ب (ما)، وهذا أكمل من شبه (هل) ب (ما).

الرابع: أن أهل (نجد) كثيراً ما يجرون الخبر بعد (ما) بالباء، وإذا أسقطوا الباء؛ رفعوا، وفي هذا دليل على أن وجود الباء جارة للخبر بعد (ما)، لا يلزم منه كون الخبر منصوب المحل، بل

¹ من المتقارب، وهو للمتنخل الهذلي في الشعر والشعراء 664/2، والأغاني 265/23، والدرر 123/2 وخرانة الأدب 164/4، ولذي الأصبع

العدواني في خزانة الأدب 150/4 برواية:

وما إن أسميداً أبو مالك بـوايٍ ولا بضـعيف قـواه

ويلا نسبة في شرح التسهيل 383/1، الهمع 404/1

² شرح المكودي على الألفية 154/1.

³ الهمع 404/1.

جائز أن يقال: هو منصوب المحل، وأن يقال: هو مرفوع المحل، وإن كان المتكلم به حجازياً، فإن الحجازي قد يتكلم بلغة غيره، وغيره قد يتكلم بلغته، إلا أن الظاهر أن محل المرور نصب إن كان المتكلم حجازياً، ورفع إن كان المتكلم تيمماً أو نجدياً.

فمن دخول اللغة التميمية في الحجازية ما يلي:

1- كسر هاء الغائب بعد كسرة، أو ياء ساكنة¹.

2- رفع (الله) من قوله تعالى²: (قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ) ولغة

أهل الحجاز (إلا الله) بالنصب. قال السمين³: فإن قلت: " ما الداعي إلى اختيار

المذهب التميمي على الحجازي؟ قلت: دعت إليه نكتة سرية.. ليقول المعنى إلى قول: إن

كان الله ممن في السموات والأرض فهم يعلمون الغيب، يعني أن علمهم الغيب في

استحالته، كاستحالة أن يكون الله منهم".

وإذا جاز للحجازي أن يتكلم باللغة التميمية، جاز للتميمي أن يتكلم باللغة الحجازية.

قال ابن مالك⁴: "بل التميمي بذلك أولى لوجهين:

أحدهما: أن الحجازية أفصح، وانقياد الفصح لموافقة الأفصح، أكثر وقوعاً من العكس.

¹ يراجع شرح التسهيل 1/132، وشرح الكافية للرضي 1/24، والارتشاف 1/467، والهمع 1/196.

² سورة النمل الآية (65).

³ الدر المصون 5/223 بتصرف.

⁴ شرح التسهيل 1/384-385.

الثاني: أن معظم القرآن حجازي والتميمون يتعبدون بتلاوته كما أنزل، ولذلك لا يقرأ

أحد منهم¹ (مَا هَذَا بَشَرًا) بالرفع إلا من جهل كونه منزلاً بالنصب".

هذا وإذا عطف على المجرور بالباء الزائدة هنا؛ فلك النصب على الموضع، والجر على

اللفظ، يقول سيبويه²: " هذا باب ما يجري على الموضع، لا على الاسم الذي قبله،

وذلك قولك: ليس زيد بجبان ولا بخيلاً، وما زيد بأخيك، ولا صاحبك. والوجه فيه

الجر؛ لأنك تريد أن تشرك بن الخيرين، وليس ينقض اجراءه عليك المعنى، وأن يكون

آخره على أوله؛ ليكون حالهما في الباء سواء، كحالهما في غير الباء، مع قربه منه، وقد

حملهم قرب الجوار أن جروا: هذا جحر ضب خرب، ونحوه، فكيف ما يصح معناه؟!.

ومما جاء في الشعر في الإجراء على الموضع قول عقيبة الأسدي:

معاوى إننا بشر فأسجح فلسنا بالجبال ولا الحديد³

ثم بين سيبويه السر في هذا، وهو توهم عدم وجود الباء؛ لأنها لم تغير معنى، فقال³:

"لأن الباء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه، لم يخل بالمعنى، ولم يحتج إليها وكان

نصباً، ألا ترى أنهم يقولون: حسبك هذا، وحسبك هذا، فلم تغير الباء معنى، وجرى

هذا مجراه قبل أن تدخل الباء..".

¹ سورة يوسف من الآية: 31.

² الكتاب 66، 67/1.

³ الكتاب 67-68.

معنى كلام سيبويه: أن العطف على الموضع إنما يكون بسبب توهم عدم وجود الباء، لأنها لم تغير معنى، فإذا فقدت؛ لم يحتج إليها. وقد صرح ابن الحاجب بهذا في أماليه¹ فقال: " .. جاز تقدير عدم الباء المؤكدة في قولك:

" فلسنا بالجبال ولا الحديداً*"

هذا وقد استشهد سيبويه² بقول عقبة الأسدي السابق:

" فلسنا بالجبال ولا الحديداً*"

في أربعة مواضع من الكتاب للعطف على الموضع، لا على اللفظ.

واستشهد به المبرد³ -على هذا النحو- في ثلاثة مواضع من المقتضب.

وهذا البيت يروى نصباً ومعه أبيات منصوبة، ويروى جرّاً ومعه أبيات مجرورة، فمن رواه بالجر روى بعده:

فهبها أمةً هلكت ضّيعاً يزيد أميرها وأبو زيد

أكلتم أرضنا فجردتموها فها من قائم أو من حصيد

ومن رواه نصباً، روى بعده:

أقيموها بني حربٍ إليكم ولا تَرْمُوا بها الغرضَ البعيدا

¹ أمالي ابن الحاجب 1/159-160.

² الكتاب 1/67، 2/292، 344، 3/91.

³ المقتضب 2/337، 4/112، 371.

وقد أنكر بعضهم استشهاد سيبويه بهذا البيت منصوباً، معتقداً أن الروى منصوب في قصيدة مجرورة، وما علم أنه يروى منصوباً مع أبيات منصوبة، ومجوراً مع أبيات مجرورة. ويبدو لي أن الأنباري لم يعلم رواية الجر، حيث أنكرها فقال¹: "نصب (الحديدا) حملاً على موضع (بالجبال)؛ لأن موضعها النصب بأنها خبر (ليس)، ومن زعم أن الرواية (ولا الحديد) بالخفض؛ فقد أخطأ؛ لأن البيت الذي بعده:

أديروها بني حرب عليكم ولا ترموا بها الغرض البعيدا

والروى المخفوض، لا يكون مع الروى المنصوب في قصيدة واحدة".

وقد ردَّ هذا محمد بن السيرافي فقال²: "وبلغني عن بعض من تأدَّب بالنظر في أبيات من الشعر، ودخل إلى بعض السلاطين الذين لا يميزون من دخل إليهم بحسن الزيِّ والهيئة، أنه أنكر استشهاد سيبويه بهذا البيت، وقال: البيت مجرور ومعه أبيات مجرورة. ولم يعلم أن هذا البيت يروى نصباً ومعه أبيات منصوبة، ويروى جرّاً ومعه أبيات مجرورة، فمن رواه بالنصب، روى معه:

أقيموها بني حرب إليكم ولا ترؤموا بها الغرض البعيدا

ومن رواه بالجر، روى معه:

أكلتم أرضنا فجردتموها فهما من قائم أو من حصيد

¹ الإنصاف 333/1 بتصرف.

² شرح أبيات سيبويه 305-303/1 بتصرف.

وقد وقع في كتاب سيبويه مثل هذا، وذلك أن بعض الأبيات يروى على وجه من الإعراب مع غيره، ويروى على وجه آخر.. فلا ينبغي أن يذهب إنسان له علم وتحصيل إلى أن سيبويه غلط في الإنشاد. وإن وقع شيء مما استشهد به في الدواوين على خلاف ما ذكر، فإنما ذلك سمع إنشاده ممن يُستشهد بقوله على وجه، فأنشد ما سمع؛ لأن الذي رواه، قوله حجة؛ فصار بمنزلة شهر يروى على وجهين".

هذا ولما كثر دخول الباء على خبر (ليس) و (ما)؛ جاز للمتكلم أن يجر المعطوف بعدهما على الخبر المنصوب.¹

ومن ذلك قول الأحوص:²

مشائيمُ ليسوا مصلحينَ عشيرةً ولا ناعبٍ إلا بين غرابها

فجر (ناعب) على توهم جر خبر (ليس) (مصلحين).

يقول محمد بن السيرافي³: "الشاهد فيه أنه جرَّ (ولا ناعب) على تقدير أن الباء في (مصلحين)، كأنه قال: بمصلحين ولا ناعب".

وقال الأنباري¹: "فقال: (ناعب) بالجر بالعطف على مصلحين؛ لأنه توهم أن الباء في (مصلحين) موجودة، ثم عطف عليه مجروراً، وإن كان منصوباً"

¹ يراجع شرح التسهيل 385/1 وشرح الكافية 222/2، والارتشاف 114/1.

² من الطويل، وهو للأحوص أو الأحوص الرياحي في الكتاب 165/1، 306، وشرح أبيات سيبويه 188/1، والحيوان 431/3، وشرح المفصل

52/2، ولسان العرب (شأم) 7/5، وخزانة الأدب 158/4، 160، 164، وللفرزدق في الكتاب 29/3.

وبلا نسبة في أسرار العربية ص 148، وشرح المفصل 68/5، 57/7، والمغني 174/2، 282 وشرح الأشموني 117/2.

³ شرح أبيات سيبويه 189/1.

ومن ذلك قول زهير بن أبي سلمى:²

بدا لي أني لستُ مدركٌ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً

قال محمد بن السيرافي³: "حملوا الكلام على توهم أن الباء في مدرك؛ لأن الباء تدخل في

خير (ليس) كثيراً.

وقال ابن جني⁴: "لأنه موضع يحسن فيه: لست بمدرك ما مضى".

وقال الأنباري⁵: "فقال (سابق) بالجر على العطف، وإن كان المعطوف عليه منصوباً؛

لتوهم حرف الجر فيه".

هذا وقد اضطرب قول سيبويه في هذا البيت، فحملة في أكثر من موضع على العطف

على التوهم أي على توهم وجود الباء في الخبر.

يقول⁶: ومثله قول زهير:

بدالي أني لست مدركٌ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً

¹ أسرار العربية ص 148.

² من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص 287، والكتاب 165/1، 29/3، 51، 100، 160/4، شرح المفصل 52/2، 56/7،

، وتخليص الشواهد ص 512، ولسان العرب (تمش) 607/8، والدرر 163/6، وخزانة الأدب 492/8، 552، 100/9،

102، 104، ولصرمة الأنصاري في شرح أبيات سيبويه 187/1، وبلا نسبة في الكتاب 155/2، والخصائص 239/2، وأسرار

العربية ص 148، وشرح المفصل 69/8، وخزانة الأدب 120/1، 135/4، 293/10، 315.

³ شرح أبيات سيبويه 187/1.

⁴ الخصائص 291/2.

⁵ أسرار العربي ص 148.

⁶ الكتاب 29/3.

لما كان الأول تستعمل فيه الباء، ولا تغير المعنى، وكانت مما يلزم الأول؛ نووها في الحرف

الآخر، حتى كأنهم قد تكلموا بها في الأول".

وقال في موضع آخر¹: "فإنما جروا هذا؛ لأن الأول قد يدخله الباء فجاءوا بالثاني وكأنهم

قد اثبتوا في الأول الباء".

وقال في موضع آخر²: "فجعلوا الكلام على شيء يقع هنا كثيراً".

وحمله على الغلط في مواضع أخرى حيث يقول³: "واعلم أن ناساً من العرب يغلطون

فيقولون: إنهم أجمعوا ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان، وذلك أن معناه معنى الابتداء، فيرى

أنه قال: هم. كما قال:

ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

ويقول⁴: "وزعم أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقولون: ادعِه من دعوت، فيكسرون

العين، كأنها لما كانت في موضع الجزم توهموا أنها ساكنة...

وهذه لغة رديئة، وإنما هو غلط، كما قال زهير:

بدا لي أي لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

ومن شواهد (ما) قول الشاعر¹:

¹ الكتاب 3/101.

² السابق 1/306.

³ السابق 2/155.

⁴ الكتاب 4/160 بتصرف.

ما الحازم الشهم مقداماً ولا بطلٍ إن لم يكن للهوى بالعقل غلابا

قال ابن مالك²: "فكأنه قال: ما الحازم بمقدام ولا بطل".

ومنه قول سيدنا متمم بن نويرة:³

وما كان وقافاً إذا الخيلُ أحجمت ولا طائشاً عند اللقاء مُدَقِّعاً

ولا بكهَامٍ سيفه عن عدوه إذا هو لاقى حاسراً مُقْتَعَا

قال أبو حيان⁴: "توهم أنه قال: وما كان بوقاف".

هذا وقد عومل بهذه المعاملة المعطوف على منصوب (كان) المنفية، كقول الشاعر:⁵

وما كنت ذا نيرب فيهم ولا مُنْمِشٍ فيهم مُنْمِلٍ

وقد يعطف على خبر ليس المنصوب بالنصب، ثم يعطف عليه بالجر ومن ذلك قول ابن

الدمينة⁶.

¹ من البسيط، لم أهد إلى قائله، وانظره غير منسوب في شرح التسهيل 386/1، والمغني 171/2، وشرح شواهد المغني 869/2، والجمع

.197/3

² شرح التسهيل 386/1.

³ من الوافر، وهما متمم بن نويرة في العقد الفريد 264/3، وبلا نسبة في الارتشاف 115/2 و(الكهَام): الكليل. و(المقنع): الذي عليه ليس

الحرب، و(الحاسر): ضده.

⁴ الارتشاف 115/2.

⁵ من المتقارب، لم أقف على قائله، وانظره غير منسوب في شرح التسهيل 386/1، والمغني 171/2، ولسان العرب (نمش) 706/8، وشرح شواهد

المغني 869/2، والجمع و(النيرب): النميمة. و(النمش): ذو الوقيعة. و(المنمل): النمام. يراجع اللسان 706/8 (نمش)، والمغني

.172-171/2

⁶ من الطويل، وهما لابن الدمينة في ديوانه ص 103، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 1364 وبلا نسبة في شرح الأشموني 116/2.

أحقاً عبادة الله أن لست صاعداً ولا هابطاً إلا على رقيب

ولا سالكٍ وحدي ولا في جماعة من الناس إلا قيل أنت مُريبٌ

قال الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد¹: "فقد جاء بالمعطوف- وهو قوله (ولا سالكٍ) مجروراً، مع أن المعطوف عليه، وهو قوله (صاعداً) منصوب، وبعد أن عطف عليه اسماً منصوباً، وهو قوله (ولا هابطاً)."

هذا وحكم العطف على توهم وجود الباء في خبر (ليس) و (ما) جائز بحسن؛ لكثرة دخول الباء فيهما.

وأما في المعطوف على منصوب (كان) المنفية، فهو نادر غير حسن؛ لقلة دخول الباء فيه.

يقول ابن مالك²: "لما كثر الباء على خبر (ليس) وخبر (ما)؛ جاز للمتكلم أن يجر المعطوف بعدهما على الخبر المنصوب.. ويندر ذلك بعد خبر غير (ليس) و (ما)".

ويقول ابن هشام³: "العطف على التوهم نحو: ليس زيد قائماً ولا قاعد، بالخفض، على توهم دخول الباء في الخبر، وشرط جوازه: صحة دخول ذلك العامل المتوهم، وشرط

حسنه: كثرة دخوله هناك، ولهذا حسن قول زهير:

¹ الانتصاف من الإنصاف 1/194.

² شرح التسهيل 1/385-386 بتصرف.

³ المغني 2/170-171.

بدا لي أني لستُ مدركٌ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً

وقول الآخر:

ما الحازمُ الشهمُ مقداماً ولا بطلٌ إن لم يكن للهوى بالحقِّ غلاباً

ولم يحسن قول الآخر:

وما كنت ذا نيرٍ فيهمُ ولا مُنمِشٍ فيهمُ مُنمِلٌ

لقلة دخول الباء على خبر (كان) بخلاف خبري (ليس) و (ما)".

وقال الرضى¹: "وقد يجز المعطوف على خبرهما (ليس، وما) المنصوب أيضاً، مع الرفع

والنصب.. وذلك لتوهم الباء فيه؛ لكثرة دخولها على خبرهما..

وأما في غير خبرهما فضعيف نادر؛ لأنه لا تكثر الباء في مثله، حتى يكون المعدوم

كالثابت".

وقد تقدم مذهب سيوييه في هذا، حيث جَوَّزه بكثرة في أكثر من موضع من الكتاب،

وحمله على الغلط في مواضع أخرى.

ومن الغريب قول الأنباري في الإنصاف² "فجر (سابق)، توهماً أنه قال: لست بمدرك ما

مضى، فعطف عليه بالجر، وإن كان منصوباً؛ وهذا لأن العربي قد يتكلم بالكلمة إذا

¹ شرح الكافية 2/224-225 بتصرف.

² الإنصاف 2/565.

استهواه ضرب من الغلط، فيعدل عن قياس كلامه، وينحرف عن سنن أصوله وذلك مما لا يجوز القياس عليه".

هذا وقد زعم الأنباري¹ أنه لا خلاف بين النحاة في أن العطف على خبري (ليس) و (ما) المنصوبين بالجر نادر لا يقاس عليه.

وهذا لا يساعد عليه، فقد تقدم الخلاف في ذلك.

هذا وإذا وقع بعد معمول (ليس) عاطف يليه وصف بعده أجنبي، فإن كان الخبر مجروراً بالباء؛ جاز رفع الوصف المذكور، وجاز جره بباء مقدرة، مدلول عليها بالمتقدمة قال ابن مالك²: "وهو كثير في كلامهم" واستشهد له بقول الشاعر:³

وليس مُدِنٍ حَتْفُه ذُو تَقْدَمٍ لِحَرْبٍ وَلَا مُسْتَنْسِيٍّ الْعَمْرُ مَحْجَمٍ

وقول الأعور الشني:⁴

فليس بآتيك منهئها ولا قاصرٍ عنك مأمورها

وقول النابغة الجعدي:¹

¹ أسرار العربية ص148.

² شرح التسهيل 387/1.

³ من الطويل، لم أقف على قائله، وانظره غير منسوب في شرح التسهيل 387/1.

⁴ من المتقارب، وهو للأعور الشني في الكتاب 64/1 وروايته فيه (ولا قاصرٌ بالرفع، وبلا نسبة في شرح التسهيل 381/1، 387، والمغني

.186/2

وقبله:

هـون عليك فإن الأمور بكف الإله مقاديرها

والجمع 407/1.

وليس بمعروفٍ لنا أن تردّها صحاحاً ولا مستنكرٍ أن تُعقِّراً

قال ابن مالك²: "وليس هذا من العطف على عاملين، بل من حذف عامل؛ لدلالة عامل مثله عليه، وحذف حرف الجر من المعطوف؛ لدلالة المعطوف عليه كثير".

هذا وقد روى سيويه بيتي الأعرور الشني والنابعة الجعدي بالرفع (ولا قاصرٌ) و (ولا مستنكرٌ)؛ لكنه جَوَزَ جرهما فقال في بيت الأعرور الشني: "وقد جره قوم؛ فجعلوا المأمور للمنهى، والمنهى هو الأمور؛ لأنه من الأمور، وهو بعضها .."³.

وقال في بيت النابعة الجعدي: "وقد يجوز أن يجر، ويحملة على الرد ويؤنث .. وكأنه قال: ليس بآتيك منهيها، وليس بمعروفة ردها"⁴.

هذا مع (ليس)، وأما مع (ما)؛ فلا يجوز إلا الرفع، سواء نصب خبرها، أم جرّ؛ لأن خبرها لا يتقدم على اسمها؛ فكذا خبر ما عطف على اسمها.

يقول ابن مالك⁵: "وليس بعد (ما) في الوصف التالية أجنبي، بعد عاطف إلا الرفع، كقولك: ما زيد قائماً، ولا ذاهب عمرو؛ لأن المعطوف عليه مع قرينه من العامل لو قدم فيه الخبر؛ لبطل العمل؛ فبطلانه بالتقديم في المعطوف لبعده من العامل أحق وأولى".

¹ من الطويل، وهو للنابعة الجعدي في الكتاب 64/1، وروايته فيه بالرفع (ولا مستنكرٌ) وبلا نسبة في شرح التسهيل 387/1.

² شرح التسهيل 387/1، وراجع المغني 186/2.

³ الكتاب 64/1.

⁴ السابق والصفحة نفسها بتصرف.

⁵ شرح التسهيل 388/1.

وقال السيوطي¹: "وأما في (ما)؛ فيتعين الرفع سواء نصب خبرها أم جُرَّ؛ لأن خبرها لا

يتقدم على اسمها، فكذا خبر ما عطف على اسمها".

ومن شواهد الرفع مع جر الخبر قول الفرزدق:

لعمرك ما مَعْنُ بتاركِ حَقِهِ ولا منسِيءٌ مَعْنُ ولا متيسِّرُ

ليس في (ولا منسِيء) إلا الرفع".

وأجاز الكوفيون² النصب إن نصب الخبر، والجر إن جُرَّ، وحكوا: ما زيد قائماً،

فمستخلفاً أحد. ويقال عندهم: ما زيد بمنطلق ولا خارج، بالجر؛ إذا لم تحذف (لا)، فإن

حذفتها؛ امتنع الجر عندهم، إلا هشاماً³ فإنه يجر أيضاً.

ثانياً- زيادة الباء في خبر الفعل الناسخ المنفي

قد تزداد الباء في خبر فعل ناسخ منفي، ومن ذلك قول الشنفرى:⁴

وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكنْ بأعجلهم إذا أشجعُ القوم أعجلُ

فقد استشهد به أبو حيان¹، وابن هشام²، والأشموني³، والشيخ خالد⁴، والسيوطي⁵

على زيادة الباء بقلة في خبر كان المنفية (بأعجلهم)، والتقدير: لم أكن أعجلهم.

¹ الهمع 407/1.

² الهمع 407/1، 408.

³ السابق 408/1.

⁴ من الطويل، وهو للشنفرى في ديوانه ص 59، وتخليص الشواهد ص 285، والتصريح 202/1، وشرح شواهد المغني 899/2، والدرر 124/2،

وخزانة الأدب 340/3، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك 382/1، والارتشاف 114/2، والجنى الداني ص 54،

والمغني 291/2، وأوضح المسالك 283/1، 284، وشرح الأشموني 259/1، والهمع 405/1، والأشباه والنظائر 124/3.

من ذلك أيضاً قول دريد بن الصمة:⁶

دعاني أخي والحيلُ بيني وبينه فلما دعاني لم يجدي بُقْعدِ

فقد استشهد به أبو حيان⁷، وابن هشام⁸، والأشْمُونِي⁹، والشيخ خالد¹⁰ والسيوطي¹¹

على زيادة الباء بقلة في المفعول الثاني ل (يجد) الذي أصله الخبر (بقعدد).

هذا وظاهر كلام ابن مالك¹² جواز القياس على هذا، ولعل هذا ما قصده المرادى حين

قال¹³: "وظاهر كلام بعضهم أن هذا يجوز القياس عليه".

والذي يبدو لي أن هذا لا يتجاوز المسموع، فهو يحفظ ولا يقاس عليه.

¹ الارتشاف 114/2.

² أوضح المسالك 1/282، 283.

³ شرح الأشْمُونِي 1/259، و 260.

⁴ التصريح 1/202.

⁵ الهمع 1/405.

⁶ من الطويل، وهو لدريد بن الصمة في ديوانه ص 48، وتخليص الشواهد ص 286، ولسان العرب (قعد) 435/7، والمقاصد النحوية 2/121.

وبلا نسبة في الارتشاف 2/114، وأوضح المسالك 1/285، وشرح الأشْمُونِي 1/260، والهمع 1/405 و(القعدد): اللّيم الجبان. يراجع لسان

العرب 7/435 (قعد).

⁷ الارتشاف 2/114.

⁸ أوضح المسالك 1/282، و 285.

⁹ شرح الأشْمُونِي 1/260.

¹⁰ التصريح 1/202.

¹¹ الهمع 1/405.

¹² شرح التسهيل 1/283، 284.

¹³ الجني الداني ص 54.

وعندي أيضاً جواز تخريجه على غير الزيادة، على أن الباء داخلة على موصوف محذوف، فلما حذف اتصلت الباء بصفته، والأصل: برجل أعجل، وبرجل قعدد.

ثالثاً- زيادة الباء في خبر (إن) و (أن)

زيدت الباء في خبر (إن) في قول امرئ القيس:¹

فإن تنأ عنها حِقْبَةً لا تُلاقها فإنك مما أحدثت بالمجرب

فزاد الباء في (بالمجرب)، وهو خبر (إن)²، وقد حكم ابن هشام³، والأشعري⁴، والشيخ خالد⁵ على هذه الزيادة بالندرة، وهذا ما أميل إليه؛ لعدم وروده في غير هذا الشاهد.

هذا وقد زيدت الباء في خبر (أن) المسبوقه ب (أو لم يروا) في قوله تعالى⁶: (أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ

اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْزِبْ عَنْهَا بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يُخَيِّبَ الْمُتَوْتَىٰ): قادر.⁷

¹ من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص 42، ووالصاحبي في فقه اللغة ص 107، وشرح التسهيل 385/1، وتخليص الشواهد ص 286،

والتصريح 202/1، والمقاصد النحوية 126/2، ووبلا نسبة في الارتشاف 116/2، ووصف المباني ص 257، وأوضح المسالك

286/1، وشرح الأشعري 262/1، والهمع 406/1.

و(تنأ) أي: تبعد عن (أم جنذب) المذكورة في قوله أول القصيدة:

خليلي مرأى على أم جنذب لنقضني حاجات الفؤاد المعذب

يراجع حاشية الصبان 253/1

² التصريح 202/1.

³ أوضح المسالك 286/1.

⁴ شرح الأشعري 262/1.

⁵ التصريح 202/1.

⁶ سورة الأحقاف من الآية: 33.

⁷ يراجع شرح التسهيل لابن مالك 383/1، وشرح الكافية للرضي 222/2، والهمع 406/1.

وقد علل الكسائي¹ لزيادة الباء هنا بوجود النفي وهو (لم)، قال أبو جعفر النحاس²: "وهذا قول صحيح.. الباء تدخل في النفي، فتقول: ما زيد بقائم، فإذا دخل الاستفهام على النفي؛ لم يغيره عما كان عليه، فتقول: أما زيد بقائم؟ فكذا (بقادر)؛ لأن قبله حرف نفي، وهو (لم)".

وتابعهما العكبري، حيث يقول³: "والباء في (بقادر) زائدة في خبر (أن)، وجاز ذلك لما اتصل بالنفي، لولا ذلك لم يجز".

فإن قلت: لم زيدت الباء في النفي، ولم تزد في الإيجاب؟ قلت: البصريون⁴ على أنها زيدت توكيداً للنفي؛ لأنه قد يجوز ألا يسمع المخاطب حرف النفي، أو يتوهم الغلط، فإذا جئت بالباء؛ علم أنه نفي.

ويرى الكوفيون⁵ أن الباء في النفي، حذاء اللام في الإيجاب.

هذا ويرى الزجاج أن على زيادة الباء في الآية: هو إجراء الشيء على ما في معناه؛ لأن معنى (أو لم يروا أن الله): أو ليس الله.

يقول الزجاج¹: "دخلت الباء في خبر (إن) بدخول (أو لم) في أول الكلام.. فكأنه في

تقدير: أليس الله بقادر على أن يحيي الموتى، فيما ترون وفيما تعلمونه".

¹ يراجع إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس 174/4.

² السابق والصفحة نفسها بتصرف.

³ التبيان في إعراب القرآن 1159/2.

⁴ إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس 174/4.

⁵ السابق والصفحة نفسها، والارتشاف 117/2.

وقد تابع الزجاج- في هذا التعليل - جمع كبير من النحاة، منهم: ابن مالك²، والرضي³،

وابن عصفور⁴، وأبو حيان⁵، وابن هشام⁶، والأشموني⁷، والصبان⁸.

واستدل له الصبان⁹ والشيخ يس¹⁰ بالتصريح به في قوله تعالى¹¹: (أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ

السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بِقَادِرٍ)

وخرج المالقي الآية على أن (بقادر) كأنه واقع في خبر (ما) النافية، فقال¹²: " وفيه

عندي تسويغ لدخول الباء الزائدة؛ لتصدير الكلام بالنفي، والباء في تمام فائدته،

فكانت كأنها في خبر (ما)؛ إذ (ألم) نفي، كما أن (ما) نفي".

والأولى عندي حمل الآية على معنى (أو ليس)؛ لأن قولك: أو ليس الله بقادر، أولى من

جهة المعنى والصنعة من أو ما الله بقادر.

¹ معاني القرآن وإعرابه 447/4 بتصرف.

² شرح التسهيل 383/1.

³ شرح الكافية 222/2.

⁴ شرح الجمل الكبير 493/1.

⁵ الارتشاف 115/2.

⁶ أوضح المسالك 289/1.

⁷ شرح الشموني 263/1.

⁸ حاشية الصبان 252/1.

⁹ السابق والصفحة نفسها.

¹⁰ حاشية الشيخ يس 203/1.

¹¹ سورة يس من الآية 81.

¹² رصف المباني ص 150.

هذا وقد جَوَّز الصبان¹ تخريجاً آخر للآية، وهو أن (أنَّ) ومعموليهما، سدا مسدَّ مفعولي (يروا) العلمية وهي من النواسخ، فمدخولها جزء من معمولي الناسخ؛ فكأنه معموله، يعني كأنها دخلت على خبر الناسخ كما كان ذلك في قول امرئ القيس:

فإن تنأ عنها حقبة لا تلاقها فإنك مما أحدثت بالمجرب

وهذا عندي لا يجوز؛ لأن دخول الباء في خبر (إن) نادر لا يجوز القياس عليه، والقرآن منزه عن وقوع النادر استعمالاً.

فإن قلت: هل يجوز القياس على الآية، فتقول: ما ظننت أن أحداً بقائم؛ لوجود النفي؟ قلت: أجاز ذلك الزجاج²، قال: "ولو قلت: ما ظننت أن زيداً بقائم، جاز بدخول (ما)، ودخول (أن) إنما هو توكيد للكلام".

هذا وقد نسب المالقي³ إلى ابن عصفور أنه حمل الآية على الشذوذ حيث وصف دخول (الباء) على الخبر (بقادر) بأن ذلك من الشاذ. وأقول:

هذا من المالقي غريب، فابن عصفور وغيره من العلماء منزه عن رمي شيء وقع في القرآن بالشذوذ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإننا إذا رجعنا إلى كلام ابن عصفور

¹ حاشية الصبان 252/1.

² معاني القرآن وإعرابه 447/4، وراجع حاشية الصبان 252/1، وحاشية الشيخ يس 203/1.

³ رصف المباني ص 150.

نفسه، سنجدّه يحمل الآية على معنى (أو ليس الله بقادر) كما فعل الزجاج ومن تبعه، ولم يجر للشذوذ ذكر على لسانه.

يقول ابن عصفور¹: " .. فزاد (الباء) في خبر (أن)، وهو (قادر)؛ لما كان النفي متوجهاً عليه في المعنى؛ لأن معنى الكلام: أو ليس الله بقادر".
فما قاله المألقي لا يساعد عليه.

رابعاً- زيادة الباء في خبر (لكن)

زيدت الباء في خبر (لكن)، وقد وقع ذلك في قول الشاعر:²

ولكنّ أجراً لو فعلت بهين وهل يُنكرُ المعروفُ في الناس والأجرُ

قال ابن جنى³: " أراد: ولكن أجراً لو فعلته هين"

وقد علل ابن جنى وابن يعيش لزيادة الباء هنا بأن خبر (لكنّ) يشبه الفاعل، يقول ابن

جنى⁴: " وقد زيدت الباء أيضاً في خبر (لكنّ)؛ بشبهة بالفاعل".

وقال ابن يعيش⁵: " وقد زادواها في خبر (لكنّ)؛ تشبيهاً له بالفاعل".

¹ شرح الجمل الكبير 493/1.

² من الطويل، ولم أقف على قائله، وانظره غير منسوب في: سر صناعة الإعراب 133/1، 134، وشرح المفصل 139/8، وشرح التسهيل لابن

مالك 358/1، والارتشاف 155/2-116، وأوضح المسالك 287/1، وشرح الأشموني 263/1، والتصريح 202/1، والجمع

406/1، والأشباه والنظائر 126/3، والدرر 127/2، وخزانة الأدب 523/9، ويروى (يعرف) بدل (ينكر) يراجع اللسان

702/7 (كفى).

³ سر صناعة الإعراب 134/1.

⁴ السابق 133/1.

⁵ شرح المفصل 139/8.

وأقول: لعلهما يقصدان شبهه بالفاعل من جهة الاحتياج إليه، وعدم جواز الاستغناء عنه، وهذه ليست ميزة تختص بها (لكنَّ) من بين سائر أخواتها؛ فكل الحروف الناسخة تحتاج إلى أخبارها، فهي علة واهية؛ ولذلك فقد وصف الرضى¹ هذه الزيادة بالقلة، ووصفها ابن هشام² والأشموني³، والشيخ خالد⁴ بالندرة، ووصفها الصبان⁵ بأنها قليلة جداً.

والذي يبدو لي أن الأولى تخريج البيت على غير الزيادة، وقد فعل ذلك ابن جني وابن منظور؛ حيث خرجا البيت على أن الباء داخلة على موصوف محذوف، فلما حذف، دخلت الباء على صفتها، وعليه؛ فليست الباء زائدة.

يقول ابن جني⁶: "وقد يجوز فيه أن يكون معناه: ولكنَّ أجراً لو فعلته بشيء هين، أي: أنت تصلين إلى الأجر بشيء هين، كقولك: وجوب الشكر بالبر الهين، فتكون الباء على هذا غير زائدة".

وقد نقل ابن منظور كلام ابن جني فقال¹: "أراد: ولكنَّ أجراً لو فعلته هين، وقد يجوز أن يكون معناه: ولكنَّ أجراً لو فعلته بشيء هين، أي: أنت تصلين إلى الأجر بالشيء الهين، كقولك: وجوب الشكر بالشيء الهين، فتكون الباء على هذا غير زائدة".

¹ شرح الكافية 288/4.

² أوضح المسالك 286/1.

³ شرح الأشموني 262/1.

⁴ التصريح 202/1.

⁵ حاشية الصبان 253/1.

⁶ سر صناعة الأعراب 134/1.

وإذا صح حمل البيت على غير الزيادة، فهو أولى من ارتكابها، أو من رميه بالندرة والقلة.

خامساً-زيادة الباء في خبر (ليت) واسمها

تقدم الحديث عن زيادة الباء في خبر (ليت) في قول الفرزدق²:

يقول إذا اقلولي عليها وأقردتُ
ألا هل أخو عيشٍ لذيذٍ بدائم

وأما زيادتها في اسمها، فقد حكاها الرضى، واستشهد لها بقول الحطيئة³:

ندمتُ على لسان كان مني فليت بأنه في جوفِ عكم

حيث زيدت الباء في اسم (ليت) وهو المصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه (بأنه في

جوف عكم).

وظاهر كلام الرضى⁴ أن هذه الزيادة محكوم عليها بالقلّة، وهذا ما أميل إليه؛ لأنه لم يرد في

غير هذا.

سادساً-زيادة الباء في خبر (لا)

¹ اللسان (كفى) 702/7.

² يراجع البحث ص 47.

³ من الوافر، وهو للحطيئة في ديوانه ص122، ونوادر أبي زيد ص33، وتخلص الشواهد ص 292، واللسان (عكم) 389/6، و(لسن)

74/8، وخرانة الأدب 152/4، 155، وويلا نسبة في خزنة الأدب 244/10.

واللسان هنا: الكلام، وقيل هو الرسالة، و(كان) تامة و (العكم):العدل. يراجع اللسان 389/6، و 74/8.

والمعنى: ندم الشاعر على ما بدر منه من الكلام على أحد الناس، ويتمنى عدم إذاعته.

⁴ شرح الكافية 222/2.

تزداد الباء في خبر (لا) العاملة عمل (ليس)، والعاملة عمل (إن) فمثال الأولى قول سواد بن قارب:¹

فكن لي شفيحاً يوم لا ذو شفاعَةٍ بمغنٍ فتياً عن سواد بن قارب

فقد استشهد به ابن الناظم²، والمرادى³، وابن هشام⁴، والأشموني⁵، والشيخ خالد⁶، والسيوطي⁷ وغيرهم على زيادة الباء في خبر (لا) العاملة عمل (ليس) وهو قوله (بمغنٍ). وقد حكم ابن هشام⁸، والأشموني⁹، والشيخ خالد¹⁰، والسيوطي¹¹ على هذه الزيادة بالقلة.

¹ من الطويل، وهو لسواد بن قارب في: شرح عمدة الحفاظ 215/1، وشرح الألفية لابن الناظم ص 148، والجنى الداني ص 54، والتصريح

201/1، وحاشية الصبان 251/1، وحاشية الخضرى 269/1، والدرر 126/2، و148/3.

ويلا نسبة في أوضح المسالك 282/1، والمغني 75/2، و327، وشرح الأشموني 259/1، وشرح المكودي على الألفية 156/1، والجمع 405/1.

و (الفتيل) بفتح الفاء هو الخيط الذي يكون في شق النواة، وهو مفعول مطلق، أي: بمغنٍ إغناء ما. يراجع اللسان 18/7 (فتل) والتصريح

201/1.

² شرح الألفية ص 148.

³ الجنى الداني ص 54.

⁴ أوضح المسالك 282/1.

⁵ شرح الأشموني 259/1.

⁶ التصريح 201/1.

⁷ الجمع 405/1.

⁸ أوضح المسالك 282/1.

⁹ شرح الأشموني 259/1.

¹⁰ التصريح 201/1.

¹¹ الجمع 405/1.

هذا وقد زعم أبو حيان أن ابن هشام لم يسمع زيادة الباء في خبر (لا) العاملة عمل (ليس) قال¹: "وأجاز ابن مالك دخولها في خبر (لا) العاملة عمل (ليس)، نحو: لا رجل بقائم ولا قاعداً، وقال ابن هشام لم يسمع في خبر (لا)".

والحاصل إن ابن هشام ذهب إلى زيادة الباء بقلة في خبر (لا) العاملة عمل (ليس) حيث يقول²: "وتزاد الباء بكثرة في خبر (ليس) و (ما).. وبقلة في خبر (لا) .. كقوله:

**فكن لي شفيحاً يوم لا ذو شفاعةٍ
بمغنٍ فتيلاً عن سواد بن قارب"**

فما قاله أبو حيان لا يساعد عليه.

ومثال زيادتها في خبر (لا) العاملة عمل (إن) قول سيدنا علي بن أبي طالب³: "لا خير بخير بعده النار"⁴، فزاد الباء في خبر (لا) التبرئة (بخير)⁵.

¹ الارتشاف 114/2.

² أوضح المسالك 281/1-282 بتصرف.

³ هذا القول لسيدنا علي بن أبي طالب في نهج البلاغة ص 416.

⁴ أشكل على هذا القول أن القياس في خبر (لا) النافية للجنس أن يكون منقياً عن اسمها، كما تقول: لا رجل موجود، فإن معناه: نفي الوجود عن

كل فرد من أفراد الرجال، وهذا المعنى لا يظهر في قولهم (لا خير بخير بعده النار) إذ المتبادر إلى الفهم أن الخير المطلق الذي هو

الاسم، منفي عن الخير المقيد الذي هو الخير. وقد أجاب الشيخ يس عن هذا الإشكال بقوله: "قلت: بل يظهر فيه أيضاً: لأن الخير

الذي بعده النار مسلوب عن كل فرد من أفراد الخير، فكل فرد منه يصح أن يقال فيه: إن هذا ليس بخير بعده النار؛ لكون الخير

مشروطاً في الاعتدال به أو فيه ألا يكون بعده النار، وهذا كما تقول: لا قتل يقتل بعده الحياة، يعني: أن القتل الذي بعده الحياة، لا

يسمى قتلاً، المقصد نفي القتل الذي بعده الحياة عن كل فرد من أفراد القتل؛ لكون مسمى القتل هو إزهاق الروح ونفوذها بحيث لا

يعقبه - عادة - في الدنيا الحياة، وهذا معنى مكشوف، وما يقال من أن القصد من التركيب إنما هو نفي الخبرية المطلقة عن الخير الذي

بعده النار ممنوع" يراجع حاشية الشيخ يس 202/1.

⁵ يراجع شرح التسهيل 383/1، وشرح الكافية للرضي 222/2، والتصريح 201/1.

وقد حكم الرضى¹، وابن هشام²، والأشثوني³، والشيخ خالد⁴، والسيوطي⁵، على هذه الزيادة بالقلة.

وقال أبو حيان⁶: "وقال بعض أصحابنا: لا يقال: لا رجل بقائم، ولا إنسان بورع؛ لأنه لم يأت به سماع صحيح".

والذي يبدو لي أن الأولى تخريج قول سيدنا علي بن أبي طالب السابق على غير الزيادة، وقد صح فيه ذلك حيث جوّز فيه ابن مالك⁷، والرضى⁸، وأبو حيان⁹، والشيخ خالد¹⁰، أن تكون الباء للظرفية بمعنى (في) وليست زائدة، وعليه فالظرف بعده في موضع الصفة.

وأشكل على هذا الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي، وهو ممتنع¹¹.

وجوّز الشيخ يس¹² أن يكون (بعده النار) هو الخبر، وذكر (بخير) توطئة.

¹ شرح الكافية 222/2.

² أوضح المسالك 282/1.

³ شرح الأشثوني 259/1.

⁴ التصريح 201/1.

⁵ الجمع 405/1.

⁶ الارتشاف 115/2.

⁷ شرح التسهيل 383/1.

⁸ شرح الكافية 222/2.

⁹ الارتشاف 115/2.

¹⁰ التصريح 201/1.

¹¹ حاشية الشيخ يس 202/1.

¹² السابق والصفحة نفسها.

المبحث الثالث

زيادة الباء في الفضلات وأشباهها

المطلب الأول- زيادة الباء في المفعول

تزداد الباء في المفعول كثيراً، نحو قولهم: ألقى بيده وقد حكم النحاة على هذه الزيادة بأنها غير مقبولة مع كثرتها¹.

ومن شواهد هذه الزيادة في التنزيل قوله تعالى²: (وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ) أي: ولا تفلوا أيديكم³. وقد استدل ابن يعيش لزيادتها هنا بقوله⁴: "ألا ترى أن الفعل متعد بنفسه، يدل على ذلك قوله تعالى⁵: (وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ) و (سُنِّقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ)"⁶.

ومن ذلك قوله تعالى⁷: (وَهَزِي إِلَيْكَ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ) : وهزي إليك جذع النخلة⁸.

ومن ذلك قوله تعالى⁹: (وَأَجْلِبْ عَلَيْهِمْ بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ)

¹ يراجع الجني الداني ص 51.

² سورة البقرة من الآية: 195

³ المقتصد في شرح الإيضاح 827/1.

⁴ شرح المفصل 138/8.

⁵ سورة النحل (15).

⁶ سورة آل عمران (151).

⁷ سورة مريم الآية: 25.

⁸ الكشاف 13/3.

⁹ سورة الإسراء من الآية (64).

جَوَّزَ السَّمِينِ¹ أَنْ تَكُونَ الْبَاءُ فِي (بِخَيْلِكَ) مَزِيدَةً فِي الْمَفْعُولِ، وَالتَّقْدِيرُ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِمْ خَيْلِكَ وَرَجَلِكَ.

وقوله عز وجل²: (فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ) أي: فليمدد سبباً³.

وقوله سبحانه⁴: (وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ بِظُلْمٍ) أي: إلحاداً بسبب الظلم، فالباء الأولى زائدة، والثانية للسببية⁵.

وقوله عز وجل⁶: (إِنْ كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ) جَوَّزَ السَّمِينِ⁷ أَنْ تَكُونَ الْبَاءُ زَائِدَةً فِي الْمَفْعُولِ، وَالتَّقْدِيرُ: لتظهره.

وقوله عز من قائل⁸: (وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالذُّهْنِ وَصَبْغٍ لِأَلْكَالِينِ) قراءة ابن كثير وأبي عمرو⁹.

¹ الدر المصون 4/406.

² سورة الحج من الآية: 15.

³ المغني 1/212.

⁴ سورة الحج من الآية: 25.

⁵ التبيان 2/939.

⁶ سورة القصص من الآية: (10).

⁷ الدر المصون 5/333.

⁸ سورة المؤمنون الآية: 20.

⁹ قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، ورويس بضم التاء وكسر الموحدة، مضارع (أنبت) بمعنى (نبت) ووافقهم ابن محيصن والبيزدي. والباقون بفتح التاء وضم

أي: تنبت الدهن¹، وقد استدلل ابن يعيش لذلك بقوله²: "ألا ترى أنه من أنبت، فالهمزة فيه للنقل، وإذا كانت كذلك؛ فلا يجمع بينها وبين الباء؛ فإنه لا يجوز أن يقال: أذهبت بزبد؛ لأن أحدهما يعني عن الآخر".

ومنه قوله عز وجل³: (يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ) في قراءة أبي جعفر⁴.

وقوله سبحانه⁵: (فَطَفِقَ مَسْحًا بِالْسُوقِ وَالْأَعْنَاقِ) أي: يمسح السوق مسحاً⁶.

ومن ذلك أيضاً قول الحق سبحانه⁷: (فَسْتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ (5) بِأَيِّكُمْ الْمَفْتُونُ) أي: أيكم المفتون، فموضع (أي) نصب. قال الجرجاني⁸: "لأنه وإن كان على معنى: أيكم المفتون، فإن موضع (أي) نصب؛ لوقوع ما في الكلام من معنى العلم عليه، فهو بمنزلة في قولك: علمت أيهم منطلق".

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى⁹: (أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى) والمراد: ألم يعلم أن الله يرى،/ قال ابن يعيش¹: "يدل على ذلك قوله تعالى²: (وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ).

¹ الدر المصون/5/180.

² شرح المفصل/8/138.

³ سورة النور الآية: 43.

⁴ قرأ أبو جعفر بضم الباء وكسر الهاء من (بذهب)، والباقون بفتح الباء والهاء يراجع الإنحاف ص 412.

⁵ سورة ص الآية: 33.

⁶ يراجع المغني 1/212.

⁷ سورة القلم الآية: 6.

⁸ المقتصد في شرح الإيضاح 1/827.

⁹ سورة العلق 14.

ومن الشواهد الشعرية لزيادة الباء في المفعول: قول النابغة الجعدي³:

نحن بنو ضبة أصحاب الفلج تضرب بالسيف ونرجو بالفرج

الباء الثانية (بالفرج) زائدة في المفعول، والأولى (بالسيف) للاستعانة، وليست زائدة⁴.

ومنه قول الراعي النميري⁵:

هن الحرائر لا ربات أخمرة سوذ الحاجر لا يقرآن بالسور

حيث زيدت الباء في المفعول (بالسور)؛ لأن (قرأ) تتعدى بنفسها⁶.

ومن ذلك قول رجل من عبد القيس⁷:

¹ شرح المفصل 138/8.

² سورة النور 25.

³ من الرجز، وهو للنابغة الجعدي في ملحق ديوانه ص 216 وبلا نسبة في أدب الكاتب ص 522 والإنصاف 284/1 وشرح الكافية

للرضي 288/4 ووصف المباني ص 143 والارتشاف 431/2 والجنى الداني ص 52 والمغني 212/1 ولسان العرب 309/1 (با)

وشرح شواهد المغني للسيوطي 332/1 ويروي: نحن بنو جعدة. و(بنو ضبة) قوم من تميم. و(الفلج) النهر الصغير، أو البئر الكبيرة،

يراجع اللسان 154/7 (فلج).

⁴ يراجع شرح الكافية للرضي 288/4 والارتشاف 431/2 والجنى الداني ص 52 والمغني 212/1.

⁵ من البسيط، وهو للراعي النميري في ديوانه ص 122 وأدب الكاتب ص 521 ولسان العرب 744/4 (سور) وللقائل الكلابي في ديوانه ص

53 وللراعي أو للقائل في خزنة الأدب 107/9، 108، 111 وبلا نسبة في الارتشاف 431/2 والمغني 68/1، 213 ولسان

العرب 283/7 (قرأ)، و45/8 (لحد) و369/4 (زعم)، وشرح شواهد المغني للسيوطي 91/1، 336.

و(الحرائر) جمع حرة، وهي السيدة الشريفة، و(أخمرة) جمع خمار وهو غطاء الرأس للمرأة. والحاجر جمع محجر وهو ما يتحرك من العين، يراجع اللسان

216/3 (خمر).

⁶ يراجع الارتشاف 431/2 والمغني 68/1، 213.

⁷ من الطويل، وهو لرجل من عبد القيس، واسمه يعلى الأحول البشكري في لسان العرب 24/5 (شبه). وبلا نسبة في شرح عيون الإعراب لابن

فضال الماشعي ص 205 و(بمان) منسوب إلى اليمن. و(المرخ) شجر سريع الاشتعال و(الشبهان) ضرب من العضاء وقيل: هو الثمام

من الرياحين.

بِوَادٍ يَمَانٍ يَنْبِتُ الشَّتَّ صَدْرُهُ وَأَسْفَلُهُ بِالْمَرْخِ وَالشَّيْبَهَانَ

قال ابن منظور¹: "تقديره: وينبت أسفل المرخ، على أن تكون الباء زائدة".

ومنه قول الشاعر²:

فَلَمَّا رَجَتْ بِالشَّرْبِ هَزَلَهَا الْعَصَا شَحِيحٌ لَهُ عِنْدَ الْإِزَاءِ نَهِيمٌ

حيث زاد الباء في المفعول (بالشرب)³.

ومنه قول الآخر⁴:

شَهِيدِي سُوَيْدٌ وَالْفَوَارِسُ حَوْلَهُ وَمَا نَبْتَغِي بَعْدَ ابْنِ قَيْسٍ بِشَاهِدِ

أي: وما نبتغي شاهداً⁵.

ومن ذلك أيضاً قول أبي ذؤيب⁶:

¹ يراجع اللسان 24/5 (شبه).

² من الطويل، لم أفق على قائله، وانظر غير منسوب في شرح التسهيل لابن مالك 154/3 والارتشاف 430/2.

³ يراجع شرح التسهيل 154/3.

⁴ من الطويل، لم أفق على قائله، وانظر غير منسوب في شرح التسهيل لابن مالك 154/3 والارتشاف 430/2.

⁵ يراجع الارتشاف 430/2.

⁶ من الطويل، وهو لأبي ذؤيب في المحتسب 114/2 والأزهية ص 201 وأمالى ابن الشجري 613/2 وشرح أشعار الهذليين 129/1 ولسان العرب (شرب)، و (مخر)، و (مغى) وشرح شواهد المغني 218/1 والمقاصد النحوية 249/3 والدرر 179/4 وخزانة الأدب 97/7-

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضرٍ لهن نبيج

أي: شربن ماء البحر.

وقول عنتره¹:

شربت بماء الدحرضين فأصبحتُ زوراء تنفر عن حياض الديلم

أي: شربت ماء الدحرضين.

هذا وقد زيدت الباء في مفعول (كفي) المتعدية لواحد، ومنه قوله صلي الله عليه وسلم²:

(كفي بالمرء إنما أن يحدث بكل ما سمع)

فقوله (بالمرء) في موضع المفعول، و (أن) وما دخلت عليه في موضع الفاعل.

وقول الشاعر³:

¹ من الكامل، وهو لعنترة في ديوانه ص 201 وأدب الكاتب ص 515 والمختضب 89/2 والأزهية ص 294 وأمالي ابن الشجري 613/2 وشرح

المفصل 115/2 وبلا نسبة في الصحاحي في فقه اللغة ص 67، 68 ووصف المباني ص 151.

والدحرضان: ماءان، يقال لأحدهما: دحرض، وللآخر: (وسيع)؛ فغلب أحد الاسمين. وزراء: مائلة. والديلم: الأعداء. وقيل إن حياض الديلم من مياه بني سعد.

² أخرجه مسلم في المقدمة، باب: النهي عن الحديث بكل ما سمع 31/1 رقم 5 من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه. وأخرجه الحاكم في

مستدرکه 112/1.

³ من الكامل، وهو لسيدنا كعب بن مالك في ديوانه ص 289، والكتاب 105/2 وشرح أبيات سيبويه 439/1 وأمالي ابن الشجري 440/2،

222/3، ولسيدنا حسان بن ثابت في معاني القرآن للفراء 21/1 والأزهية ص 101 وأمالي ابن الشجري 65/3، 219، ولم أجده

في ديوان سيدنا حسان بن ثابت.

ولسيدنا كعب بن مالك، أو سيدنا عبد الله بن رواحة، أو سيدنا بشير بن عبد الرحمن في شرح شواهد المغني 337/1 ولسيدنا عبد الله بن رواحة

في الدرر 7/3. وهو بلا نسبة في الجمل المنسوب للخليل ص 117 والمقتصد في شرح الإيضاح 128/1 والارتشاف 431/2

والمغني 214/1.

فكفى بنا فضلاً على من غيرنا حب النبي محمد إيانا

حيث ذهب ابن الشجري¹، وابن عصفور² في أحد قوليه- وابن مالك³، وأبو حيان⁴. في أحد قوليه- والمرادى⁵، وابن هشام⁶، وابن منظور⁷، والسيوطي⁸ في أحد قوليه- إلى أن الباء زائدة في المفعول (بنا)، و (حبُّ) فاعل والتقدير: كفانا حبُّ النبي محمد إيانا فضلاً على من غيرنا.

وذهب المازني⁹، وابن أبي العافية¹⁰، وابن عصفور¹¹ في - أحد قوليه- وأبو حيان¹² - في أحد قوليه- والسيوطي¹³ - في أحد قوليه- إلى أن الباء زائدة في الفاعل، و (حبُّ) بدل اشتمال من الضمير (نا) على الموضع.

¹ أمالي ابن الشجري 222/3.

² شرح الجمل الكبير 492/1.

³ شرح التسهيل 154/3.

⁴ الارتشاف 431/2.

⁵ الجنى الداني ص 52.

⁶ المغني 213/1، 214.

⁷ اللسان 701/7 (كفى).

⁸ الهمع 11/2.

⁹ سر صناعة الإعراب 128/1.

¹⁰ الجنى الداني ص 53.

¹¹ المقرب 203/1.

¹² الارتشاف 431/2.

¹³ شرح شواهد المغني 337/1.

كفر بجسمي نحولاً أني رجل لولا مخاطبتي إياك لم ترني

قال ابن الشجري²: " .. فاعل (كفى) (أن) وما اتصل بها .. فالتقدير:

كفى بجسمي نحولاً انتفاء رؤيتي لولا وجود مخاطبتي، وانتصاب (نحولاً) على التفسير .. فقد بان لك الفرق في الإعراب بين (كفى بجسمي نحولاً) (وَكَفَى بِاللَّهِ وَكَيْلًا) من حيث كان (بالله) فاعلاً، و (بجسمي) مفعولاً".

هذا ويرى ابن مالك³ كثرة زيادة الباء مع مفعول (عرف) وشبهه، وقلة زيادتها في مفعول ذي المفعولين، كقول سيدنا حسان بن ثابت⁴:

تبلت فؤادك في المنام حزينةً تسعى الضجيعَ بباردٍ بسَّامٍ

حيث زادت الباء في المفعول الثاني ل (تسقى) وهو (بارد) وهذا قليل⁵.

وإنما حكم على هذه الزيادة بالقلّة؛ لأن فيها تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، بيان ذلك: أن تعدية (تسقى) إلى المفعول الأول (الضجيع) بنفسه، تشعر بتعديته إلى المفعول الثاني (بارداً) بنفسه أيضاً، وزيادة الباء تمنع من ذلك.

¹ من البسيط، وهو للمتنبي في ديوانه 319/4 ووصف المباني ص 149 والجنى الداني ص 53 وخزانة الأدب 62/6، 121 وبلا نسبة في أمالي

ابن الشجري 222/3 والمغني 214/1.

² أمالي ابن الشجري 222/3 بتصرف.

³ شرح التسهيل 154/3.

⁴ من الكامل، وهو لسيدنا حسان بن ثابت في ديوانه ص 107 وشرح التسهيل لابن مالك 154/3 والجنى الداني ص 51 والأغاني 137/4،

215 وشرح شواهد المغني للسيوطي 332/1 والدرر 7/3 وبلا نسبة في المغني 213/1 وشرح الأشموني 447/1 والممع 11/2.

⁵ يراجع شرح التسهيل 154/3 والجنى الداني ص 51 والمغني 213/1 والممع 11/2

هذا ويرى الرضي¹ أن الباء تزداد قياساً في مفعول (علمت)، و(عرفت)، و(جهلت)، و(سمعت)، و(تيقنت)، و(أحسنت).

هذا وعلى الرغم من كثرة زيادة الباء في المفعول، فقد حكم النحاة عليها بأنها غير قياسية²، وجعلها الرضي³ موقوفة على السماع.

لتذهب فيه النفس كل مذهب قال⁴: " وقوله "بالحاد بظلم" - حالان مترادفتان، ومفعول (يرد) متروك؛ ليتناول كل متناول، كأنه قال: ومن يرد فيه مراداً عادلاً عن القصد ظالماً".

وجوّز العكبري⁵ أن يكون المفعول محذوفاً، والتقدير: ومن يرد فيه تعدياً بالحاد.

وقدره ابن يعيش⁶: من يرد أمراً من الأمور بالحاد.

وخرجها ابن هشام⁷ على تضمين (يرد) معنى: (يهم).

قال الأمير⁸ في حاشيته على المغني: "والباء للإلصاق".

وجعل السمين⁹ (يرد) مضمنة معنى: (يتلبس)، أي: ومن يتلبس بالحاد مريداً له.

¹ شرح الكافية 288/4

² يراجع شرح الجمل لابن عصفور 492/1-493 والارتشاف 430/2 والجنى الداني ص 51

³ شرح الكافية 288/4

⁴ الكشف 148/3.

⁵ التبيان 939/2.

⁶ شرح المفصل 22/8.

⁷ المغني 213/1.

⁸ حاشية الأمير على المغني 101/1.

⁹ الدر المصون 141/5.

وأما قوله تعالى: (إِنْ كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ). فقد جَوَّز السمين¹ أن تكون الباء للسببية غير

زائدة، والمفعول محذوف، أي لتبدي القول بسبب موسى أو بسبب الوحي.

وأما قوله تعالى: (تَنْبُتُ بِالذُّهْنِ) في قراءة ابن كثير وأبي عمرو بضم التاء وكسر الباء - فقد

خرجها ابن جني² على أحد وجهين:

الأول: أن المفعول محذوف، والتقدير: تنبت ما تنبتة ودهنها فيه.

الثاني: أن (أنبت) بمعنى (نبت) وأنها لغة: فعلت وأفعلت، قال ابن جني³: "ويؤكد ذلك

أيضاً قراءة عبد الله: "تخرج بالدهن" أي: تخرج من الأرض ودهنها فيها، فأما من ذهب إلى

زيادة الباء، أي: تنبت الدهن، فمضعوف المذهب".

وخرجها الزمخشري على نحو ما خرجها ابن جني قال⁴: "وقرئ (تُنْبِتُ) وفيه وجهان:

أحدهما: - أن (أنبت) بمعنى (نبت).

والثاني: - أن مفعوله محذوف، أي: تنبت زيتونها وفيه الزيت".

وخرَّج العكبري⁵ الآية على نحو تخريج الزمخشري، فحملها على وجهين:

أولهما: أن (تنبت) متعدٍ، والمفعول محذوف، والتقدير: تنبت ثمرها أو جناها، والباء على هذا

حال من المحذوف، أي: وفيه الدهن.

¹ الدر المصون 333/5.

² المختص 89/2.

³ السابق والصفحة نفسها.

⁴ الكشف 176/3.

⁵ التبيان 952/2.

ثانيهما: - أن (تنبت) لازم، يقال: نبت البقل، وأنبت البقل بمعنى واحد، وعليه فالباء في موضع الحال، أو المفعول وهي للسببية والتقدير: بسبب الدهن.
وقال ابن يعيش¹: " وقد ذهب قوم إلى أن الباء هنا ليست زائدة، وأنها في موضع الحال، والمفعول محذوف، والمعنى تنبت ما تنبته ودهنه فيه، كما يقال: خرج زيد بثيابه، أي: وثيابه عليه..".

وقال السمين²: "قوله (تنبت) قرأ ابن كثير وأبو عمرو (تُنْبِتُ) ففيها ثلاثة أوجه:

أحدهما: أن (أنبت) بمعنى (نبت)؛ فهو مما اتفق فيه (فعل) و (أفعل)...

الثاني: أن الهمزة للتعدية، والمفعول محذوف؛ لفهم المعنى، أي: ينبت ثمرها أو جناها، و(بالدهن) حال، أي: ملتبسة بالدهن..".

وأما قراءة الجماعة: (تُنْبِتُ)؛ فواضحة، الباء للمصاحبة، وهي وما عملت فيه في موضع الحال.

يقول الزجاج³: " ومعنى - (تُنْبِتُ بِالْدُهْنِ) - أي: تنبت وفيها دهن. ومعها دهن، كما تقول: جاءني زيد بالسيف، تريد جاءني ومعه السيف".

وقال الزمخشري⁴: " (بالدهن) في موضع الحال، أي: تنبت وفيها الدهن".

¹ شرح المفصل 138/8.

² الدر المصون 179/5-180 يتصرف.

³ معاني القرآن وإعرابه 10/4.

⁴ الكشاف 176/3.

وأما قوله تعالى: (يَكَاذُ سَنَا بَرْقِهِ يُذْهِبُ بِالْأَبْصَارِ) في قراءة أبي جعفر (يُذْهِبُ) - بضم الياء وكسر الهاء - فقد ذكر البناء في الإتحاف¹ أن الباء بمعنى (من) والمفعول محذوف، والتقدير: يذهب النور من الأبصار.

وأما قوله تعالى: (فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ) فقد خرجه ابن الشجري² على أن (بالسوق) وصف ل (مسح)، فتكون الباء متعلقة بمحذوف، أي مسحاً واقعاً بالسوق. وخرجه السمين³ على وجهين:

أولهما: - أن العرب تقول: مسحت رأسه وبرأسه بمعنى واحد، وعليه فالفعل (مسح) يجوز أن يتعدى بالباء، فالباء ليست زائدة، بل هي باء التعدية.

ثانيهما: أن تكون الباء للإلصاق وليست زائدة.

وأما قوله تعالى: (فَسْتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ * بِأَيِّكُمْ الْمَفْتُونُ) فقد خرجه الفراء⁴ على وجهين:

أولهما: أن يكون (المفتون) مصدرًا بمعنى الجنون، أي: بأيكم الجنون.

ثانيهما: أن تكون الباء بمعنى (في) والتقدير: في أي الفريقين المجنون، فهو حينئذ اسم، وليس مصدرًا.

¹ الإتحاف ص 412،.

² أماني ابن الشجري 93/1.

³ الدر المصون 535/5.

⁴ معاني القرآن للفراء 205/5.

قال السمين¹: "فهى ظرفية كقولك: زيد بالبصرة، أي: فيها.. وتؤيده قراءة ابن أبي عبلة: في أيكم".

وخرجها العكبري² على نحو ما خرجها الفراء. وخرجها الأخفش³ على أن الباء زائدة في المبتدأ، وليس في المفعول والتقدير: (أَيْكُمْ المفتون)، وعليه فالكلام تمّ عند (ويبصرون)، ثم ابتدأ بقوله: بأيكم المفتون.

وقد ضعفه السمين⁴ بأن الباء لا تزداد في المبتدأ إلا في (حسبك) فقط.

وقد رفض الزجاج أن تكون الباء زائدة، قال⁵: "والباء في (بأيكم المفتون) لا يجوز أن تكون لغواً..".

ثم ذكر للآية تخريجين فقال⁶: "وفيه قولان للنحويين، قالوا: "المفتون" ههنا بمعنى الفتون، المصادر تجيء على المفعول تقول العرب: ليس لهذا معقول، أي: عقل. وليس له معقود رأي، بمعنى عقد رأي. وتقول: دعه إلى ميسور، بمعنى: إلى يسر فالمعنى: فستبصر ويبصرون بأيكم الفتون. وفيه قول آخر: بأيكم المفتون بالفرقة التي أنت فيها، أو فرقة الكفار التي فيها أبو

¹ الدر المصون 351/6 بتصرف.

² التبيان 1234/2.

³ معاني القرآن للأخفش 505/2.

⁴ الدر المصون 351/6.

⁵ معاني القرآن وإعرابه 205/5.

⁶ السابق والصفحة نفسها.

جهل والوليد بن المغيرة المخزومي ومن أشبههم، فالمعنى على هذا: فستبصر ويبصرون في أي الفريقين المجنون، أي فرقة الإسلام أم في فرقة الكفر؟".

وتبعه الزمخشري في الكشاف، حيث خرج الآية على هذين الوجهين، فقال¹: "المفتون مصدر كالمعقول والمجلود، أي: بأيكم الجنون. أو بأي الفريقين منكم الجنون أبقريق المؤمنين، أم بقريق الكافرين؟ أي: في أيهما يوجد من يستحق هذا الاسم. وهو تعريض بأي جهل بن هشام، والوليد بن المغيرة وأضربهما".

وأما قول النابغة الجعدي:

نحن بنو ضبة أصحاب الفلج نضربُ بالسيف ونرجو بالفرج

فقد خرَّجه أبي هشام² على تضمين (نرجو) معنى نطمع. قال الشيخ محمد الأمير في حاشيته في المغني³: "أي: والباء للظرفية المجازية".

ويرى ابن منظور⁴ أن المعنى: من أجل الفرج، فالباء بمعنى (من أجل) وليست زائدة.

وأما قول الراعي النميري:

هن الحرائر لا ربأتُ أحمرةً سود الحاجر لا يقرأن بالسور

¹ الكشاف 574/4.

² المغني 213/1.

³ 101/1.

⁴ اللسان 309/1 (ريا).

فقد خرّجه ابن هشام على تضمين (يقرآن) معنى: (برقين) أو (يتبركن)، قال¹: "وأنه يقال: (قرأت بالسورة)، ولا يقال: (قرأت بكتابك)؛ لفوات معنى التبرك فيه".
وعلى هذا فالباء للاستعانة أو السببية، وليست زائدة².
وأما قول يعلى يشكرى:

بِوَادٍ يَمَانٍ يَنْبُتُ الشَّتَّ صَدْرُهُ وَأَسْفَلُهُ بِالْمَرْخِ وَالشَّابَّهَانِ

فقد جوّز ابن منظور³ أن تكون الباء للتعدية، أي: ونبت أسفله بالمرخ، والفعل ثلاثي.
وأما قول عنتره:

شَرِبْتُ بِمَاءِ الدُّخْرُضَيْنِ فَأَصْبَحْتُ زَوْرَاءَ تَنْفَرُ عَنْ حِيَاضِ الدَّيْلَمِ

وقول أبي ذؤيب:

شَرِبْنَا بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعْتُ مَتَى لَجَّ خَضِرٌ لِمَنْ نَتَيْجُ

فقد جعل ابن قتيبة، وابن فارس⁴، والهروي، وابن الشجري⁵ الباء فيهما بمعنى (من).
قال ابن قتيبة⁶ في بيت أبي ذؤيب: "أي: شربنا من ماء البحر".
وجعل بيت عنتره مثله في مجيء الباء بمعنى (من)¹.

¹ المغني 213/1.

² حاشية الأمير على المغني 101/1.

³ اللسان 24/5 (شبه).

⁴ الصحاحي في فقه اللغة ص 67، 68.

⁵ أمالي ابن الشجري 613/2.

⁶ أدب الكاتب ص 515.

وقال الهروي² في بيت عنتره "أي: نشرب من ماء الدحرضين".

وقال في بيت أبي ذؤيب³ / "أي: شربن من ماء البحر"

وابن جنى⁴ يخرجه على حذف المفعول والتقدير: شربت في هذا الموضع ماء.

والمالقي⁵ يجعل الباء فيهما للظرفية، أو للإلصاق، وفيها معنى التبويض.

وأما قول سيدنا حسان بن ثابت:

تبلت فؤادك في المنام خريدةً تسقى الضجيعَ بباردٍ بسام

فيرى الأشموني⁶ أن (تسقى) فعل متعدٍ جعل لازماً في الضرورة، ولذلك دخلت الباء في (ببارد).

وتبعه الصبان حيث يقول⁷: "والشاهد في قوله (ببارد)، فإن الفعل (تسقى) يتعدى إليه بنفسه؛ فجعله الشاعر لازماً بالنسبة إليه للضرورة".

والذي يبدو لي أنه إن صح كلامهما فإن الفعل (تسقى) لم يجعل لازماً، وإنما في حكم اللازم، بيان ذلك، أن اللزوم على ضربين: حقيقي وحكمي، فالحقيقي يكون فيما يتعدى إلى

¹ السابق والصفحة نفسها.

² الأزهية ص 283.

³ السابق ص 284.

⁴ المختضب 89/2.

⁵ وصف المباني ص 151.

⁶ شرح الأشموني 447/1.

⁷ حاشية الصبان على شرح الأشموني 96/2.

مفعول بحرف الجر، نحو: مررت بزيد، والحكمي يكون فيما يتعدى إلى مفعولين أحدهما بنفسه، والآخر بحرف الجر، كما هو حاصل في البيت¹.
 هذا وقد خَرَجَ الدماميني² البيت على أن المفعول محذوف، والباء داخله على موصوف محذوف، فلما حذف، انتقلت إلى صفته، والتقدير: تسقى الضجيع ريقها بقم بارد.
 هذا ويروى البيت (تشفى) بدل (تسقى)، وعليها؛ فلا شاهد في البيت؛ لأن الفعل (تشفى) يتعدى بنفسه إلى مفعول واحد فقط، هو هنا (الضجيع)³.

المطلب الثاني

زيادة الباء في (النفس) و(العين) في باب التوكيد

زيدت الباء في (النفس) و(العين) في باب التوكيد، نحو: جاء زيد بنفسه، أو بعينه.
 ومنه قوله تعالى⁴: (وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ) فالباء زائدة في المؤكّد (بأنفسهن)⁵.
 ولم يرتضى ذلك ابن هشام، فقال⁶: "وفيه نظر".
 وقد بنى ابن هشام هذا النظر على أمرين:

¹ حاشية ابن حمدون على شرح المكودي 237/1.

² حاشية الصبان 96/2.

³ شرح شواهد المعنى للسيوطي 333/1.

⁴ سورة البقرة من الآية: 228.

⁵ يراجع الجني الداني ص 55.

⁶ المغني 219/1.

أولهما: أنهما لو كانتا توكيداً؛ للزم التوكيد أولاً بالضمير المنفصل؛ لأن حق الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس أو العين، أن يؤكد أولاً بالضمير المنفصل نحو: قمتم أنتم أنفسكم.
 الثاني: أن التوكيد هنا ضائع؛ لأن المأمورات بالتبرص، لا يذهب الوهم إلى أن المأمور غيرهن، بخلاف قولك: زارني الخليفة نفسه.¹

وعليه؛ فالباء عند ابن هشام للإلصاق أو التعدية، وليست زائدة²
 ولست أوافق ابن هشام على هذا، وأرى أن الباء زائدة في المؤكّد، لضرب من التوكيد، وأما عدم التوكيد بالضمير المنفصل، فبسبب أن "هذا المؤكّد خرج عن الأصل، لما جُرَّ بالباء الزائدة، أشبه الفضلات، فخرج عن حكم التوابع؛ فلم يلتزم فيه ما التزم في غيره، ويؤيد ذلك قولهم: (أحسن يزيد وأجمل) أي: به، وهذا المجرور فاعل عند البصريين، والفاعل عندهم لا يحذف، لكنه لما جرى مجرى الفضلات؛ بسبب جرّه بالحرف أو خرج عن أصل باب الفاعل؛ فلذلك جاز حذفه.³

ويجوز أن يقال أيضاً- في التعليل لعدم التوكيد أولاً بالضمير المنفصل: إن ضمير الرفع المتصل عند إرادة توكيده بالنفس أو العين يجب توكيده أولاً بضمير منفصل، وأن الذي أوجب هذا منعدم فيما نحن بصدده، بيان ذلك، أن الذي أوجب التوكيد بالضمير المنفصل: كثرة مباشرة النفس والعين العوامل، فيقع اللبس في كونهما توكيدين بكونهما فاعلين في نحو قولك:

¹ السابق والصفحة نفسها.

² حاشية الشيخ محمد الأمير على المعنى 102/1.

³ الدر المصون 554/1.

هند خرجت نفسها، أو ذهبت عينها، إذا أردت أن الذي خرج وذهب هو ذاتها، فيكون نفسها وعينها توكيدين فإذا لم يفصل بالضمير المنفصل، توهم أن (نفسها) أو (عينها) فاعل حقيقة، فإذا وقع الفصل بالضمير؛ ارتفع هذا التوهم، وهذا منعدم فيما نحن بصدده، لأن فاعل (يتربصن) نون النسوة المتصلة به، فلما لم يكن ثمَّ لبس ولا توهم، جاز عدم التوكيد بالضمير المنفصل.¹

فإن قلت: ما الفائدة التوكيد هنا؟ قلت: أجب عن ذلك السمين² بأن فائدة التوكيد هنا: أن يباشرن التربص هنَّ، لا أن غيرهنَّ يباشرنَّ بالتربص؛ ليكون أبلغ في المراد، وفي هذا دفع لما قاله ابن هشام من أن التوكيد هنا ضائع.

هذا وقد جوَّز السمين³ أن يتعلق (بأنفسهن) بـ (يتربصن) وتكون الباء للسببية غير زائدة، أي: بسبب أنفسهن.

وفي هذا من التكلف ما فيه، وقد صح حمل الآية على التوكيد، فلا حاجة إلى التكلف والتأويل.

المطلب الثالث

زيادة الباء في الحالة المنفية

جوَّز ابن مالك زيادة الباء في الحال المنفية، وحمل على ذلك قول القحيف العقيلي:¹

¹ يراجع حاشية ابن حمدون على شرح المكودي 27/2.

² الدر المصون 554/1.

³ الدر المصون 553/1.

فما رجعتُ بخائبةٍ ركباً حكيماً بنُ المسيبِ مُنتهاها

حيث زيدت الباء في الحال المنفى عاملها (بخائبة)
وقول الآخر²:

كائنٌ دُعيتُ إلى بأساءٍ داهمةٍ فما انبعثتُ بمزؤودٍ ولا وكلٍ

حيث زيدت الباء في الحال المنفى عاملها (بخائبة) و(بمزؤود).
ولم يرتض ذلك أبو حيان، فقال³: "ولا يتعين ما قاله".

وخرَجَ البيتين على أن الباء للحال، وليست زائدة، وهي داخلة على موصوف، والأصل:
بحاجة خائبة، وبشخص مزؤود. يعني بذلك نفسه، ويكون من باب التجريد.

قال ابن هشام⁴: "وهذا التخريج ظاهر في البيت الأول دون الثاني؛ لأن صفات الذم إذا
نفيت على سبيل المبالغة، لم ينتف أصلها".

¹ من الوافر، وهو للتحيف العقيلي في خزنة الأدب 137/10، وبلا نسبة في شرح التسهيل 385/1، والارتشاف 116/2، والجنى الداني ص

55، وتحليص الشواهد ص 117، والمغني 217/1، ولسان العرب (مئ) 382/8، والجمع 406/1.

² من البسيط، لم أقف على قائله، وانظره غير منسوب في شرح التسهيل 385/1، وشرح عمدة الحفاظ 419/1، والارتشاف 117/2، والجنى

الداني ص 55، 56، والمغني 217/1، وشرح شواهد المغني 340/1.

و(كائن): بمعنى (كم)، و(الأساء): الشدة، و(داهمة): آتية على بغنة، و (انبعثت): أسرع و(المزؤود): المزعور الخائف، و(الوكل)- بفتح الواو

الكاف- العاجز الذي بكل أمره إلى غيره.

يراجع اللسان 311/1(بأس)، و(وكل) 392/9، وشرح شواهد المغني 340/1.

³ الارتشاف 117/2، ويراجع الجنى الداني ص 56، والجمع 406/1.

⁴ المغني 218/1.

هذا وقد تابع الرضى¹ ابن مالك في تحويزه زيادة الباء في الحال المنفية، لكنه يجعلها قليلة، ومثل بقولهم: ما جاءني زيد براكب.

هذا وقد علل المرادي² لزيادة الباء هنا بأن الحال أشبهت الخبر.

ولست أوافق على هذا؛ لأنه لا شبه بين الحال والخبر، فالخبر عمدة، والحال فضله، وارى أن سر زيادة الباء هنا هو وجود النفي قبلها.

المطلب الرابع

زيادة الباء في المجرور

ذكر الرضى³ أن من غريب زيادة الباء: زيادتها في المجرور، جعل منه قول الأسود بن يعفر:⁴

فأصبحن لا يسألنّه عن بما به أصعّد في علو الهدى أم تصوّباً

حيث زيدت الباء في المجرور (بما)، وهذا عنده من غريب زيادتها.

المطلب الخامس

زيادة الباء عوضاً

جوّز ابن مالك⁵ زيادة الباء عوضاً واستشهد لذلك بقول سالم بن وابصة:¹

¹ شرح الكافية 2/222.

² الجنى الداني ص55.

³ يراجع شرح الكافية 4/290.

⁴ من الطويل، وهو للأسود بن يعفر في ديوانه ص 21، والتصريح 2/130، والمقاصد النحوية 4/103، وببلا نسبة في المغني 1/663، وشرح شواهده 2/774، والجمع 2/338، 360، 508 والدرر 4/105 و147. وخزانة الأدب 9/527، 529، 142/11.

⁵ يراجع شرح التسهيل 3/161، والارتشاف 2/432، وشرح الأشموني 2/86.

ولا يؤاتيك فيما ناب من حدثٍ إلا أخو ثقة فانظر بمن تثقُ

حيث زاد الباء قبل (من) بتقدير (من تثق به)، تعويضاً عن الجار والمجرور (به) بعد الفعل.
يقول ابن مالك²: "أراد.. فانظر من تثق به، فحذف (به)، وزاد الباء قبل (من) عوضاً. ويجوز
عندي أن تعامل بهذه المعامل: (من، واللام، وإلى، وفي)؛ قياساً على (عن) و (على)،
و(الباء)، فيقال: عرفت ممن عجبت، ولمن قلت له، وإلى من أويت، وفيمن رغبت والأصل:
عرفت من عجبت منه، ومن قلت له، ومن أويت إليه، ومن رغبت فيه، فحذف (ما) بعد
(من)، وزيد ما قبلها؛ عوضاً".

المطلب السادس

زيادة الباء في (مثل)

احتملت الباء الداخلة على (مثل) الزيادة في آيات من التنزيل، ومن ذلك قوله تعالى³: (فَإِنْ
آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ). فقد ذهب العكبري⁴ إلى أن الباء في قوله (بمثل) زائدة، و(مثل) صفة
لمصدر محذوف، تقديره إيماناً مثل إيمانكم، فحذف الموصوف، وزيدت الباء في صفتها، والهاء
ترجع إلى الله-عز وجل- أو إلى القرآن، أو إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم و (ما)
مصدرية.

¹ من البسيط، وهو لسالم بن وابصة في نوادر أبي زيد ص 181، وشرح شواهد المغني 419/2، وبلا نسبة في مجالس ثعلب 300/1، وشرح

الأشعوني 86/2، والدرر 107/4.

² شرح التسهيل 162/3 بتصرف.

³ سورة البقرة من الآية: 137.

⁴ التبيان في إعراب القرآن 121-122.

ثم ذكر وجهاً يخرج الباء عن جدّ الزيادة، وهو أن تكون (مثل) زائدة، و(ما) اسم موصول بمعنى الذي.

واستدل له بقراءة سيدنا عبد الله بن عباس¹: " بما آمنتم به " بإسقاط (مثل).

والذي يبدو لي أن زيادة الحروف أسهل من زيادة الأسماء، فالقول بزيادة (مثل) لا يساعد عليه.

وقد رد ابن جني² القول بزيادة (مثل) هنا بأن العرب قد تأتي ب (مثل) في نحو هذا توكيداً وتسديداً، يقول الرجل - إذا نفى عن نفسه القبيح - مثلى يفعل هذا، أي: أنا لا أفعل هذا، وتقول: مثلك إذا سئل؛ أعطى، أي: أنت كذلك، ومثل هذا كثير في أشعار العرب.

ثم بين ابن جني³ سر التوكيد ب (مثل) في الآية بأنه يراد أن يجعل من جماعة هذه أوصافهم، تنبيهاً للأمر، وتمكيناً له، ولو كان فيه وحده؛ لقلق منه موضعه ولم ترس فيه قدمه، ولم يؤمن عليه انتقاله إلى ضده.

هذا ويجوز ألا تكون (مثل) زائدة، ويراد بالمثلية، مثلية الاعتقاد، أي: فإن اعتقدوا بمثل اعتقادكم، أو تكون المثلية متعلقة بالكتاب أي: فإن آمنوا بكتاب مثل الكتاب الذي آمنتم به، والمعنى: فإن آمنوا بالقرآن الذي هو مصدق لما في التوراة والإنجيل⁴.

¹ هذه قراءة سيدنا عبد الله بن عباس، وسيدنا عبد الله بن مسعود، وهي تروى عن (أبي) وحكى مجاهد عن ابن عباس، أنه قال: لا تقرأ (فإن آمنوا

بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ) فإن الله ليس له مثل، ولكن اقرأ: بما آمنتم به"، يراجع المختص 1/113 والدر المصون 1/386.

² المختص 1/113-114.

³ السابق 1/114.

⁴ يراجع الدر المصون 1/386-387.

هذا وقد جوز السمين¹ في الآية أن تكون الباء زائدة، وجوز مع هذا الوجه وجهين آخرين، هما:

الأول: - أنها بمعنى (على) أي: فإن آمنوا على مثل إيمانكم بالله.

الثاني: - أنها للاستعانة كهى في (نجرت بالقدم)، و(كتبت بالقلم) والمعنى. فإن دخلوا في الإيمان بشهادة مثل شهادتكم، وعلى هذا الوجه يكون المؤمن به محذوفاً، و(ما) مصدرية، والضمير في (به) عائداً على الله - تعالى - والتقدير: فإن آمنوا بالله إيماناً مثل إيمانكم به.

ومن ذلك قوله تعالى²: (فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ).

جوز العكبري³ أن تكون الباء زائدة، وتكون (مثل) صفة لمصدر محذوف، أي: عدواناً مثل عدوانهم.

وجوز مع هذا وجهاً آخر يخرج الباء عن حدّ الزيادة، وهو أن تكون الباء متعلقة بـ (اعتدوا)، فتكون غير زائدة، والمعنى: بعقوبة مماثلة لعدوانهم.

هذا وقد جوز السمين⁴ هذين الوجهين في الباء، وزاد أن تكون الباء زائدة، و(مثل) حالاً من المصدر المحذوف، والتقدير: فاعتدوا الاعتداء مشبهاً اعتدائه، و(ما) يجوز فيها أن تكون مصدرية، فلا تحتاج إلى عائد ويجوز أن تكون موصولة، والعائد محذوف، أي: مثل ما اعتدى

¹ الدر المصون 386/1.

² سورة البقرة من الآية: 194.

³ التبيان في إعراب القرآن 158/1.

⁴ الدر المصون 482/1.

عليكم به، وجاز حذفه؛ لأن المضاف إلى الموصول قد جر بحرف، جُرَّ به العائد، واتحد المتعلقان.

ومن ذلك قوله تعالى¹: (وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ) جوز العكبري² أن تكون الباء في (بمثل) زائدة وعليه ف (مثل) صفة لمصدر محذوف، أي: عقوبة مثل عقوبتكم.

وجوز مع هذا وجهاً آخر، وهو أن تكون الباء للسببية غير زائدة، والتقدير: بسبب مماثل لما عوقبتم به.

¹ سورة النحل من الآية: 126.

² التبيان في إعراب القرآن 810/2.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على النبي الخاتم، محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى آله، وأصحابه ومن سلك طريقهم إلى يوم الدين.
وبعد...

فقد خلص هذا البحث إلى مجموعة من النتائج، من أهمها:

- الزيادة سنة من سنن العرب في كلامها، شعراً ونثراً، وتركها عند الحاجة إليها تنفر منه الطباع السليمة والأذواق البليغة، كما تنفر من الشعر الموزون المقفى، عندما يكون فيه إخلال بالوزن والقافية.
- ليست الزيادة في كلام العرب لغواً باطلاً، وإنما هي ناقلة من اللفظ، تدخل الكلام، فتضفي عليه قيمة معنوية ولفظية، أما المعنوية؛ فإنها تكسبه فضل توكيد، يحسه الذوق الرفيع، وينفعل به.
- وأما اللفظية، فهي تزيين اللفظ، وكون زيادتها أفصح، أو كون الكلمة أو الكلام بسببها؛ تهيئاً لاستقامة وزن، أو حسن سجع إلى غير ذلك من الفوائد اللفظية، ولا يجوز خلوها من الفوائد اللفظية والمعنوية معاً؛ وإلا لعدت عبثاً، وقد تجتمع الفائدتان في حرف، وقد تنفرد إحداها عن الأخرى.
- القول بزيادة الحروف في القرآن الكريم، لا يغض من قدرة العالِي ولا ينقص من قدسيته، بل هو نوع من الإحاطة والشمول بلسان العرب، ومعارضة لهم في هذا الأسلوب، ثم

هي تمسك على الأسلوب القرآني جماله، وجلاله، وبهائه في المقامات التي تقال فيها، وتنزهه عن تكلف الصنعة واعتساف الضرورة؛ لأن القول بعدم الزيادة يؤدي - في كثير من المواضع إلى تكلف التخريج والتأويل، والإحالة المفرطة التي تجافي روح البيان الأصيل في كلام الناس، فكيف هي في كلام رب العالمين؟!.

وقد سبق إلى القول بالزيادة في القرآن الكريم علماء ثقات أبرار، أفنوا عمرهم في خدمة القرآن الكريم وبيان إعجازه، ومجال أن يصدروا في هذا القول عن تهاون بالدين، أو اجترأ على القرآن الكريم.

• أول من قال بالزيادة: الخليل وسيبويه، وأطلقا عليها لغواً وزيادة.

ثم جاء الفراء ت 207 فاستعمل مصطلح (الصلة) بدل اللغو والزيادة.

ومضى الكوفيون من بعده يستعملون هذا المصطلح (الصلة)، ثم ظهر في كتبهم مصطلح

آخر هو (الحشو)؛ فأصبح بين أيدينا مصطلحات أربع:

اللغو والزيادة عند البصريين، والصلة والحشو عند الكوفيين ومضى النحاة بعد ذلك، منهم

من يستعمل مصطلحاً واحداً من بين هذه المصطلحات. ومنهم من يجمع بين أكثر من

مصطلح منها، فنجد الأخفش ت 215هـ، والمبرد ت 285هـ، والنحاس ت 338هـ، وابن

جنى ت 392هـ، والجرجاني ت 471هـ، وابن فضال المجاشعي ت 479هـ، وابن الشجري

ت 542هـ، وابن يعيش ت 646هـ، وابن عصفور ت 669هـ، وابن مالك ت 671 ت

671هـ، والرضي ت 686هـ وغيرهم يستعملون مصطلح الزيادة وحده.

وجاء الهروي ت415هـ، فاستعمل مصطلحات: الزيادة، واللغو، والصلة، وزاد مصطلحاً جديداً هو (حرف توكيد).

وهذا من الهروي خلط بين التسمية وسر الزيادة؛ فإن التوكيد هو علة الزيادة، وليس اسماً لها. ورأينا من يستعمل مصطلح الزيادة والصلة معاً على نحو ما يلقانا عند الرماني ت384هـ، والزمخشري ت538هـ، وابن الحاجب ت646هـ.

ثم وضعت المصنفات النحوية تراوح بين المصطلحات الأربع: اللغو، والزيادة، والحشو، والصلة، وإن كان الزائدة والصلة أكثر شيوعاً¹.

• ذهب بعض النحاة إلى أمور، أثبت البحث خلافها. ومن ذلك:

1- ذكر الأنباري شاهداً لحذف الباء الزائدة من فاعل (كفى)، وهو قول رجل من الأزد.

لَمَا تَعَيَّ بِالْقُلُوصِ وَرَحَلَهَا كَفَى اللَّهُ كَعْبًا مَا تَعَيَّ بِهِ كَعْبُ

وهذا منه سهو؛ لأن (كفى) هنا بمعنى (وقى)، وهي إذ ذاك لا تزد الباء في فاعلها أصلاً.

ومن هنا فقد علق الشيخ محمد محي الدين على هذا البيت بقوله²: "ومحل الاستشهاد به قوله "كفى الله كعباً" فإن المؤلف قد زعم أن (كفى) في هذه العبارة هي التي يقترن

¹ يراجع البحث ص 4-8.

² الانتصاف من الانصاف 167/1-168 بتصرف.

فاعلها بالباء الزائدة غالباً، وقد يجيء فاعلها غير مقترن بالباء كما في هذا البيت، وهو

انتقال نظر من المؤلف، وبيان ذلك: أن (كفى) على ثلاثة أضرب:

الأول: أن يكون بمعنى (حسب)... وهي التي يغلب اقتران فاعلها بالباء الزائدة.

والثاني: أن تكون بمعنى (وقى) .. ولا يقترن فاعلها بالباء.

والثالث: أن تكون بمعنى أجزأ وأغنى .. ولا يقترن فاعلها بالباء..

وأنت إذا تأملت أدنى تأمل؛ تبين لك أن (كفى) في البيت الذي استشهد به المؤلف

من الضرب الثاني الذي تكون فيه بمعنى (وقى)، وتتعدى إلى مفعولين وهذه-كما قلنا

لك- لا يقترن فاعلها بالباء الزائدة، لا في الغالب ولا في القليل، وسبحان الذي تنزه

عن السهو والغفلة"¹.

2- نص ابن جنى وابن يعيش، والسمين الحلبي على أنه لم يسمع مبتدأ زيدت فيه الباء سوى

(بحسبك). والحاصل ورود ذلك في غير هذه اللفظة، حكى ابن هشام قولهم: خرجت

فإذا بزيد، وقولهم: كيف بك إذا كان كذا، وزاد المرادى: كيف بنا، والأصل: كيف أنت،

وكيف نحن².

3- زعم ابن هشام أن سيبويه ذهب إلى القول بزيادة الباء في المبتدأ في قوله تعالى: (بِأَيِّكُمْ

الْمُفْتُونُ) والحاصل أن سيبويه لم يعرض لهذه الآية في الكتاب وربما كان بين يدي ابن

¹ يراجع البحث ص 29-30.

² يراجع البحث ص 39.

هشام نسخة من الكتاب، غير التي بيد أيدينا الآن. وعندني أن الذي ذهب إلى هذا

هو الأخفش في معاني القرآن، ونسبه السمين إلى قتادة وأبي عبيدة معمر بن المثنى¹.

4- زعم ابن يعيش أن الباء لم تزد في خبر المبتدأ الموجب إلا في موضع واحد، هو قوله

تعالى: (جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَمْتَلِئُهَا)، والحاصل أن الباء احتملت الزيادة في غير هذا الموضع، ومن

ذلك قول عبيدة بن ربيعة:

فلا تطمع أبيت اللعن فيها ومنعكها بشيء يُستطاع

وقول الآخر:

ما أنت من بيت يلدُ دُخوله وظللك لو يُسطع بالبارد السهل

حيث زيدت الباء في خبر المبتدأ الموجب (بشيء) و(بالبارد)².

5- نسب أبو حيان إلى الفراء جواز دخول الباء الزائدة على خبر (ليس) و (ما) عند

تقديمه .

والحاصل أن الفراء يمنع دخولها مع (ما)، ويجيزه مع (ليس) يقول³: "وإذا قدمت الفعل

قبل الاسم، رفعت الفعل واسمه، فقلت: ما سامع هذا، وما قائم أخوك، وذلك أن الباء

لم تستعمل ههنا ولم تدخل، ألا ترى أنه قبيح أن تقول: ما بقائم أخوك؛ لأنها إنما تقع في

المنفى إذا سبق الاسم، فلما لم يمكن في (ما) ضمير الاسم؛ قبح دخول الباء، وحسن

¹ يراجع البحث ص 39.

² يراجع البحث ص 43-44.

³ معاني القرآن 43/2 بتصرف.

ذلك في (ليس): أن تقول: ليس بقائم أخوك؛ لأن (ليس) فعل يقبل المضمّر كقولك:

لست ولسنا؛ ولم يمكن ذلك في (ما)¹.

6- أنكر بعض النحويين على سيبويه أنشاده بيت عقبة الأسيدي:

معاوى إننا بش فأسجح فلسنا بالجبال ولا الحديد

بالنصب معتقداً أن الروى منصوب في قصيدة مجرورة ، وما علم أنه يروى منصوباً مع

أبيات منصوبة، ومجروراً مع أبيات مجرورة.

فمن رواه بالجر؛ روى بعده:

فهبها أمةً هلكت ضياعاً يزيد أميرها وأبو يزيد

أكلتم أرضنا فجردتموها فهل من قائم أو من حصيد

ومن رواه نصباً، روى بعده:

أقيموها بني حرب اليكم ولا ترمؤا بها الغرض البعيد

ويبدو لي أن الأنباري لم يعلم رواية الجر، حيث أنكرها فقال²:

نصب (الحديدا) حملاً على موضع (بالجبال)؛ لأن موضعها النصب بأنها خبر (ليس)،

ومن زعم أن الرواية (ولا الحديد) بالخفض؛ فقد أخطأ؛ لأن البيت الذي بعده:

أديروها بني حرب عليكم ولا ترمؤا بها الغرض البعيد

¹ يراجع البحث ص 57.

² الإنصاف 333/1 بتصرف.

والروى المخفوض، لا يكون مع الروى المنضوب في قصيدة واحدة".

وقد ردّ هذا محمد بن السيرافي فقال¹: "وبلغني عن بعض من تأدّب بالنظر في أبيات من الشعر، ودخل إلى بعض السلاطين الذين لا يميزون من دخل إليهم بحسن الزيِّ والهيئة، أنه أنكر استشهاد سيبويه بهذا البيت، وقال: البيت مجرور ومعه أبيات مجرورة، ولم يعلم أن هذا البيت يروى نصباً ومعه أبيات منصوبة ويروى جزأً ومعه أبيات مجرورة، فمن رواه بالنصب، روى معه:

أقيموها بنى حرب إليكم ولا ترموا بها الغرض البعيدا

ومن رواه بالجر، روى معه:

أكلتم أرضنا فجردتموها فهل من قائم أو من حصيد

وقد وقع في كتاب سيبويه مثل هذا، وذلك أن بعض الأبيات يروى على وجه من الإعراب مع غيره، ويروى على وجه آخر.. فلا ينبغي أن يذهب إنسان له علم وتحصيل إلى أن سيبويه غلط في الإنشاد، وإن وقع شيء مما استشهد به في الدواوين على خلاف ما ذكر، فإنما ذلك سمع إنشاده ممن يُستشهد بقوله على وجه، فأنشد ما سمع؛ لأن الذي رواه، قوله حجة، فصار بمنزلة شهر يروى على وجهين.²

¹ شرح أبيات سيبويه 303/1-305 بتصرف.

² يراجع البحث ص 62-63.

7- زعم الأنباري أنه لا خلاف بين النحاة في أن العطف على خبري (ليس) و (ما)

المنصوبين بالجر، نادر لا يقاس عليه.

والحاصل أن في هذا خلافاً بين النحاة؛ فقد جوزه سيبويه في أكثر من موضع من

الكتاب، وحمله على الغلط في مواضع أخرى، ومن تبع سيبويه في الجواز: ابن مالك،

وابن هشام الذي جعله جائزاً بحسن.¹

8- نسب المالقي إلى ابن عصفور أنه وصف دخول الباء الزائدة على خبر (أنّ) في قوله

تعالى: (أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْزِبْ عَنْهَا بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ

يُجِيبَ الْمُوتَىٰ) بأنه شاذ.

وهذا من المالقي غريب، فابن عصفور - وغيره من العلماء - منزه عن رمي شيء وقع في

القرآن بالشذوذ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإننا إذا رجعنا إلى كلام ابن عصفور

نفسه، سنجد أنه يحمل الآية على معنى (أو ليس الله بقادر) كما فعل الزجاج ومن تبعه،

ولم يجر للشذوذ ذكر على لسانه.

يقول ابن عصفور²: "... فزاد (الباء) في خبر (أن)، وهو (قادر)؛ لما كان النفي متوجهاً

عليه في المعنى، لأن معنى الكلام: أو ليس الله بقادر".

فما قاله المالقي لا يساعد عليه³

¹ يراجع البحث ص 67-68.

² شرح الجمل الكبير 1/493.

³ يراجع البحث ص 77-78.

9- زعم أبو حيان أن ابن هشام لم يسمع زيادة الباء في خبر (لا) العاملة عمل (ليس).

والحاصل أن ابن هشام ذهب إلى زيادة الباء بقلة في خبر (لا) العاملة عمل (ليس)

حيث يقول¹: "وتزاد الباء بكثرة في خبر (ليس) و (ما).. وبقلة في خبر (لا) .. كقوله:

فكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعه
بمغنٍ فتيلاً عن سواد بن قارب"

فما قاله أبو حيان لا يساعد عليه².

• ظهر للباحث اضطراب في أقوال بعض العلماء ومن ذلك:

1- ذهب مكّي بن أبي طالب إلى أن الباء في قوله تعالى: (فَضْرِبَ بَيْنَهُمْ بِسُورٍ لَهُ بَابٌ)

زائدة، و(سور) في موضع رفع مفعول لم يسم فاعله.

وقد اضطرب قول مكّي بعد هذا فقال³: "والباء متعلقة بالمصدر، أي: ضرباً بسور".

وهذا تناقض؛ لأن الباء إذا كانت متعلقة بالمصدر، فهي غير زائدة.

وقد عزى السمين هذا التناقض إلى بعض النساخ⁴.

2- اضطرب قول سيويوه في بيت الأحوص.

مشائيمُ ليسوا مصلحينَ عشيرةً
ولا ناعبٍ إلا بين غرابيها

¹ أوضح المسالك 1/281-282 بتصرف.

² يراجع البحث ص 83.

³ مشكل إعراب القرآن 2/718.

⁴ يراجع البحث ص 36.

حيث حمّله في أكثر من موضع في الكتاب على العطف على التوهم، أي: على توهم

وجود الباء في الخبر، وحمله على الغلط في مواضع أخرى¹.

3- اضطراب قول ابن عصفور، وأبي حيان، والسيوطي في قول الشاعر:

فكفّ بنا فصلاً على من غيرنا حبُّ النبي محمد إيانا

حيث ذهبوا إلى أن الباء زائدة في المفعول (بنا) و (حبُّ) فاعل، والتقدير: كفانا حُبُّ

النبي محمد إيانا فضلاً على من غيرنا.

ثم عادوا فذهبوا إلى أن الباء زائدة في الفاعل، و(حبُّ) بدل اشتمال من الضمير (نا)

على الموضع².

ولعل هذا الاضطراب نوع من تطور الآراء عند النحاة.

هذه هي أهم النتائج التي خلص إليها هذا البحث.

والله أسأل أن ينفع بها، وأن يجعلها في ميزان حسناتي يوم الدين

الدكتور

رمضان خميس عباس القسطاوي

¹ يراجع البحث ص 65.

² يراجع البحث ص 91.

المصادر والمراجع

- إتخاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للبناء- وضع حواشيه الشيخ أنس مهرة- منشورات محمد علي بيضون- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان-
- 1422 هـ- 2001م.
- أدب الكاتب لابن قتيبة- حققه وعلق حواشيه ووضع فهرسه/ محمد الدالي - مؤسسة الرسالة - بيروت- ط الأولى - 1982م.
- ارتشاف الضرب من لسان العربي لأبي حيان- تحقيق الأستاذ الدكتور/ مصطفى النماس- توزيع مكتبة الخانجي-القاهرة-ط الأولى -1409هـ-1989م.
- الأشباه والنظائر للسيوطي-تحقيق د/عبد العال سالم مكرم- مؤسسة الرسالة - بيروت- ط الأولى 01985
- الأصول في النحو لابن السراج -تحقيق الدكتور/عبد الحسيني الفتلي- مؤسسة الرسالة ط الثالثة-1417هـ-1996م.
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس - تحقيق الدكتور/ زهير غازي زاهد -عالم الكتب-مكتب النهضة العربية-ط الثانية -1405هـ-1985م.
- إعراب القرآن الكريم-تأليف الأستاذ/ محي الدين درويش- دار اليمامة ودار ابن كثير - ط السابعة- 1420هـ-1999م.

- الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني - تحقيق وإشراف/لجنة من الأدباء- الدار التونسية للنشر ودار الثقافة ط السادسة- 1983م- وطبعة دار الكتب العلمية - بيروت- ط الثانية- 1992م.
- أمالي ابن الشجري- تحقيق ودراسة الدكتور/: محمود محمد الطناحي- الناشر مكتبة الخانجي - ط الأولى-1413هـ- 1992م.
- الأمالي لأبي علي القالي-مصر-1953- 1973م
- الانتصاف من الإنصاف= الإنصاف في مسائل الخلاف.
- الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري- ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف تأليف/ محمد محي الدين عبد الحميد- المكتبة العصرية- صيدا- بيروت 1407هـ-1987م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك-لاين هشام- ومعه مصباح السالك إلى أوضح المسالك لبركات يوسف هبود- راجع الكتاب وصححه وصنع فهرسه/يوسف الشيخ محمد البقاعي- دار الفكر- 1414هـ-1994م.
- الأيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب- تحقيقه د/ إبراهيم محمد عبد الله- دار سعد الدين-ط الأولى-1425هـ-2005م.

- البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري- دراسة وتحقيق د/ جودة مبروك محمد- مكتبة الآداب- ط الأولى-1428هـ-2007م.
- التبيان في إعراب القرآن للعكبري- تحقيق/ علي محمد البجاري- دار الجيل- بيروت- ط الثانية- 1407هـ-1987م.
- تخلص الشواهد وتخلص الفوائد لابن هشام- تحقيق وتعليق/عباس مصطفى الصالحي- المكتبة العربية - بيروت- ط الأولى -1986م.
- التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى- ومعه حاشية الشيخ يس دار الفكر-لاط-لات.
- تفسير الكشاف للزمخشري- منشورات محمد علي بيضون- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- ط الأولى -1415هـ-1995م.
- الجنى الداني في حروف المعاني للمراي- تحقيق الدكتور /فخر الدين قباوة والأستاذ/محمد نديم فاضل- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان - ط الأولى - 1413هـ-1992م.
- حاشية الأمير على مغني اللبيب- دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي - لاط - لات.

- حاشية الأمير على مغني اللبيب- دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي - لاط - لات.
- حاشية ابن حمدون على شرح المكودي على ألفية ابن مالك- دار الفكر- بيروت- ط الأولى-1418هـ-1998م.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الألفية - شرحها وعلق عليها/ تركي فرحات المصطفى- منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان- ط الأولى-1419هـ-1998م.
- حاشية الشيخ يس = التصريح على التوضيح.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - دار الفكر - لاط- لات.
- الحيوان للجاحظ-تحقيق وشرح/عبد السلام هارون- دار الجيل ودار الفكر - بيروت- ط الأولى 1988م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي- تحقيق وشرح الشيخ/ عبد السلام هارون- مكتبة الخانجي -القاهرة- ط الثالثة- 1989م.
- الخصائص لابن جني-تحقيق /عبد الكريم بن محمد -المكتبة التوفيقية-مصر -لاط- لات.

- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، تأليف/محمد عبد الخالق عزيمة- دار الحديث- القاهرة- ط الأولى-لات.

- الدرر اللوامع على همه الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية للشنقيطي- تحقيق وشرح/ عبد العال سالم مكرم- دار البحوث العلمية- الكويت- ط الأولى

01981م

- الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي- تحقيق وتعليق الشيخ/علي محمد معوض وآخرين- دار الكتب العلمية- بيروت- ط الأولى - 1414هـ-

1994م.

- ديوان أبي الأسود الدؤلي- صنعة أبي سعيد الحسن السكري- تحقيق/ محمد حسن آل ياسين- مؤسسة إيف للطباعة - بيروت- ط الأولى -1402هـ-1982م.

- ديوان الأسود بن يعفر- صنعة/ نوري حمودي القيسي- وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية- ط الأولى-لات.

- ديوان امرئ القيس- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم- دار المعارف- مصر- ط الأولى - 1958م.

- ديوان أوس بن حجر- تحقيق/محمد يوسف نجم- دار بيروت للطباعة والنشر- 1986م.

- ديوان حسان بن ثابت- تحقيق/ سيد حنفي حسنين- دار المعارف- مصر-
- 1977م.
- ديوان الحطيئة (جرول بن أوس) رواية وشرح ابن السكيت- تحقيق/ نعمان محمد أمين طه- مكتبة الخانجي- القاهرة- ط الأولى- 1987م.
- ديوان دريد بن الصمة- جمع وتحقيق/ محمد خير البقاعي- قدم له/ شاكر الفحام- دار قتيبة- دمشق- ط الأولى- 1981م.
- ديوان ابن الدمينة (عبد الله بن عبيد الله) صنعة أبي العباس ثعلب ومحمد ابن حبيب - تحقيق/ أحمد راتب- مكتبة دار العروبة- القاهرة- ط الأولى- 1959م.
- ديوان الراعي النميري (عبيد بن حصين) جمعة وحققه/ راينهرت فايبرت - نشر فراتس شتاينر - بيروت- ط الأولى- 1980م.
- ديوان رؤية بن العجاج- تحقيق/ وليم بن الورد- دار الآفاق الجديدة بيروت- ط الثانية- 1980م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى = شرح ديوان زهير بن أبي سلمى.
- ديوان سحيم عبد بني الحسحاس- تحقيق/ عبد العزيز الميمني- القاهرة- 1950م
- ديوان الشريف الرضي- بعناية/ محمد سليم اللبائدي- طبعة الأدبية - بيروت-
- لاط-لاب.

- ديوان الشنفرى (عمرو بن مالك) جمع وتحقيق وشرح/ إميل يعقوب- دار الكتاب العربي- ط الأولى -1991م.
- ديوان العباس بن مرداس- جمع وتحقيق/ يحيى الجبوري- نشر مديرية الثقافة العامة في وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية- 1968م.
- ديوان عبيد بن الأبرص- تحقيق وشرح/ حسين نصار- الباني الحلبي - مصر- ط الأولى -1957م.
- ديوان عنزة بن شداد- تحقيق/ عبد المنعم عبد الرؤوف شلبي- المكتبة التجارية - القاهرة وطبعة المكتب الإسلامي -تحقيق/محمد سعيد قولوي -دمشق- 1390هـ-1970م.
- ديوان الفرزدق- دار صادر- بيروت- لاط-لات- وطبعة الصاوي.
- ديوان القتال الكلابي- حققه وقدم له/إحسان عباس- دار الثقافة- بيروت- لاط- 1989م.
- ديوان كعب بن مالك الأنصاري- دراسة وتحقيق/سامي مكى العاني- منشورات مكتبة النهضة- بغداد- ط الأولى -1966م.
- ديوان محمد بن حسن الوراق- جمع عدنان العبيدي- بغداد -لاط- لات.

- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي - تحقيق/ أحمد محمد الخراط - مطبوعات مجمع اللغة العربية - بدمشق - لاط-لات.
- سر صناعة الإعراب لابن جنى - قدم له الدكتور /فتحي عبد الرحمن حجازي- حققه وعلق عليه/أحمد فريد أحمد-المكتبة التوفيقية- مصر لاط-لات.
- سمط اللآلي للوزير أبي عبيد البكري الأونبي - تحقيق/عبد العزيز الميمني - سلسلة الذخائر - الهيئة العامة لقصور الثقافة - 2009م.
- شرح أبيات سيبويه لأبي محمد بن يوسف بن المرزبان السيرافي - تحقيق الدكتور/ محمد الريح هاشم - دار الجيل - بيروت - ط الأولى 1416هـ - 1996م.
- شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادى - تحقيق/عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق - دار المأمون للتراث - دمشق 1393هـ - 1973م.
- شرح أشعار الهذليين - صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري - حققه/ عبد الستار أحمد فراح - راجعه/ محمود محمد شاكر - مكتبة دار العروبة - القاهرة - لاط - لات.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - قدم له ووضع هوامشه وفهارسه/ حسن حمد - إشراف الدكتور/إميل بديع يعقوب - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط الأولى - 1419هـ - 1998م.

- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم - حققه، وضبطه، وشرح شواهد، ووضع
فهارسه الدكتور/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد- دار الجيل- بيروت- لاط-
لات.
- شرح التسهيل لابن مالك- تحقيق الدكتور /عبد الرحمن السيد والدكتور/ محمد
بدوي المختون -ط- هجر- ط الأولى -1410-1990م
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور - الشرح الكبير - تحقيق الدكتور / صاحب أبو
جناح-العراق- بدون.
- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي- نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون- القاهرة-
1951-1953م.
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى - صنعة أبي العباس ثعلب- نسخة مصورة عن
طبعة دار الكتب 1944م نشر الدار القومية للطباعة والنشر-القاهرة -
1964م.
- شرح ديوان المتنبي - وضعه/ عبد الرحمن البرقوقي - دار الكتاب العربي - بيروت -
1980م.
- شرح شواهد المغني للسيوطي - منشورات دار مكتبة الحياة- بيروت- لبنان- لاط-
لات.

- شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ لابن مالك - مطبعة العاني - بغداد-1397هـ-
1977م.
- شرح عيون الإعراب للإمام أبي الحسن علي بن فضال المجاشعي - حققه وعلق عليه
د/ عبد الفتاح سليم- مكتبة الآداب - ط الثانية 1426هـ- 2005م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح
قطر الندى تأليف/ محمد محي الدين عبد الحميد- المكتبة العصرية - ط الأولى-
1417هـ-1996م.
- شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي - قدم له ووضع حواشيه
وفهارسه الدكتور/ إميل بديع يعقوب- دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان- ط
الأولى-1419هـ-1998م
- شرح الكافية الشافية لابن مالك- تحقيق/ علي محمد عوض وعادل أحمد عبد
الموجود - منشورات محمد علي بيضون- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- ط
الأولى-1420هـ-2000م
- شرح المفصل لابن يعيش- مكتبة المتنبي - القاهرة - لاط - لات.

- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لمصنفها ابن الحاجب- دراسة وتحقيق/جمال
عبد العاطي مخيمر أحمد - مكتبة نزار مصطفى الباز-مكة المكرمة-ط الأولى -
1418هـ-1997م.

- شرح المكودي على الألفية= حاشية ابن حمدون.

- شعر النابغة الجعدي(قيس بن عبد الله) تحقيق/ عبد العزيز رباح-المكتب الإسلامي
بيروت- ط الأولى-1964م.

- الشعر والشعراء لابن قتيبة-تحقيق وشرح/ أحمد محمد شاكر-ط الثالثة-1984م.

- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها لابن فارس - علق
عليه ووضح حواشيه/ أحمد حسن بسج- منشورات محمد علي بيضون- دار
الكتب العلمية بيروت- لبنان- ط الأولى-1418هـ-1997م.

- صحيح مسلم - طبعة بيت الأفكار -تحقيق/فريق بيت الأفكار- ط الأولى -
1419هـ-1998م.

- الكافي في القراءات السبع للإمام أبي عبد الله محمد بن شريح-تحقيق وتعليق/جمال
الدين محمد شرف- دار الصحابة للتراث- 2004م.

- كتاب الأزهية في علم الحروف للهوى- تحقيق / عبد المعين الملوحي - ط الثانية -
1401هـ-1981م.

- كتاب أسرار العربية لأبي البركات الأنباري - تحقيق الدكتور/فخر صالح قدارة- دار الجليل- بيروت- ط الأولى - 1415هـ-1995م
- كتاب أمالي ابن الحاجب لأبي عمرو عثمان بن الحاجب- دراسة وتحقيق الدكتور/فخر صالح سليمان قدارة- دار الجليل ودار عمار- 1409-1989م.
- كتاب الجمل في النحو للخليل الفراهيدي- تحقيق د/فخر الدين قباوة -ط الخامسة -1416هـ-1995م.
- كتابي سيبويه- تحقيق وشرح الشيخ/ عبد السلام هارون- دار الجليل - بيروت - ط الأولى -لات.
- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشككة الإعراب لأبي علي الفارسي- تحقيق وشرح الدكتور/ محمود الطناحي-الناشر مكتبة الخانجي-ط الأولى -1408هـ - 1988م.
- كتاب المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني- تحقيق الدكتور/ كاظم بحر المرجان- دار الرشيد- العراق - 1982م.
- كتاب المقتضب للمبرد- تحقيق الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الخالق عزيمة- القاهرة- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- 1415هـ-1994م.

- لسان العرب لابن منظور - طبعة مراجعة ومصححة بمعرفة نخبة من السادة الأساتذة المتخصصين - دار الحديث - القاهرة - 2003م.
- ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف تأليف الدكتور /فتحي بيومي حمودة- جامعة الإمام محمد بن سعود -لاط-لات.
- مجالس ثعلب-شرح وتحقيق/عبد السلام هارون- دار المعارف- مصر- ط الخامسة - 1987م.
- المختص لابن جنى - تحقيق/ علي النجدي ناصف وآخرين-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- القاهرة- 1415-1994م.
- المستدرک علی الصحیحین للحاکم بن عبد الله النیسابوری- دار المعارف النظامية بجيدر آباد -الدكن -الهند- لاط- لات.
- مشكل إعراب القرآن لأبي محمد مكّي بن أبي طالب القيسي- دراسة وتحقيق/ حاتم صالح الضامن- منشورات وزارة الإعلام العراقية- 1975م.
- مصباح الراغب- شرح كافية ابن الحاجب- المعروف بحاشية السيد -تأليف العلامة محمد بن عز الدين المفتي الكبير -تحقيق/ عبد الله حمود شمام- مكتبة التراث الإسلامي الجمهورية اليمنية - صعدة - ط الأولى 1426هـ-2005م.

- معاني القرآن للفراء - تحقيق/ أحمد يوسف نجاتي ود / محمد علي النجار - دار السرور - لاط-لات.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج- شرح وتحقيق الدكتور / عبد الجليل عبده شلبي - دار الحديث - القاهرة - ط الأولى 1414هـ-1994م.
- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص لعبد الرحيم بن أحمد العباسي - تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد- عالم الكتب - بيروت - 1947م.
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم بحاشية المصحف الشريف- وضعه/محمد فؤاد عبد الباقي - دار المؤيد ودار الفكر- ط الرابعة 1418هـ-1997م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب- قدم له ووضع حواشيه وفهارسه/حسن حمد - أشرف عليه وراجعته الدكتور/ إميل بديع يعقوب- دار الكتب العلمية- بيروت - لبنان - ط الأولى - 1418هـ-1998م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيبي- مطبوع مع خزانة الأدب- دار صادر- بيروت- لاط-لات.
- المقرب لابن عصفور- تحقيق/أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري- ط الأولى-1391هـ-1971م.

- من أساليب القرآن بين المعنى والصناعة النحوية للدكتور/ حامدة حمد نيل - مطبعة السعادة - ط الأولى - 1404هـ - 1984م.
- النجم الثاقب - شرح كافية ابن الحاجب للإمام المهدي صلاح بن علي بن محمد أبي القاسم - دراسة وتحقيق د/ محمد جمعة حسن - صنعاء - اليمن - ط الأولى - 1424هـ.
- نهج البلاغة للإمام علي بن أبي طالب - تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم - طبعة عيسى الحلبي - القاهرة - 1963م.
- النوادر في اللغة لأبي زيد سعيد بن أوس - دار الكتاب العربي - ط الثانية - 1967م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي - تحقيق/ أحمد شمس الدين - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط الأولى - 1418هـ - 1998م.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
23	المقدمة
25	المبحث الأول: المطلب الأول: معنى الزيادة وفائدتها
28	المطلب الثاني: التطور التاريخي للمصطلح
35	المبحث الثاني: زيادة الباء في العمدة وأشباهاها
35	المطلب الأول: زيادة الباء في الفاعل
60	المطلب الثاني: زيادة الباء في نائب الفاعل
61	المطلب الثالث: زيادة الباء في المبتدأ
66	المطلب الرابع: زيادة الباء في خبر المبتدأ
73	المطلب الخامس: زيادة الباء في أخبار النواسخ وما يعمل عملها
73	أولاً: زيادة الباء في خبر (ليس) و (ما)
96	ثانياً: زيادة الباء في خبر الفعل الناسخ المنفي
98	ثالثاً: زيادة الباء في خبر (إنّ) و(أنّ)
102	رابعاً: زيادة الباء في خبر (لكن)
104	خامساً: زيادة الباء في خبر (ليست) واسمها
105	سادساً: زيادة الباء في خبر (لا)

109	المبحث الثالث: زيادة الباء في الفضلات وأشباهاها
109	المطلب الأول: زيادة الباء في المفعول
128	المطلب الثاني: زيادة الباء في (النفس) و(العين) في باب التوكيد
131	المطلب الثالث: زيادة الباء في الحال المنفية
133	المطلب الرابع: زيادة الباء في المجرور
134	المطلب الخامس: زيادة الباء عوضاً
135	المطلب السادس: زيادة الباء في (مثل)
138	الخاتمة
147	المصادر والمراجع
159	فهرس الموضوعات